



إشعار هام

أية معلومات واردة عن السوق والقطاعات تحتوي معلومات غير دقيقة بصورة جوهرية، إلا أنه لم يتم التحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل، وبالتالي لا يمكن تقديم أي التزام أو إفادة فيما يتعلق بدقتها أو اكتمالها.

إن المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة كما هي في تاريخ إصدارها عرضة للتغيير، وعلى وجه الخصوص يمكن أن يتأثر الوضع المالي الفعلي للشركة وقيمة أسهمها بصورة سلبية بالمستجدات المستقبلية المتعلقة بعوامل التضخم ومعدلات العوائد والضرائب، أو غيرها من العوامل الاقتصادية أو السياسية الخارجة عن نطاق سيطرة الشركة، ولا ينبغي اعتبار تقديم هذه النشرة أو أي اتصالات شفوية أو كتابية متعلقة بالأسهم المطروحة للاكتتاب أو لن يتم تفسير ذلك أو الاعتماد عليه بأي حال من الأحوال على أنه وعد أو إقرار بتحقيق أي من الإيرادات أو النتائج أو الأحداث المستقبلية.

كما لا يجوز اعتبار نشرة الإصدار هذه بمثابة توصية من جانب الشركة أو المساهمين المؤسسين أو أي من مستشاريهم بالمشاركة في هذا الاكتتاب. وعلاوة على ذلك فإن المعلومات الواردة في هذه النشرة ذات طبيعة عامة، وتم إعدادها دون الأخذ في الحسبان الأهداف الاستثمارية الفردية، أو الوضع المالي، أو الاحتياجات الاستثمارية الخاصة. ويتحمل كل مستلم لنشرة الإصدار، قبل اتخاذ القرار بالاستثمار، مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة بخصوص الاكتتاب، لتقييم مدى ملاءمة المعلومات الواردة في هذه النشرة للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الخاصة به.

يقتصر الاكتتاب على الأشخاص السعوديين الطبيعيين بمن فيهم المرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي حيث يحق لها أن تكتتب بأسمائهم لصالحها على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر ويعد طلب الإكتتاب لاغياً لمن اكتتب باسم مطلقته. ويحظر صراحة توزيع هذه النشرة أو بيع الأسهم المطروحة بموجبها لأية أشخاص آخرين أو في أية دولة أخرى. وتطلب الشركة والمساهمون المؤسسون والسعودي الهولندي المالية من متلقي هذه النشرة التعرف على كافة القيود النظامية المتعلقة بالأسهم ومراعاة التقيد بها.

تحتوي نشرة الاصدار هذه على معلومات مفصلة عن الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني وعن الأسهم المطروحة للاكتتاب.

وعند التقدم بطلب الاكتتاب في الأسهم المطروحة سوف تتم معاملة المستثمرين على أساس أن طلباتهم تستند على المعلومات الواردة في هذه النشرة والتي يمكن الحصول على نسخ منها من البنوك المستلمة، أو بزيارة الموقع الإلكتروني لهيئة السوق المالية (www.cma.org.sa) أو الموقع الإلكتروني لشركة السعودي الهولندي المالية (www.shc.com.sa).

وقد قامت الشركة بتعيين شركة السعودي الهولندي المالية («السعودي الهولندي المالية») مستشاراً مالياً ومديراً للاكتتاب ومتعهداً وحيداً لتغطية الاكتتاب فيما يتعلق بالأسهم المطروحة للاكتتاب المشار إليها في هذه النشرة.

كما تحتوي نشرة الإصدار هذه على تفاصيل تم تقديمها حسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (والمشار إليها بـ«الهيئة»). ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الواردة أسماؤهم في صفحة (د) مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة، وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في هذه النشرة إلى جعل أية إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلى نفسها صراحةً من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

على الرغم من أن الشركة قد قامت بكافة التحريات المعقولة للتأكد من صحة المعلومات التي تضمنتها هذه النشرة في تاريخ إصدارها، إلا أن جزءاً كبيراً من المعلومات الواردة عن السوق والقطاع مقتبساً من مصادر خارجية، ومع أنه لا يوجد لدى الشركة أو أي من مدراءها أو المساهمين المؤسسين أو المستشار المالي أو مستشاري الشركة الذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (هـ) من هذه النشرة («المستشارون») أي سبب للاعتقاد بأن

بيانات عن القطاع والسوق

تحتوي هذه النشرة على معلومات وبيانات تتعلق بأرقام وإحصائيات اقتصادية وتوقعات مستقبلية (بما في ذلك الاقتصاد السعودي وقطاع التأمين)، وحقائق جغرافية، ومبادرات حكومية، وحقائق معلوماتية أخرى تم الحصول عليها من:

(١) تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي حول تقرير دراسة سوق التأمين في المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٧ م.

مؤسسة النقد العربي السعودي



ص.ب: ٢٩٩٢ الرياض ١١١٦٩ المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٦٣ ٣٠٠٠ فاكس: +٩٦٦ ١ ٤٦٦ ٢٩٦٦

أنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي، المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية في عام ١٣٧٢ هـ (الموافق ١٩٥٢ م) وتشمل الوظائف الرئيسية للمؤسسة:

- إصدار العملة الوطنية (الريال السعودي).
- القيام بعمل مصرف الحكومة ومراقبة المصارف التجارية.
- إدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي.
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف.
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته.

(٢) تقرير الربع الأول لعام ٢٠٠٩ م حول التأمين في المملكة العربية السعودية الصادر عن بيزنس مونيتر أنترناشيونال.

بيزنس مونيتر إنترناشيونال



ميرميد هاوس - ٢ بولدوك - بلاكفرياس - لندن إي سي ٤ في ٣ دي إس - المملكة المتحدة

هاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٢٤٨ ٠٤٦٨ فاكس: +٤٤ ٢٠ ٧٢٤٨ ٠٤٦٧

www.businessmonitor.com

تأسست بزنس مونيتر إنترناشيونال (بي إم آي) في عام ١٩٨٤ م بواسطة ريتشارد لوندنيزوراوغ وجونيسان فيروز الرئيسان التنفيذيان المشتركين للشركة وكلاهما يلعب دوراً حيوياً مباشراً في الشركة. وهي شركة تعنى بنشر تقارير وأبحاث في مختلف المواضيع الاقتصادية والتي تشمل مجالات التمويل والتحليل والتوقعات الاقتصادية. يتوزع عملاء بي إم آي في أكثر من ١٣٠ دولة في مختلف أنحاء العالم تضم أكثر من ٤٠٠ من شركات جلوبال فورشن ٥٠٠. يبلغ عدد العاملين بالمكتب الرئيسي لشركة بي إم آي في بلاكفرياس بلندن في الوقت الحالي أكثر من ١٣٠ موظف إضافة إلى العديد من محلي العقود والباحثين المتخصصين. لدى الشركة أيضاً مكتب مبيعات ونشر في سنغافورا.

(٣) تقرير إيكونوميست إنتلجنس يونت (ثي آي يو) للبيانات الخاصة بالمملكة العربية السعودية والصادر في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨ م.

إيكونوميست إنتلجنس يونت (ثي آي يو)



٢٦ ريد ليون سكوير - لندن دبليو سي ١ آر ٤ - المملكة المتحدة

هاتف: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٥٧٦ ٨١٨١ فاكس: +٤٤ (٠) ٢٠ ٧٥٧٦ ٨٤٧٦

تأسست إيكونوميست إنتلجنس يونت في لندن في عام ١٩٤٦ م كذراع للبحوث التسويقية للإيكونوميست. إيكونوميست إنتلجنس يونت شركة خدمات بحوث واستشارات عالمية متكاملة ولديها مكاتب في أكثر من ٤٠ مدينة في مختلف أنحاء العالم كما لديها شبكة تضم ٦٥٠ من المحللين المتفرغين والمشاركين في أكثر من ٢٠٠ دولة.

(٤) تقارير الهيئة العامة للاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار



ص.ب: ٥٩٢٧ الرياض ١١٤٣٢ - المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١ ٢٣٠ ٥٥٥٥ فاكس: +٩٦٦ ١ ٢٦٣ ٢٨٤٩

أنشئت الهيئة العامة للاستثمار بواسطة حكومة المملكة العربية السعودية في أبريل ٢٠٠٠ م إثر إطلاق النظام الجديد للاستثمار الأجنبي. وقد دأبت الهيئة منذ تاريخ إنشائها على العمل مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية لبلورة رؤية تنمية سعودية للقرن الحادي والعشرين.

٥) التقديرات والتوقعات الخاصة بالإدارة.

يعتقد بأن هذه المعلومات والمصادر والتقديرات موثوق بها، ولكنها لم تدقق بشكل مستقل من قبل الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها المقترحين أو المساهمين المؤسسين أو السعودي الهولندي المالية أو مستشاريهم، وبالتالي لا يمكن تقديم إقرار بضمان صحتها أو اكتمالها.

لا تملك بنزيس مونيتر أنترناشيونال أو أي من شركاتها التابعة أو مساهميها أو مدراءها أو أقاربهم أي أسهم أو مصلحة، أيًا كان نوعها، في الشركة. والجدير بالذكر أن بنزيس مونيتر أنترناشيونال قد أعطت موافقتها المكتوبة، ولم تقم بسحبها، بخصوص استخدام وتضمين بيانات ونتائج أبحاثها المتعلقة بدراسة السوق في هذه النشرة.

المعلومات المالية

تم إعداد القوائم المالية المتوقعة للشركة والإيضاحات المرفقة بها والتي تبين المركز المالي للشركة بعد اكتمال الطرح الأولي للاكتتاب العام والتي تم إدراجها في أقسام أخرى من هذه النشرة، وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. وسوف تقوم الشركة بإصدار بياناتها المالية بالريال السعودي.

التوقعات والبيانات المستقبلية

لقد تم إعداد التوقعات التي تضمنتها هذه النشرة، على أساس افتراضات محددة ومعلنة، وقد تختلف ظروف التشغيل المستقبلية عن الافتراضات المستخدمة، ومن ثم فإنه لا يوجد ضمان أو تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه التوقعات.

تمثل بعض البيانات الواردة في هذه النشرة بيانات حول التطلعات المستقبلية. ويستدل على هذه البيانات المستقبلية بصورة عامة عن طريق استخدامها لبعض الكلمات مثل «تعتزم/تخطط» أو «تقدر» أو «تعتقد» أو «تتوقع» أو «من الممكن» أو «سوف» أو «ينبغي» أو «متوقع» أو «قد» أو «يعتقد» أو الصيغ الناقية من هذه المفردات وغيرها من المفردات المقاربة أو المعاكسة لها في المعنى. وتعكس بيانات التطلعات هذه وجهة نظر الشركة الحالية وإدارتها فيما يتعلق بأحداث مستقبلية، ولكنها ليست ضماناً للأداء المستقبلي. وهناك العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى أن تكون النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات التي تحققها الشركة، مختلفة بشكل كبير عن أية نتائج أو أداء أو إنجازات مستقبلية يمكن أن يعبر عنها صراحةً أو ضمناً في بيانات التطلعات تلك. وقد تم استعراض بعض المخاطر أو العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا الأثر بصورة أكثر تفصيلاً في أقسام أخرى من هذه النشرة (أنظر قسم «عوامل المخاطرة»). وفيما لو تحقق واحد أو أكثر من هذه المخاطر أو الأمور غير المتوقعة، أو ثبت عدم صحة أو دقة أي من الافتراضات التي تم الاعتماد عليها، فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك الموصوفة في هذه النشرة من توقعات واعتقادات أو تقديرات أو خطط.

مع مراعاة متطلبات قواعد التسجيل والإدراج، يجب على الشركة تقديم نشرة إصدار تكميلية إلى الهيئة إذا ثبت للشركة في أي وقت، بعد اعتماد النشرة من قبل الهيئة وقبل الإدراج في القائمة الرسمية، ما يلي: (١) وجود تغيير هام في أمور جوهرية تحتوي عليها النشرة، أو أي وثيقة مطلوبة بموجب قواعد التسجيل والإدراج، أو (٢) علمت بوجود أمور مهمة إضافية ينبغي أن تكون ضمن النشرة. وفيما عدا الأحوال المشار إليها أعلاه، فإن الشركة لا تعتزم تحديث أو تعديل أي معلومات متعلقة بأي قطاع أو سوق أو بيانات تطلعات مستقبلية تتضمنها هذه النشرة سواء كان ذلك نتيجة معلومات جديدة أو نتيجة أحداث مستقبلية أو خلاف ذلك. ونتيجة لهذه المخاطر، وللمخاطر الأخرى، والأمور غير المتوقعة، والافتراضات، فإن الأحداث وظروف التطلعات المستقبلية المبينة في هذه النشرة قد لا تحدث على النحو الذي تتوقعه الشركة، أو ربما لا تحدث إطلاقاً، وعليه فإنه يجب على المستثمرين المحتملين دراسة جميع بيانات التطلعات المستقبلية على ضوء هذه التفسيرات، مع عدم الاعتماد غير اللازم على بيانات التطلعات المستقبلية.

دليل الشركة

أعضاء مجلس الإدارة المقترحون

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	العمر	الجنسية	الملكية المباشرة أو غير المباشرة في الشركة	مستقل	تنفيذي
١. جمال عبد الله محمد علي الديباغ	رئيس مجلس الإدارة	شركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين	٤٨ عام	سعودي	٢٩.٩٨٥ %٠.١٥	لا	لا
٢. سعوه عبد العزيز عبد الله السليمان	نائب رئيس مجلس الإدارة	الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين	٤٦ عام	سعودي	٦٦.٠٠٠ %٠.٣٣	لا	لا
٣. محمد حسني جزيل	عضو مجلس الإدارة	شركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين	٤٧ عام	سريلانكي	-	لا	لا
٤. حسن عبد القادر محمد الفضل	عضو مجلس الإدارة	شركة الفضل للاستثمارات	٤٢ عام	سعودي	٨٠.٠٠٠ %٠.٤٠	لا	لا
٥. ماجد ضياء الدين فضل كريم	عضو مجلس الإدارة	أسفار العالمية القابضة للاستثمار التجاري	٤١ عام	سعودي	٩٠٠.٠٠٠ %٤.٥٠	لا	لا
٦. أيمن مامون محمد سعيد تمر	عضو مجلس الإدارة	شركة محمد سعيد تمر للاستثمار التجاري	٤٤ عام	سعودي	١٧٦.٨٠٠ %٠.٨٨	لا	لا
٧. المعتصم بالله محمد يوسف زينل علي رضا	عضو مجلس الإدارة	الجمهور	٤٩ عام	سعودي	٢٣.٣٣٤ %٠.١٢	نعم	لا
٨. د. محمد علي حسن محمد علي إخوان	عضو مجلس الإدارة	الجمهور	٥٨ عام	سعودي	-	نعم	لا
٩. هشام أحمد محمد طاشكندي	عضو مجلس الإدارة	الجمهور	٥١ عام	سعودي	-	نعم	لا
١٠. طارق خالد عبد الله السليمان	عضو مجلس الإدارة	الجمهور	٤٤ عام	سعودي	-	نعم	لا

المصدر: الشركة

عنوان الشركة

الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني



الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
GULF GENERAL
COOPERATIVE INSURANCE COMPANY

(تحت التأسيس)

الغيثي بلازا - جوار طريق المدينة
ص.ب: ١٨٦٦ - جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦٢ ٦٥١ ٦٦١٠
فاكس: +٩٦٦٢ ٦٥١ ١٧٢٠

www.ggi-sa.com

سكرتير مجلس إدارة الشركة

شأقي اسلام
الغيثي بلازا - جوار طريق المدينة
ص.ب: ١٨٦٦ - جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦٢ ٦٥١ ٦٦١٠
فاكس: +٩٦٦٢ ٦٥١ ١٧٢٠
بريد الإلكتروني: mailjed@ggi-sa.com

مسجل الأسهم

تداول
أبراج التعاونية - ٧٠٠ طريق الملك فهد
ص.ب: ٦٠٦١٢ الرياض ١١٥٥٥
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦١ ٢١٨ ١٢٠٠
فاكس: +٩٦٦١ ٢١٨ ١٢٦٠
www.tadawul.com.sa



ممثلي الشركة

جمال عبد الله الديباغ
صالح سليم التنير
الغيثي بلازا - جوار طريق المدينة
ص.ب: ١٨٦٦ - جدة ٢١٤٤١
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦٢ ٦٥١ ٦٦١٠
فاكس: +٩٦٦٢ ٦٥١ ١٧٢٠
بريد الإلكتروني: mailjed@ggi-sa.com

البنوك الرئيسية للشركة

البنك السعودي الهولندي
شارع الضباب
ص. ب: ١٤٦٧ الرياض ١١٤٣٢ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٠١ ٠٢٨٨
فاكس: +٩٦٦ ١٤٠٣ ١١٠٤
www.shb.com.sa

البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank



البنك السعودي البريطاني
شارع الأمير عبد العزيز بن مساعد بن جلوي (الضباب)
ص. ب: ٩٠٨٤ الرياض ١١٤١٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٠٥ ٠٦٧٧
فاكس: +٩٦٦ ١٤٠٥ ٠٦٦٠
www.sabb.com.sa

SABB ساب



البنك السعودي الفرنسي
شارع المعذر
ص. ب: ٥٦٠٠٦ الرياض ١١٥٥٤ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٤٠٤ ٢٢٢٢
فاكس: +٩٦٦ ١٤٠٢ ٢٣١١
www.alfransi.com.sa

المستشارون

شركة السعودي الهولندي المالية
شارع المعذر
ص. ب: ١٤٦٧ الرياض ١١٤٣١ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٢٧٦ ٧٨٠٨
www.shc.com.sa

المستشار المالي ومدير الاكتاب
ومتعهد التفتية

السعودي الهولندي المالية
Saudi Hollandi Capital



أرنست ويونغ
مركز النخيل - الطابق الرابع
طريق المدينة - حي الحمرا
ص. ب: ١٩٤٤ جدة ٢١٤٤١ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ٢٦٦٧ ١٠٤٠
فاكس: +٩٦٦ ٢٦٦٧ ٢١٢٩
www.ey.com

المحاسب القانوني
ERNST & YOUNG

مكتب عبد العزيز العساف محامون ومستشارون
بالتعاون مع نورتن روز (الشرق الأوسط) (أل.أل.بي.)
برج المملكة - الطابق الرابع والعشرون
ص. ب: ٩٠٢١٧ الرياض ١١٦١٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٢١١ ٢٠٠٠
فاكس: +٩٦٦ ١٢١١ ٠٨٠٨
www.aaafirm.com

المستشار القانوني لأكتاب



بيزنس مونيتر إنترناشيونال
ميرميد هاوس - ٢ بوندل دوك
بلاكفرياس - لندن إي سي ٤ في ٣ دي إس
المملكة المتحدة
هاتف: +٤٤ ٢٠ ٧٢٤٨ ٠٤٦٨
www.businessmonitor.com

مستشار دراسة السوق



منار سيفما للخدمات المالية
ص. ب: ٣٤١٩٠٥ الرياض ١١٣٣٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦ ١٢١١٣٤٤
فاكس: +٩٦٦ ١٢١١٢٤٣٤
www.manarsigma.com

الخبير الإكتواري



تنويه: جميع الجهات المذكورة أعلاه أعطت موافقتها الكتابية على الإشارة إلى أسمائها وعلى نشر إفاداتها في هذه النشرة ولم يتم سحب هذه الموافقة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الجهات والعاملين فيها أو أي من أقربائهم أو تابعيهم لا يملكون أسهماً أو مصلحة مهما كان نوعها في الشركة أو أي من الشركات التابعة لها.

البنوك المستلما

البنك السعودي الهولندي

شارع الضباب
ص.ب: ١٤٦٧ الرياض ١١٤٣٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٢٨٨ ٠١٠ ٩٦٦١ + فاكس: ٠٣١١٠٤ ٩٦٦١ +
www.shb.com.sa

البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank



بنك الرياض

طريق الملك عبد العزيز
ص.ب: ٢٢٦٢٢ الرياض ١١٦١٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٠٣٣٠ ٠١٣ ٩٦٦١ + فاكس: ٣٦١٨ ٤٠٤ ٩٦٦١ +
www.riyadhbank.com

بنك الرياض
riyadh bank

مجموعة سامبا المالية

طريق الملك عبد العزيز
ص.ب: ٨٣٣ الرياض ١١٤٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٧٠ ٤٧٧ ٩٦٦١ +
فاكس: ٩٤٠٢ ٩٤٧٩ ٩٦٦١ +
www.samba.com.sa

سامبا Samba

البنك الأهلي التجاري

طريق الملك عبد العزيز
ص.ب: ٣٥٥٥
جدة ٢١٤٨١ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٢٣٣٣ ٦٤٩ ٩٦٦٢ +
فاكس: ٣٧٤٢٦ ٦٤٣ ٩٦٦٢ +
www.alahli.com

NCB الأهلي

البنك السعودي الفرنسي

شارع المعذر
ص.ب: ٥٦٠٠٦ الرياض ١١٥٥٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٢٢٢٢ ٤٠٤ ٩٦٦١ +
فاكس: ٢٣١١ ٤٠٢ ٩٦٦١ +
www.alfransi.com.sa

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi



ملخص الاكتتاب العام

الشركة	الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني («الخليجية للتأمين» أو «الشركة») وهي شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٥) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣ هـ (الموافق ٢٠٠٨/١٢/١ م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٥ هـ الموافق ٢٠٠٨ / ١٢/٣ م.
تأسيس الشركة	بعد اكتمال الاكتتاب العام واختتام اجتماع الجمعية التأسيسية سيتم تقديم طلب إلى وزير التجارة والصناعة لإصدار قرار وزاري يقضي بإعلان تأسيس الشركة. وستعتبر الشركة بأنها قد تأسست أصولاً كشركة مساهمة سعودية من تاريخ صدور القرار الوزاري الذي يعلن تأسيسها.
أنشطة الشركة	هو القيام وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة والقواعد السارية في المملكة العربية السعودية بمزاولة أعمال التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة تأمين أو توكيلات أو تمثيل أو مراسلة أو وساطة وللشركة أن تقوم بجميع الأعمال والأنشطة التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها سواء في مجال التأمين أو استثمار أموالها وأن تقوم بتملك وتداول الأموال والأصول الثابتة والنقدية أو بيعها أو استبدالها أو تأجيرها بواسطة بصورة مباشرة أو بواسطة شركات تؤسسها أو تسيطر عليها أو بالاشتراك مع كيانات أخرى.
رأس مال الشركة	٢٠٠ مليون ريال سعودي
سعر الاكتتاب	١٠ ريال سعودي للسهم
إجمالي عدد أسهم الشركة	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي
عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب	٨,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي
نسبة الأسهم المطروحة	تمثل الأسهم المطروحة للاكتتاب ٤٠٪ من أسهم رأس مال الشركة
القيمة الاسمية	١٠ ريال سعودي للسهم
القيمة الإجمالية للأسهم المطروحة للاكتتاب	٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي
عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب المتعهد بتغطيتها	٨,٠٠٠,٠٠٠ سهم
إجمالي المبلغ المتعهد بتغطيته	٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي
الحد الأدنى للاكتتاب	٥٠ سهم
قيمة الحد الأدنى للاكتتاب	٥٠٠ ريال سعودي
الحد الأقصى للاكتتاب	١٠٠,٠٠٠ سهم
قيمة الحد الأقصى للاكتتاب	١,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي
استخدام متحصلات الاكتتاب	سوف تستخدم الشركة صافي متحصلات الاكتتاب بعد حسم مصاريف الاكتتاب ("صافي متحصلات الاكتتاب") بالإضافة إلى رأس المال المدفوع من قبل المساهمين المؤسسين لتمويل الاستحواذ على المحفظة التأمينية التابعة للشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين، فضلاً راجع قسم "الإستحواذ" من هذه النشرة) وسيتم استخدام ما يتبقى من متحصلات الاكتتاب لمقابلة الاحتياجات الرأسمالية والإحتياجات العامة للشركة مع المحافظة على هامش الملاءة المطلوب والحد الأدنى من رأس مال الشركة وفقاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني (فضلاً راجع قسم "استخدام متحصلات الاكتتاب")
تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب	من المتوقع أن يتم الإعلان النهائي عن عملية تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب يوم ٢٥/١٠/١٤٣٠ هـ (الموافق ١٤/١٠/٢٠٠٩ م). سيتم تخصيص الأسهم المطروحة للاكتتاب بحد أدنى (٥٠) خمسون سهماً لكل مكتتب على أن يتم تخصيص ما يتبقى من الأسهم المطروحة للاكتتاب (إن وجدت) على أساس حصص تناسبية. ولن تضمن الشركة تخصيص الحد الأدنى وهو ٥٠ سهماً من الأسهم المطروحة إذا تجاوز عدد المكتتبيين (١٦٠,٠٠٠) مائة وستون ألف مكتتب، وفي هذه الحالة سيتم تخصيص الأسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتتبيين. وإذا تجاوز عدد المكتتبيين عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب فسوف يتم تخصيص حسب ما تقرره هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية («الهيئة»). (فضلاً راجع «شروط وتعليمات الاكتتاب - قسم تخصيص الأسهم وإعادة الفائض»)

سوف يتم إعادة فائض مبالغ الاكتتاب (إن وجد) إلى المكتتبين دون أي عمولات أو استقطاعات من قبل مدير الاكتتاب أو البنوك المستلمة وسوف يتم الإعلان عن تخصيص الأسهم ورد الفائض في موعد أقصاه تاريخ يوم ٢٥ / ١٠ / ١٤٣٠ هـ (الموافق ١٤ / ١٠ / ٢٠٠٩ م) (فضلاً راجع «شروط وتعليمات الاكتتاب - قسم تخصيص الأسهم وإعادة الفائض»).

فائض مبالغ الاكتتاب

سيبدأ طرح الأسهم للاكتتاب في ١٤ / ١٠ / ١٤٣٠ هـ (الموافق ٣ / ١٠ / ٢٠٠٩ م) وتستمر لمدة (٧) أيام شاملة يوم الإغلاق وهو يوم ٢٠ / ١٠ / ١٤٣٠ هـ (الموافق ٩ / ١٠ / ٢٠٠٩ م).

فترة الاكتتاب العام

ستستحق الأسهم المطروحة للاكتتاب نصيبها في أية أرباح تعلنها الشركة من تاريخ بدء فترة الاكتتاب العام للسنوات المالية التي تليها (للاطلاع على شرح سياسة أرباح الأسهم في الشركة، فضلاً راجع قسم «سياسة أرباح الأسهم»).

توزيع الأرباح

للشركة فئة واحدة فقط من الأسهم، ولا يعطى أي مساهم أية حقوق تصويت تفضيلية، بل يمنح كل سهم مالكة الحق في صوت واحد. ويحق لكل مساهم يمتلك ٢٠ سهماً على الأقل الحضور والتصويت في اجتماع الجمعية العامة. (لمزيد من المعلومات عن حقوق التصويت في الشركة، فضلاً راجع قسم «وصف الأسهم - حقوق التصويت»).

حقوق التصويت

يخضع المساهمون المؤسسون لقيود عدم جواز التصرف في أسهمهم لفترة ثلاث سنوات مالية كاملة لا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً («فترة الحظر») من تاريخ تأسيس الشركة. ويجب الحصول على موافقة هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد على أي بيع للأسهم من قبل المساهمين المؤسسين بعد إنتهاء فترة الحظر.

القيود على الأسهم

لم تكن هناك سوق عامة للأسهم، سواء داخل المملكة العربية السعودية أو أي مكان آخر، قبل طرحها للاكتتاب العام. وقد تم تقديم طلب لهيئة السوق المالية بغرض تسجيل وإدراج الأسهم بالقائمة الرسمية، وتم الحصول على جميع الموافقات الرسمية المتعلقة بهذه النشرة وتم تقديم كافة المستندات المؤيدة الأخرى والمطلوبة من قبل هيئة السوق المالية وتم الحصول على موافقة كافة الجهات النظامية ذات العلاقة للقيام بعملية طرح الأسهم. ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم في سوق الأسهم في وقت قريب بعد الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم واستكمال كافة الإجراءات النظامية ذات الصلة (لمزيد من المعلومات فضلاً راجع قسم «تواريخ مهمة للمستثمرين»).

إدراج وتداول الأسهم

ينطوي الاستثمار في هذا الاكتتاب على مخاطر معينة، ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى (أ) مخاطر تتعلق بأعمال الشركة (ب) مخاطر تتعلق بالسوق والبيئة التنظيمية (ج) مخاطر تتعلق بالأسهم العادية. وقد تم استعراض هذه المخاطر في قسم «عوامل المخاطرة» من هذه النشرة والتي يجب مراجعتها بعناية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم المطروحة للاكتتاب.

عوامل المخاطرة

تواريخ مهمة للمكتتبين

التاريخ	الجدول الزمني للطرح للاكتتاب
تبدأ من يوم ١٤/١٠/١٤٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٩/١٠/٣م) وتستمر لمدة (٧) أيام شاملة يوم الإغلاق وهو يوم ٢٠/١٠/١٤٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٩/١٠/٩م)	فترة الاكتتاب العام
٢٠/١٠/١٤٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٩/١٠/٩م)	آخر يوم لتقديم طلبات الاكتتاب وسداد قيمة الاكتتاب
٢٥/١٠/١٤٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٩/١٠/١٤م)	الإشعار بالتخصيص النهائي وإعادة المبالغ الفائضة (في حالة وجود فائض للاكتتاب)
بعد الانتهاء من جميع الإجراءات ذات الصلة.	تاريخ بدء تداول الأسهم

الجدول الزمني والتواريخ أعلاه تقريبية وسوف يعلن عن التواريخ الفعلية في الصحف المحلية.

كيفية التقدم بطلب للاكتتاب

يقتصر الاكتتاب في الأسهم المطروحة على الأشخاص الطبيعيين من الجنسية السعودية فقط ويجوز قبوله من جانبهم، كما يجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لديها أولاد قصر من زوج غير سعودي أن تكتتب بأسمائهم لصالحها على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأطفال القصر ويعد طلب الإكتتاب لاغياً لمن اكتتب باسم مطلقته. سيتم توفير نماذج طلبات الاكتتاب خلال فترة طرح الأسهم للاكتتاب لدى فروع البنوك المستلمة، وعلى المواقع الإلكترونية لمدير الاكتتاب والبنوك المستلمة والشركة. ويمكن أيضاً اتمام الاكتتاب عن طريق الإنترنت أو الهاتف المصرفي أو أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك المستلمة، والتي تقدم خدمة واحدة أو كافة تلك الخدمات للمكتتبين الذين سبق أن اشتركوا في اكتتابات جرت مؤخراً، شريطة أن: (١) يكون للمكتتب حساب لدى البنك المستلم الذي يقدم هذه الخدمات (٢) أن لا تكون قد طرأت أي تغييرات على المعلومات أو البيانات الخاصة بالمكتتب منذ اكتتابه في أسهم جرى طرحها للاكتتاب مؤخراً.

يجب تعبئة نماذج طلبات الاكتتاب طبقاً للتعليمات الواردة في قسم «شروط وتعليمات الاكتتاب» من هذه النشرة. ويجب على كل مكتتب أن يوافق على كافة الفقرات ذات العلاقة الواردة في نموذج طلب الاكتتاب وأن يقوم بتعبئتها. وتحفظ الشركة بحقها في رفض أية طلبات اكتتاب بصورة جزئية أو كلية، في حالة عدم استيفاء أي من شروط الاكتتاب. ولا يسمح بتعديل طلب الاكتتاب أو سحبه بعد تسليمه. وعلاوة على ذلك، يشكل طلب الاكتتاب، بعد تقديمه، اتفاقاً ملزماً بين المكتتب والشركة (فضلاً راجع قسم «شروط وتعليمات الاكتتاب»).

ملخص المعلومات الأساسية

يعتبر هذا الملخص نبذة موجزة عن المعلومات المدرجة في نشرة الاصدار ولا يشمل كافة المعلومات التي قد تهم المكتبتين ويجب على مستلمي هذه النشرة قراءتها بالكامل قبل اتخاذ قرار الاستثمار في أسهم الشركة. وقد تم تعريف بعض المصطلحات المدرجة في هذه النشرة في قسم «تعريفات واختصارات» من نشرة الإصدار.

نبذة عن الشركة

الشركة الخليجية العامة للتأمين هي شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٥) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣ هـ (الموافق ٢٠٠٨/١٢/١ م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٥ هـ الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣ م.

يبلغ رأس مال الشركة (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتا مليون ريال سعودي، يتألف من (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرين مليون سهم، وقد اكتتب المساهمون المؤسسون، في عدد (١٢,٠٠٠,٠٠٠) ثنا عشر مليون سهم بقيمة إجمالية قدرها (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وعشرين مليون ريال، تمثل ٦٠٪ من إجمالي رأس مال الشركة ودفعوا قيمتها بالكامل. كما سيتم طرح (٨,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية ملايين سهم بقيمة إجمالية قدرها (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانين مليون ريال، وتمثل ٤٠٪ من رأس مال الشركة، على الجمهور للاكتتاب فيها من خلال هذا الاكتتاب العام.

وبعد الانتهاء من عملية الاكتتاب العام وانعقاد الجمعية العامة التأسيسية، سوف يتم تقديم طلب إلى وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيس الشركة. وتعتبر الشركة قد تأسست أصولاً كشركة مساهمة سعودية اعتباراً من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تأسيسها.

سوف تزاوّل الشركة أنواعاً مختلفة من نشاطات التأمين بناءً على مبادئ التأمين التعاوني وتحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي «مؤسسة النقد»، والتي تعتبر الجهة الرسمية المسؤولة عن تطبيق وتنظيم نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولوائحه التنفيذية. وستشمل خدمات التأمين الرئيسية التي تقوم بها الشركة التأمين على الحريق والممتلكات والتأمين الهندسي وتأمين الحوادث وتأمين المسؤولية وتأمين السيارات والتأمين البحري والتأمين الصحي وتأمين الطيران وتأمين الطاقة ومنافع التأمين الجماعي.

أهداف الشركة

تخطط الشركة لزيادة حصتها في سوق التأمين المحلي مع المحافظة على الزيادة المستمرة في العوائد للمستثمرين مع التركيز على المحافظة على دخل عالي وذلك للمدى المتوسط ولتحقيق هذه الأهداف ستركز الشركة على التالي:

- الإلتزام بالأنظمة التشريعية ذات العلاقة.
- تحقيق معدلات عالية لكفاءة عمليات الشركة.
- الحرص على الإلتزام بالأحكام القضائية.
- تحقيق الإستمرارية في العمليات من خلال تنويع المحفظة التأمينية وإعادة التأمين.
- تحقيق الإستقرار في معدلات الربحية.
- التطوير الوظيفي والتحفيز المستمر للموظفين المتميزين.
- الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية من خلال تطوير برامج لتدريب الشباب السعودي ورعاية بعض المناسبات الإجتماعية.
- المساهمة بتطوير صناعة التأمين بالمملكة العربية السعودية.

بيان الرؤية والرسالة

تكمّن رؤية الشركة في تكثيف تواجدها ورفع حصتها في السوق السعودية وتعظيم عوائد مساهميها مع التركيز الخاص على تحقيق أعلى العائدات على المدى البعيد والمتوسط. وقد بين أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا المقترحين إنه في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة سيتم التركيز بصورة خاصة على ما يلي:

- الإلتزام بالأطر التنظيمية.
- فعالية عمليات التشغيل.

- النواحي القانونية: التأكد من الإيفاء بالمتطلبات القانونية في كافة الأوقات.
- إستمرار عمليات التشغيل: تنوع محفظة الشركة وإعادة تأمينها بالكيفية التي تضمن تحقيق الربحية وتوافر السلامة المالية في كل الأحوال.
- ضمان الثبات والإستقرار: بدلاً عن بذل الجهود المضنية في سبيل جني أكبر قدر ممكن من الأرباح فإنه سيتم التركيز على تحقيق ثبات وإستقرار تدفق العائدات.
- تطوير وتحفيز الكوادر البشرية الماهرة.
- الإلتزام تجاه المجتمع: تتعهد الشركة بلعب دور رصين ومسئول فيما يتعلق بالتزاماتها المجتمعية ومن أجل تحقيق هذا الهدف سيتم رصد ميزانية خاصة لمقابلة تكاليف تعليم المتدربين (مع التركيز على عملية السعودة) وكذلك لرعاية بعض المناسبات الإجتماعية.
- المشاركة في تنمية وتطوير قطاع التأمين في المملكة.

يتمثل بيان رسالة الشركة في «تزويد العملاء بخدمات تأمين عالية الجودة وتحقيق قدر عالي من العوائد للمساهمين مع التطوير والإستحداث المستمر للمنتجات وخدمات إدارة المخاطر من أجل حماية مصالح العملاء ضد الحوادث غير المتوقعة».

المميزات التنافسية

- مورد متجدد منتظم للعمل.
- شبكة مبيعات وتوزيع راسخة التأسيس.
- فريق إداري وفريق عمل ذو خبرة ومهارة.
- وعاء رأسمالي متوافق مع أهداف الشركة.
- أنظمة تقنية معلومات المتقدمة وأنظمة آلية متقدمة.
- ترتيبات مع شركات إعادة تأمين رائدة.
- إجراءات وقائية صارمة لتجنب الخسارة.

جدول المحتويات

١. التعريفات والمختصرات

٢. عوامل المخاطرة

١٢. المخاطر المتعلقة بعمليات الشركة

٢	
٦	
٦	١-٢. ١-١. حادثة عهد الشركة وعدم وجود تاريخ تشغيلي سابق لها
٦	١-٢. ٢-٢. مخاطر الاستحواذ
٦	١-٢. ٣-١. الأحوال الاقتصادية وأوضاع قطاع التأمين
٧	١-٢. ٤-١. عدم مقدرة الشركة على الحصول على العوائد الاستثمارية المقنعة
٧	١-٢. ٥-١. إصدار ترخيص التأمين
٧	١-٢. ٦-١. الأطراف ذوي العلاقة
٨	١-٢. ٧-١. الدعاوى والمطالبات والإجراءات
٨	١-٢. ٨-١. فشل أساليب التحكم في الخسائر الخاصة بالشركة
٨	١-٢. ٩-١. سياسات إدارة المخاطر
٨	١-٢. ١٠-١. حدوث الكوارث التي لا يمكن توقعها
٩	١-٢. ١١-١. كفاية الاحتياطيات
٩	١-٢. ١٢-١. المتطلبات المستقبلية من رأس المال
٩	١-٢. ١٣-١. مخاطر عدم تجديد وثائق التأمين
١٠	١-٢. ١٤-١. المخاطر المتعلقة بأنظمة التشغيل وتقنية المعلومات
١٠	١-٢. ١٥-١. سوء سلوك الموظفين وأخطائهم
١٠	١-٢. ١٦-١. المخاطر الاستثمارية
١١	١-٢. ١٧-١. الاعتماد على الموظفين الرئيسيين
١١	١-٢. ١٨-١. حماية العلامة التجارية
١١	١-٢. ١٩-١. مخاطر إعادة التأمين
١٢	١-٢. ٢٠-١. التوسع المستقبلي
١٢	١-٢. ٢١-١. الخبرة في إدارة الشركات المساهمة العامة
١٢	١-٢. ٢٢-١. مخاطر التصنيف
١٣	١-٢. ٢٣-١. مصادر التمويل

٢٢. مخاطر ذات صلة بالسوق والبيئة التشريعية

١٣	
١٣	١-٢. ١-٢. نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية
١٣	١-٢. ٢-٢. المنافسة
١٤	١-٢. ٣-٢. متطلبات تقديم التقارير
١٤	١-٢. ٤-٢. متطلبات الملاءة
١٥	١-٢. ٥-٢. القيود على ملكية شركات التأمين
١٥	١-٢. ٦-٢. السعودية
١٥	١-٢. ٧-٢. نمو سوق التأمين
١٦	١-٢. ٨-٢. الطبيعة الدورية للسوق
١٦	١-٢. ٩-٢. محدودية البيانات التاريخية للسوق
١٦	١-٢. ١٠-٢. تأثير تراجع ثقة العملاء

٣٢. المخاطر المتعلقة بالأسهم العادية

١٦	
١٦	١-٢. ١-٣. السيطرة الفعالة من قبل المساهمين المؤسسين
١٦	١-٢. ٢-٣. عدم وجود سوق للأسهم في السابق
١٦	١-٢. ٣-٣. التذبذب في أسعار الأسهم
١٦	١-٢. ٤-٣. بيع الأسهم وعمليات طرح الأسهم في المستقبل
١٧	١-٢. ٥-٣. أرباح الأسهم

١٩	٣. نظرة عامة على سوق قطاع التأمين السعودية
١٩	١-٣. نظرة عامة على الإقتصاد السعودي
٢٠	٢-٣. تطور قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية
٢١	٣-٢-١. إجمالي الأقساط المكتتبة
٢١	٣-٢-٢. نسبة الاحتفاظ
٢٢	٣-٢-٣. عمق وكثافة سوق التأمين
٢٣	٣-٣. معدل تركيز/كثافة التأمين
٢٤	٤-٣. نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية
٢٤	٥-٣. عوامل ازدياد الطلب
٢٦	٦-٣. التطورات المستقبلية
٢٨	٤. الشركة
٢٨	١-٤. مقدمة
٢٨	٢-٤. هيكل المساهمين
٣٠	٣-٤. نظرة عامة على المؤسسين الرئيسيين
	٤-٤. الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار التنفيذيين
٣١	وسكرتير مجلس الإدارة وأي من أقاربهم أو التابعين لهم
٣٢	٥-٤. بيان الرسالة
٣٢	٦-٤. الرؤية
٣٢	٧-٤. المميزات التنافسية
٣٢	٤-٧-١. مورد متجدد منتظم للعمل
٣٣	٤-٧-٢. شبكة مبيعات وتوزيع راسخة التأسيس
٣٣	٤-٧-٣. فريق إداري وفريق عمل ذو خبرة ومهارة
٣٣	٤-٧-٤. وعاء رأسمالي متوافق مع أهداف الشركة
٣٣	٤-٧-٥. تقنية المعلومات المتقدمة والأنظمة الآلية
٣٣	٤-٧-٦. ترتيبات مع شركات إعادة تأمين رائدة
٣٣	٤-٧-٧. إجراءات وقائية صارمة لتجنب الخسارة
٣٥	٥. الاستحواذ المقترح
٣٥	١-٥. خلفية عن الاستحواذ
٣٦	٢-٥. اتفاقية تحويل محفظة الأصول
٣٧	٣-٥. إنهاء العمل باتفاقية الوكالة
٣٧	٤-٥. تمويل الاستحواذ
٣٧	٥-٥. موافقة المساهمين والجهة المنظمة
٣٩	٦. استراتيجية أعمال الشركة
٣٩	١-٦. مقدمة
٣٩	٢-٦. فروع التأمين
٤١	٣-٦. قنوات التوزيع
٤١	٤-٦. وضع الشركة في السوق
٤١	٥-٦. تطوير المنتجات
٤٢	٦-٦. الإعلان
٤٢	٧-٦. خدمات العملاء
٤٢	٨-٦. إطار عمل التقارير الداخلية
٤٢	٩-٦. التقارير الخارجية
٤٣	١٠-٦. التدقيق الداخلي
٤٣	١١-٦. الضيعة الاكتواري
٤٣	١٢-٦. التوظيف والسعودة والتدريب
٤٥	١٣-٦. الهيكل التنظيمي
٤٥	١٤-٦. إدارة الاستثمار

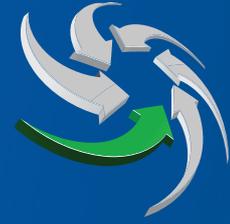
٤٦	١٥-٦. علاقات المساهمين
٤٦	١٦-٦. البحث والتطوير
٤٨	٧. إعادة التأمين
٤٨	١-٧. إكتتاب الأقساط
٤٨	٢-٧. ترتيبات إعادة التأمين
٤٨	٣-٧. إعادة التأمين الإتفاقي - النسبي وزيادة الخسارة
٤٨	٤-٧. إعادة التأمين الإختياري
٤٩	٥-٧. الإمتفاظ
٥١	٨. المطالبات
٥٣	٩. المخصصات الفنية (الاحتياطيات)
٥٥	١٠. توزيع فائض الأرباح
٥٧	١١. الهيكل التنظيمي للشركة
٥٧	١-١١. مجلس الإدارة المقترح
٦٠	٢-١١. الإدارة العليا
٦٣	١٢. حوكمة الشركة
٦٣	١-١٢. اللجنة التنفيذية
٦٤	٢-١٢. لجنة الاستثمار
٦٤	٣-١٢. لجنة المراجعة
٦٥	٤-١٢. لجنة الترشيحات والمكافآت
٦٥	٥-١٢. الأعضاء المستقلون غير التنفيذيين
٦٥	٦-١٢. عقود خدمة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين
٦٦	٧-١٢. إقرارات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا
٦٦	٨-١٢. تضارب المصالح
٦٦	٩-١٢. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا
٦٧	١٠-١٢. الموظفون
٦٩	١٣. سياسة توزيع أرباح الأسهم
٧١	١٤. المعلومات المالية
٧١	١-١٤. مقدمة
٧١	٢-١٤. إقرار مجلس الإدارة بشأن المعلومات المالية
٧١	٣-١٤. أهم السياسات المحاسبية
٧٢	٤-١٤. قائمة المركز المالي المستقبلية
٧٢	٥-١٤. مصاريف ما قبل التأسيس
٧٤	١٥. استخدام متحصلات الإكتتاب
٧٦	١٦. وصف الأسهم
٧٦	١-١٦. رأس المال
٧٦	٢-١٦. الأسهم
٧٦	٣-١٦. حقوق المساهمين
٧٧	٤-١٦. حقوق التصويت
٧٧	٥-١٦. الجمعية العامة للمساهمين
٧٨	٦-١٦. مدة الشركة

٨٠	١٧. ملخص النظام الأساسي للشركة
٨٠	١٧-١. اسم الشركة
٨٠	١٧-٢. أضرار الشركة
٨٠	١٧-٣. مدة الشركة
٨٠	١٧-٤. رأس مال الشركة
٨٠	١٧-٥. الاكتتاب في رأس المال
٨٠	١٧-٦. حقوق المساهمين
٨١	١٧-٧. مجلس الإدارة
٨١	١٧-٨. صلاحيات مجلس الإدارة
٨١	١٧-٩. اجتماعات وقرارات مجلس الإدارة
٨٢	١٧-١٠. اللجان
٨٢	١٧-١١. الجمعيات العامة
٨٢	١٧-١٢. مراقب الحسابات
٨٣	١٧-١٣. السنة المالية
٨٣	١٧-١٤. توزيع أرباح الأسهم
٨٣	١٧-١٥. حل وتصفية الشركة
٨٥	١٨. معلومات قانونية
٨٥	١٨-١. تفاصيل التأسيس
٨٥	١٨-٢. التراخيص والتصاريح الأساسية
٨٦	١٨-٣. الرسمة والمديونية
٨٦	١٨-٤. مبالغ مطلوبة لجهة ذات علاقة ومساهم مؤسس
٨٦	١٨-٥. رأس المال العامل
٨٦	١٨-٦. أدوات/سندات الدين والقروض طويلة الأجل والالتزامات المحتملة
٨٦	١٨-٧. الرهونات والأعباء والحقوق على ممتلكات الشركة
٨٧	١٨-٨. العمولات
٨٧	١٨-٩. علاقات محددة وتعاملات مهمة مع أطراف ذوي علاقة بالشركة
٨٧	١٨-١٠. إستمرار الأنشطة
٨٧	١٨-١١. العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى
٨٨	١٨-١٢. المنازعات والدعاوي القضائية
٩٠	١٩. ملخص العقود المهمة
٩٢	٢٠. تغطية الاكتتاب
٩٢	٢٠-١. متعهد التغطية
٩٢	٢٠-٢. ملخص اتفاقية التعهد بالتغطية
٩٢	٢٠-٣. الأتعاب
٩٤	٢١. شروط وأحكام الاكتتاب
٩٤	٢١-١. الاكتتاب في الأسهم المطروحة
٩٦	٢١-٢. تخصيص الأسهم ورد فائض الاكتتاب
٩٦	٢١-٣. إقرارات
٩٦	٢١-٤. بنود متفرقة
٩٧	٢١-٥. سوق الأسهم السعودية (تداول)
٩٧	٢١-٦. تداول أسهم الشركة على نظام «تداول»
٩٩	٢٢. المستندات المتاحة للمعاينة
١٠١	٢٣. تقرير المحاسبين

فهرس الأشكال

٢١	شكل رقم (١-٣): إجمالي الأقساط المكتتية في المملكة العربية السعودية حسب مجالات النشاط التأميني
٢٢	شكل رقم (٢-٣): الأقساط المحتفظ بها حسب مجالات النشاط
٢٢	شكل رقم (٣-٣): معدلات سرعة انتشار وكثافة خدمات التأمين حسب مجال النشاط
٢٣	شكل رقم (٤-٣): معدل تركيز التأمين لأقساط التأمين العام حسب المناطق
٢٣	شكل رقم (٥-٣): معدل تركيز التأمين لأقساط تأمين الحماية والإذار حسب المناطق
٢٨	شكل رقم (١-٤): قائمة المساهمون المؤسسون للشركة
٢٩	شكل رقم (٢-٤): هيكل الملكية للمساهمين المؤسسين من الشركات والمؤسسات
٣١	شكل رقم (٣-٤): الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة المقترحين وكبار التنفيذيين وأقاربهم والتابعين لهم
٣٥	شكل رقم (١-٥): ملخص القوائم المالية للشركة السعودية العامة للتأمين- البحرين للسنوات الثلاث السابقة (نشاط المحفظة السعودية)
٣٦	شكل رقم (٢-٥): ملخص القوائم المالية لشركة الخليج التعاونية للتأمين- البحرين للسنوات الثلاث السابقة (نشاط المحفظة السعودية)
٤٣	شكل رقم (١-٦): قائمة موظفي الشركة حسب الوظيفة مع نسبة السعوديين حسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م
٤٤	شكل رقم (٢-٦): قائمة موظفي الشركة حسب الوظيفة مع نسبة السعوديين للثلاث سنوات القادمة
٤٥	شكل رقم (٣-٦): الهيكل التنظيمي للشركة
٤٩	شكل رقم (١-٧): تغطية الاخطار الكبيرة
٥٧	شكل رقم (١-٨): مجلس إدارة الشركة
٦٠	شكل رقم (٢-٨): فريق أعضاء الادارة العليا للشركة
٧٢	شكل رقم (١-٩): قائمة المركز المالي المستقبلية
٧٢	شكل رقم (٢-٩): مصاريف ما قبل التأسيس
٨٥	شكل رقم (١-١٠): التراخيص والتصاريح الأساسية
٨٦	شكل رقم (٢-١٠) مبالغ مطلوبة لجهة ذات علاقة ومساهم مؤسس

التعريفات
والمختصرات



١. التعريفات والمختصرات

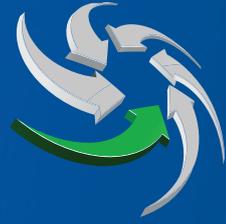
المصطلح	التعريف
الخليجية للتأمين أو الشركة	الشركة الخليجية العامة للتأمين، شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس)
المستشارون	مستشارو الشركة الموضحة أسمائهم على الصفحة (هـ)
خبير حسابات التأمين	الشخص الذي يقوم بتطبيق مختلف النظريات الإحصائية والاحتمالات التي على أساسها يتم احتساب أسعار الخدمات وتقييم المسؤوليات والالتزامات واحتساب الاحتياطيات
مجموع الأقساط المكتتبة	يحتسب صافي الأقساط لكل فرع بعد خصم ما يخصه من إعادة التأمين بحيث لا يقل عن ٥٠٪ من إجمالي الأقساط لهذا الفرع .
الاستحواذ	التملك المقترح لأصول التأمين («الأصول») من قبل الشركة حسب التقييم الموافق عليه من قبل مؤسسة النقد وسوف يخضع قرار شراء المحفظة للتصويت من قبل المساهمين مع الالتزام بمتطلبات المادة (٦٩) والمادة (٧٠) من نظام الشركات والمادة (١٨) من لائحة حوكمة الشركات.
اتفاقية شراء الأصول	اتفاقية شراء الأصول المزمع إبرامها بين الشركة وكل من شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة - البحرين والشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين عقب تأسيس الشركة والتي ستقوم الشركة بموجبها بشراء الأصول.
المجلس أو مجلس الإدارة	مجلس إدارة الشركة المقترح
النظام الأساسي	النظام الأساسي المقترح للشركة
معدل النمو السنوي المركب	معدل النمو السنوي المجمع
الإفقال	إنهاء الاستحواذ والذي سيحصل في أقرب وقت ممكن بعد تأسيس الشركة
هيئة السوق المالية أو الهيئة	هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية
نظام الشركات	نظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (٦/م) بتاريخ ٢٢ ربيع الأول ١٣٨٥ هـ وما طرأ عليه من تعديلات.
هامش الملاءة بطريقة المطالبات	يتم تصنيف مجموع المطالبات بناءً على البيانات التاريخية للسنوات الثلاث السابقة لكل فرع من فروع التأمين ويتم احتساب هامش الملاءة المطلوب بضرب معامل نسبي محدد من قبل مؤسسة النقد في صافي المطالبات المعدل.
سوق تداول الأسهم في المملكة العربية السعودية	سوق تداول الأسهم في المملكة العربية السعودية
إعادة التأمين الاختياري	طريقة اختيارية لإعادة التأمين لكل حالة على حدة يكون فيها لمعيد التأمين الخيار في قبول المخاطر المعروضة عليه أو رفضها
المساهمون المؤسسون	المساهمون الذين أسسوا الشركة وتظهر أسمائهم على صفحة (٣٠)
الخليج للتأمين - البحرين	شركة الخليج التعاونية للتأمين وهي شركة مؤسسة ومسجلة في البحرين
مجلس التعاون الخليجي	مجلس التعاون لدول الخليج العربي
الناتج المحلي	الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.

المصطلح	التعريف
الجمعية العامة	الجمعية العامة للمساهمين في الشركة
الحكومة	حكومة المملكة العربية السعودية
نظام التأمين أو نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني	نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م
وثيقة التأمين	وثيقة قانونية أو عقد تصدره الشركة للمؤمن له تبين فيه شروط العقد لتعويض المؤمن له ضد الخسارة والضرر التي تغطيها الوثيقة مقابل قسط يدفعه المؤمن له
اللائحة التنفيذية	اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٢) بتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٠٧/٣١م
المؤمن له	الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يبرم عقد التأمين
المؤمن	شركة التأمين التي تقبل عقود التأمين من المؤمن له وتتولى التعويض عن الأخطار التي يتعرض لها المؤمن له بشكل مباشر
المملكة	المملكة العربية السعودية
قواعد التسجيل والإدراج	قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بمقتضى المادة ٦ من نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ الموافق ٢٠٠٣/٧/٣١م
مدير الاكتتاب	شركة السعودي الهولندي المالية
الإدارة	الإدارة المقترحة للشركة الخليجية العامة للتأمين
صافي المتحصلات	صافي متحصلات الاكتتاب بعد حسم مصاريف الاكتتاب
سعر الاكتتاب	١٠ ريال سعودي لكل سهم
أسهم مطروحة للاكتتاب	٨,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي من أسهم الشركة
الطرح للاكتتاب العام أو الطرح العام الأولي للأسهم	الطرح العام الأولي لعدد ٨,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي تمثل ٤٠٪ من أسهم رأس مال الشركة المصدرة
فترة الاكتتاب العام	وهي المدة المحددة لطرح الأسهم للاكتتاب وتبدأ من تاريخ ١٤٣٠/١٠/١٤هـ الموافق ٢٠٠٩/١٠/٣م وتستمر لمدة (٧) أيام شاملة يوم الإغلاق وهو يوم ١٤٣٠/١٠/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٩/١٠/٩م
الجريدة الرسمية	جريدة أم القرى، وهي الجريدة الرسمية لحكومة المملكة العربية السعودية
القائمة الرسمية	قائمة الأوراق المالية التي تحتفظ بها هيئة السوق المالية بمقتضى قواعد التسجيل والإدراج
الشخص	الشخص الطبيعي
نشرة الإصدار	هذه الوثيقة المعدة من قبل الشركة فيما يتعلق بالاكتتاب العام

المصطلح	التعريف
صاحب وثيقة التأمين	الشخص الذي يحمل وثائق تأمين صادرة عن الشركة أو حازت عليها بموجب عملية الاستحواذ وذلك وفقاً لسجلات الشركة
هامش الملاءة بطريقة مجموع الأقساط المكتتبة	يتم احتساب هامش الملاءة بضرب معامل نسبي محدد من قبل مؤسسة النقد لكل فرع من فروع التأمين في صافي الأقساط المعدل.
البنوك المستلمة	البنك السعودي الهولندي والبنك الأهلي التجاري والبنك السعودي الفرنسي، وسامبا وبنك الرياض
إعادة التأمين	العملية التي تقوم من خلالها شركة التأمين أو معيد التأمين بالتأمين أو إعادة التأمين على مؤمن آخر أو معيد تأمين آخر (الشركة المسندة) ضد كافة أو جزء من أخطار التأمين أو إعادة التأمين التي تتعهد الشركة المسندة بتغطيتها وفق وثيقة تأمين واحدة أو أكثر
معيد التأمين	شركة إعادة التأمين التي تقبل عقود التأمين من شركة تأمين أخرى عن كافة أو بعض الأخطار التي تتحملها
الرخصة	رخصة القيادة
مؤسسة النقد (ساما)	مؤسسة النقد العربي السعودي
ريال	الريال السعودي
السعودية العامة للتأمين - البحرين	الشركة السعودية العامة للتأمين، شركة مؤسسة ومسجلة في البحرين
المساهم	حامل الأسهم أو مالك الحصص اعتباراً من أي وقت محدد
الأسهم	الأسهم العادية للشركة والبالغ عددها ٢٠ مليون والقيمة الاسمية للواحد منها ١٠ ريالات
البنك	البنك السعودي الهولندي
السعودي الهولندي المالية	شركة السعودي الهولندي المالية
الهيئة العامة للاستثمار	الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية
الهيئة السعودية للمحاسبين	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
المكاتب	أي شخص يكتتب في أسهم مطروحة للاكتتاب
نموذج طلب الاكتتاب	نموذج طلب الاكتتاب الذي يقدمه المكتب لشراء أسهم مطروحة للاكتتاب
توزيع الفائض	وهي الطريقة التي يتم بموجبها توزيع ربح شركة التأمين أو إعادة التأمين على أصحاب وثائق التأمين
تداول	نظام آلي لبيع وشراء الأسهم السعودية
المخصصات الفنية / الاحتياطات	وهي المبالغ التي تخصصها الشركة لتغطية خسائر متوقعة تنتج عن الوثائق الخاصة بنوع من أنواع التأمين وما ينتج عنها من التزامات مالية
متعهد التغطية	شركة السعودي الهولندي المالية
اتفاقية التعهد بالتغطية	اتفاقية التعهد بالتغطية بين الشركة ومتعهد التغطية



عوامل المخاطرة



٢. عوامل المخاطرة

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة، ينبغي على كل مستثمر محتمل أن يدرس بعناية كافة عوامل المخاطرة المحددة أدناه، قبل اتخاذ أي قرار بشراء الأسهم المطروحة للاكتتاب. علماً بأن عوامل المخاطرة الموضحة أدناه لا تشمل جميع المخاطر التي يمكن أن تواجهها الشركة، بل إنه من الممكن وجود مخاطر إضافية ليست معلومة للشركة في الوقت الحالي، أو تعتقد الشركة أنها غير جوهرية مما قد يعيق عملياتها فيما لو تحققت. وقد يتأثر نشاط عمل الشركة وتوقعاتها المستقبلية ومركزها المالي ونتائج عملياتها وتدفعاتها النقدية بصورة سلبية وجوهرية في حال تحقق أي من هذه المخاطر التالية والتي يعتقد المدراء حالياً بأنها جوهرية أو أية مخاطر أخرى لم يحددها المدراء أو لا يعتبرونها حالياً بأنها جوهرية. وقد ينخفض سعر الأسهم المطروحة للاكتتاب بشكل جوهري بسبب حدوث أو تحقق أي من هذه المخاطر أو غيرها، مما قد يتسبب في خسائر المستثمرين لاستثماراتهم بشكل جزئي أو كلي.

٢-١. المخاطر المتعلقة بعمليات الشركة

٢-١-٢. حداثة عهد الشركة وعدم وجود تاريخ تشغيلي سابق لها

نظراً لأن الشركة حديثة التأسيس فإنها لا تتمتع بخبرة سابقة أو تاريخ مالي أو تشغيلي يمكن للمستثمرين الاعتماد عليه في الحكم على وضع الشركة. وبحكم إن الشركة في مراحلها الأولى فإنها ستكون عرضة لمخاطر تشغيلية ومالية ويمكن أن تتكبد خسائر فادحة مما قد يترتب عليه أثر سلبي جوهري على نشاط الشركة ووضعها المالي وتدفعاتها النقدية. ولا يعتبر أي استعراض لأي أداء مالي سابق يرد في هذه النشرة بمثابة مؤشر لما سيكون عليه الوضع المالي أو نتائج العمليات أو التدفقات النقدية المستقبلية للشركة. ومما يقلل هذه المخاطر هو وجود تاريخ تشغيلي لأكثر من ١٥ عام لكل من الشركة السعودية العامة للتأمين و الشركة الخليج التعاونية للتأمين وهما المساهمان المؤسسان في الشركة.

٢-١-٢. مخاطر الاستحواذ

تهدف الشركة إلى إكمال شروط الاستحواذ وتوقيع اتفاقية شراء الأصول مع كل من شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة والشركة السعودية العامة للتأمين في أقرب وقت ممكن بعد تأسيس الشركة، وتأمل الشركة في ضمان اكتمال عملية انتقال واندماج أصول التأمين إلى الشركة بشكل سلس وفعال.

ويجب على الشركة، قبل أن تتمكن من القيام بذلك، الحصول على الموافقة المسبقة لمؤسسة النقد العربي السعودي والموافقات الأخرى المطلوبة لإكمال عملية الاستحواذ. وفي حال تأخر أو عدم منح تلك الموافقات، فإن ذلك يمكن أن يهدد بتأجيل أو عدم اكتمال عملية إقفال الإستحواذ. ويمكن أن ينتج عن ذلك تكبد نفقات إضافية من الأموال والموارد تؤدي إلى انخفاض المنافع المتوقعة من عملية الاستحواذ بالنسبة للمساهمين.

وإذا أفتُر ضناً أن عملية إقفال الاستحواذ تتم في حينها، فإن نجاح عملية دمج أصول التأمين في الشركة ستطلب قدراً كبيراً من وقت الإدارة الأمر الذي قد يحد من قدرة فريق إدارة الشركة على تسيير العمل بشكل فعال خلال فترة التنفيذ. وإذا أسفرت عملية الدمج عن صعوبات أكثر عن تلك المتوقعة فإن ذلك قد يشكل مخاطر على العمليات التشغيلية للشركة.

قد يؤدي شراء المحفظتين التأمينيتين المزمع الإستحواذ عليها إلى دفع مبالغ أكثر من القيمة الدفترية وبالتالي قد يؤثر ذلك سلباً على ربحية الشركة خلال السنوات الأولى.

٢-٣. الأحوال الاقتصادية وأوضاع قطاع التأمين

يعتمد الأداء المالي لشركات التأمين بصورة كبيرة على الأوضاع الاقتصادية المحلية داخل المملكة وكذلك الأوضاع الاقتصادية العالمية التي تؤثر على اقتصاد المملكة العربية السعودية. وقد يؤثر التغيير في الأحوال الاقتصادية على النتائج المالية لشركات التأمين من خلال تأثيره على أوضاع السوق وعائدات الاستثمار وكذلك عن طريق التغيير في طلب العملاء لمنتجات وخدمات التأمين. علاوة على ذلك فإن اتجاهات الأقساط والمطالبات في أسواق التأمين وإعادة التأمين تعتبر متقلبة في طبيعتها والأحداث غير المتوقعة مثل الكوارث الطبيعية وارتفاع معدلات التضخم والمنافسة والقرارات القضائية قد يؤثر على حجم المطالبات المستقبلية وينعكس سلباً على أرباح وعائدات قطاع وصناعة التأمين.

ليس في مقدور الشركة التنبؤ بالتأثيرات المستقبلية الناتجة عن التغيير في الأحوال الاقتصادية وأوضاع قطاع التأمين على أعمالها التجارية، فقد لا تكون تلك الأحوال والأوضاع مواتية وبالتالي فإنه لا توجد أي ضمانات بأن لا تكون للأحوال المستقبلية تأثير سلبي جوهري على أرباح وعائدات الشركة.

٤-١-٢. عدم مقدرة الشركة على الحصول على العوائد الاستثمارية المقنعة

يعتمد أداء شركات التأمين إلى حد ما على أداء المحفظة الاستثمارية للشركة. وقد تخضع نتائج هذه الاستثمارات لعدد من المخاطر الاستثمارية المختلفة والتي منها المخاطر المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية العامة ودرجة التقلب في السوق والسياسات الحكومية وتقلبات العوائد وخطر السيولة والائتمان وخطر التقصير في السداد وأوضاع السوق بوجه عام.

وأمام هذه المعطيات، فإنه لا يمكن أن يكون هناك تأكيد بأن الشركة ستتمكن من تحقيق عوائد استثمارية صافية تكون عند إضافتها إلى دخل عمليات التأمين كافية لمواجهة التزاماتها المتعلقة بالمطالبات والمصاريف. فإذا ما عجزت الشركة عن النجاح في ربط محفظتها الاستثمارية ومواءمتها مع التزاماتها، فإنها قد تضطر إلى تسهيل استثماراتها في بعض الأوقات وبأسعار غير مواتية وليست من اختيارها، الأمر الذي قد يكون له تأثير سلبي جوهري على الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها. كما تخضع المحفظة الاستثمارية أيضاً لقيود تنظيمية وعدم توفر منتجات مالية معينة، مثل المشتقات المالية، والتي يمكن أن تقلل من نطاق التنوع في فئات الأصول المختلفة الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تقليل العائد على الاستثمار. وتتطلب إدارة هذه الاستثمارات نظام إداري فعال وقدرة عالية على اختيار جودة الاستثمارات وتنوعها وقد يؤدي إخفاق الشركة في ذلك إلى انخفاض عائداتها وبالتالي حقوق مساهميها.

٥-١-٢. إصدار ترخيص التأمين

سوف تقوم الشركة بعد صدور القرار الوزاري القاضي بإعلان تأسيسها، بالتقدم لمؤسسة النقد بطلب الحصول على الترخيص للبدء بمزاولة أنشطة التأمين التي ترغب في ممارستها. وفي حال عدم قدرة الشركة على استيفاء متطلبات الترخيص فإن الشركة قد لا تحصل على الترخيص بمزاولة أنشطتها، أو قد تتعرض إلى سحب الترخيص. علماً بأن هذه الشروط تطبق على جميع شركات التأمين.

تنص المادة (٧٦) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أنه يحق لمؤسسة النقد العربي السعودي («المؤسسة») سحب ترخيص الشركة في الحالات الآتية:

- إذا لم تمارس الشركة النشاط المرخص له لفترة ستة أشهر من تاريخ إصدار الترخيص.
- إذا لم تف الشركة بمتطلباتها بموجب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني أو لائحته التنفيذية.
- إذا تبين للمؤسسة أن الشركة قد تعمدت تزويدها بمعلومات أو بيانات غير صحيحة في طلبها للترخيص
- إذا تبين للمؤسسة أن حقوق المؤمن لهم أو المستفيدين أو المساهمين معرضة للضياع نتيجة للطريقة التي تمارس بها الشركة أنشطتها المرخصة.
- إذا أفلست الشركة.
- إذا تعمدت الشركة مزاولة أعمالها بأسلوب ينطوي على الإحتيال.
- إذا انخفض رأس مال الشركة المدفوع عن الحد الأدنى المقرر أو لم تستوف الشركة بمتطلبات الملاءة المالية الواردة في المادة (٦٨) من اللائحة التنفيذية.
- إذا أنخفضت أعمال أو حجم أنشطة الشركة في فروع التأمين إلى المستوى الذي ترى معه المؤسسة بأن من غير الممكن للشركة أن تعمل في ظلها.
- إذا رفضت أو أخرت الشركة دفع المطالبات المستحقة للمستفيدين بدون وجه حق.
- إذا رفضت الشركة قيام فريق التفتيش المكلف من قبل المؤسسة عن أداء مهمته في فحص السجلات أو الحسابات/الملفات.
- إذا امتنعت الشركة عن تنفيذ حكم نهائي صادر ضدها في أي من المنازعات التأمينية.

وإذا ما تم سحب الترخيص فإنه لن يكون في استطاعة الشركة الاستمرار في ممارسة نشاطها بصورة نظامية في المملكة العربية السعودية.

٦-١-٢. الأطراف ذوي العلاقة

تتعامل الشركة في أنواع من التعاملات مع أطراف ذوي صلة، بما في ذلك أعضاء مجلس إدارتها ومساهميها المؤسسين. ترى الإدارة بشكل قطعي أن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة يجب أن تتم بموجب شروط تضمن

على الأقل مصالح الشركة وبالقدر الذي يمكن مقارنته بتلك التعاملات المرتبة مع أطراف ليست ذات علاقة، إلا أنه لا يمكن إعطاء ضمانات بشأن شروط تلك التعاملات أو أن كافة تعاملات الشركة من قبل المساهمين على أنها تمثل الأفضل لمصلحتهم (فضلاً راجع قسم «علاقات محددة وتعاملات مهمة مع أطراف ذات علاقة»).

7-1-2. الدعاوى والمطالبات والإجراءات

ضمن سياق الأعمال الاعتيادية، من الممكن للمؤمن أن يقيم دعاوى أو مطالبات قضائية ضد أطراف أخرى كما يمكن أن تقام ضده دعاوى قضائية. وقد يترتب على بعض هذه المطالبات قيام الشركة بدفع تعويضات كبيرة مما يؤثر سلباً على الوضع المالي أو النتائج التشغيلية للمؤمن. علاوة على ذلك فإن المستويات العامة لأحكام المحاكم معرضة بصورة دائمة للارتفاع بسبب التضخم الأمر الذي يضطر المؤمن إلى التكهن بأية زيادة في التوجهات وبالتالي ينعكس على تقديره للأسعار إن عدم قدرته على إنجاز ذلك بدقة أو (بسبب ضغط أو إشراف تنافسي) يطبق زيادات الأسعار بشكل فوري سيؤدي إلى احتمال انخفاض هوامش ربح المؤمنين.

ومن الممكن أيضاً أن يكون المؤمن عرضة للمراجعة المستقبلية في أي وقت من قبل الجهات التنظيمية وقد لا يكون في مقدور الشركة التنبؤ بحجم أو نتائج هذه المراجعات أو أعمال التقصي أو تبعاتها (في حال حدوثها) وسوف لن تضمن بأن تلك المراجعة لن تؤدي إلى أية تغييرات من شأنها التأثير سلباً على نتائج الشركة وأوضاعها المالية.

8-1-2. فشل أساليب التحكم في الخسائر الخاصة بالشركة

إن قبول التأمين على المخاطر هو مسألة تقديرية، تتضمن افتراضات هامة عن أمور لا يمكن التنبؤ بها بحكم طبيعتها وتقع خارج نطاق سيطرة الشركة، بحيث أن تحليل الخبرة التاريخية لها واحتماليتها لن يوفر مؤشراً كافياً. وتقوم الشركة بالتحكم في مدى تعرضها للخسائر الناتجة عن مطالبات تنتج عن حادثة واحدة كبيرة أو بسبب تراكم الخسائر. تسعى الشركة إلى تحجيم تعرضها للمخاطر إلى مستوى يتناسب مع ملاءتها المالية بواسطة وضع برنامج إعادة تأمين شامل. إن الخطأ في احتساب المخاطر الصافية التي تتعرض لها الشركة يمكن أن يكون له تأثير سلبي جوهري على وضعها المالي ونتائج أعمالها.

تستخدم الشركة مجموعة متنوعة من طرق الحد من الخسائر بما في ذلك الخسائر الزائدة عن الحد (مما يعني أن المؤمن له يتم تعويضه فقط عن الخسائر التي تتجاوز قيمة معينة) وتحديد حجم البرنامج لكل عميل وقيود المناطق الجغرافية. وقد لا تكون الشروط المختلفة في هذه الوثائق، مثل القيود والاستثناءات من التغطية أو اختيار البرامج، قابلة للتطبيق بالكيفية المتبتعة. ونتيجة لذلك قد تفضي حادثة كارثية فردية أو مجموعة من الحوادث الكارثية أو غير ذلك من الحوادث إلى مطالبات تفوق التوقعات بصورة كبيرة.

كما أن هنالك مخاطر تتمثل في عدم مقدرة الشركة في الحصول على خدمات إعادة تأمين في السوق مستقبلاً. كما قد يؤدي إفسار أو انعدام قدرة أو استعداد أي من معيدي التأمين الذين تتعامل معهم الشركة حالياً أو تتعاقد معهم مستقبلياً في تسديد الدفوعات المالية المستحقة عليهم في حينها أو إخفاقهم في الالتزام بأحكام اتفاقيات إعادة التأمين المبرمة معهم إلى حدوث تأثير سلبي.

9-1-2. سياسات إدارة المخاطر

يوجد لدى الشركة سياسات لإدارة الأخطار وإجراءات وضوابط داخلية تعتمد على أفضل الممارسات الدولية. ربما لا تكون هذه السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية كافية تماماً في تخفيض مدى التعرض للمخاطر في كافة الظروف، أو مقابل بعض الأنواع من الخطر بما في ذلك الأخطار التي لم يتم التعرف عليها أو توقعها. وكنتيجة لذلك، فإن الوضع المالي للشركة وعملياتها يمكن أن تتأثر سلباً بشكل جوهري بواسطة الزيادة اللاحقة في التعرض للخطر.

إن من الممارسات المتعارف عليها لشركات التأمين أن تستخدم أدوات مالية متعددة واستثمارات لإدارة هذه الأخطار التي تصاحب أعمالها. غير أنه يجب على الشركة الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي قبل استعمال هذه الأدوات المالية مثل المشتقات المالية أو أدوات الإدارة الأخرى في المستقبل.

10-1-2. أحداث الكوارث التي لا يمكن توقعها

بحكم كونها تؤمن على الممتلكات فإن الشركة عرضة للخسائر بسبب الكوارث. ويمكن أن تنتج الكوارث عن أسباب متعددة سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية بحيث يكون حدوثها وشدتها بطبيعة الحال أمراً لا يمكن التنبؤ به. إن

عمليات الشركة في مجال تأمين الممتلكات والاصابات تعرضها لمطالبات تنشأ عن أحداث متعددة من بينها على سبيل المثال، عواصف البرد، الفيضانات، الرياح، الحرائق، الانفجارات، الحوادث الصناعية والعمليات الإرهابية. إن مدى الخسائر الناجمة عن الكوارث هو حضية أمرين هما المبلغ الإجمالي المعرض للخطر المؤمن عليه في المنطقة المتأثرة بالحادثة وجسامة الحادث. يمكن أن تسبب الكوارث خسائر في مجموعة متعددة من أنواع تأمين الممتلكات والاصابات. وعلى الرغم من محاولات الشركة للتحكم في التعرض للأحداث الكارثية من خلال ضوابط الاكتتاب وإعادة التأمين، إلا أن الأحداث الكارثية معروفة بصعوبة التنبؤ بوقوعها. كما إن الطبيعة الفعلية لهذه الأحداث، في حال وقوعها، قد تتجاوز في جسامتها ومعدلات تكرارها توقعات الشركة من حيث مقدار التكلفة المالية ومستوى إدارة المخاطر. ويمكن أن تسبب المطالبات المتعلقة بالكوارث تقلبات كبيرة في النتائج المالية للشركة في ربع السنة المالية أو السنة المالية كما أن أحداث الكوارث الجسيمة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جوهري على الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها.

١٢-١-٢. كفاية الاحتياطيات

تحتفظ الشركة باحتياطيات ومخصصات لتغطية المطالبات والالتزامات والمسئوليات المستقبلية المتوقعة وذلك كجزء من أية عمليات تأمين والتزاما بالأنظمة المطبقة. وتحتفظ الشركة باحتياطيات للخسائر أو نفقات الخسائر غير المستردة حسب تقديرات المدفوعات المستقبلية للمطالبات المبلغ أو غير المبلغ عنها للخسائر والنفقات المصاحبة وذلك فيما يتعلق بالحوادث المؤمن عليها والتي حدثت في أو قبل تاريخ صدور الميزانية.

إن عملية تقدير المطلوبات الاحتياطية هي عملية صعبة ومعقدة وتتدخل فيها متغيرات وافتراسات غير موضوعية. وبالنظر إلى طبيعة الأخطار الكامنة والدرجة العالية من عدم التيقن المصاحبة لتحديد مطالبات وثائق التأمين غير المسددة، فإن الشركة لا تستطيع أن تحدد بالضبط المبلغ الذي سيدفع في نهاية الأمر لتسوية تلك المسؤوليات. ومن الممكن أيضاً مراجعة الافتراضات التي تم على أساسها حساب الاحتياطيات في حال توفر معلومات أو بيانات إضافية كظهور طرق حديثة أو مطورة أو كتأثير اتجاه حركة الخسائر والتضخم في المطالبات على المدفوعات المستقبلية أو في حال حدوث تغيير في القوانين القائمة أو اختلاف في تفسير نصوصها. إضافة إلى ذلك، إن التاريخ القصير نسبياً والقدر المحدود من البيانات عن قطاع التأمين في السعودية فيما يتعلق بالنتائج السابقة للمطالبات يمكن أن يؤثر على قدرة الشركة لإعداد افتراضات حسابات تأمينية لمنتجات معينة، مثل منتجات تأمين الرعاية الصحية.

يمكن أن تتغير الاحتياطيات مع مرور الوقت حيث أن حقائق إضافية حول مطالبات فردية واتجاهات تصبح معروفة خلال فترة تسوية الخسارة والتي يمكن أن تمتد إلى عدة سنوات.

كنتيجة لما ذكر، فإن الاحتياطيات التي وضعت لتسديد المطالبات المستقبلية لوثائق التأمين يمكن أن يثبت أنها غير كافية وأن على الشركة عندئذ أن تقوم بزيادة احتياطياتها، وفي حال حدوث زيادة في احتياطيات الخسائر فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل وإذا ما كان حجم الانخفاض كبيراً سيكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

١٢-١-٢. المتطلبات المستقبلية من رأس المال

تعتمد الإحتياجات المستقبلية للشركة من رأس المال على عدة عوامل من بينها قدرة الشركة على اكتتاب الأعمال الجديدة بنجاح وتأسيس معدلات أقساط وإحتياطيات بمستويات كافية لتغطية الخسائر وقد تحتاج الشركة إلى استقطاب موارد مالية إضافية عن طريق التمويلات. وقد تكون شروط التمويل بالإقتراض أو عن طريق حصص الملكية، في حال توفرها، غير متوافقة مع مصلحة الشركة نظراً لإنخفاض حصص ملكية الشركة نتيجة للتمويل عن طريق تملك الحصص خصوصاً إذا كانت السندات المبيعة تتمتع بامتيازات وحقوق تتفوق على تلك التي تتمتع بها حصص الشركة. إذا لم تتمكن الشركة من الحصول على رأس مال كاف بشروط ملائمة أو لا تحصل مطلقاً على ذلك، فستتأثر أعمال الشركة ونتائجها التشغيلية وحالتها المالية بصورة سلبية.

١٣-١-٢. مخاطر عدم تجديد وثائق التأمين

إن وثائق تأمين الشركة بشكل عام قصيرة المدة في طبيعتها، فإذا لم تتمكن الشركة من الإستمرار في تجديد وثائق التأمين على النحو المتوقع، فإن الأقساط المكتتبه للشركة في السنوات القادمة والنتائج المستقبلية لعملياتها يمكن أن تتأثر سلبياً وبشكل جوهري.

١٤-١-٢. المخاطر المتعلقة بأنظمة التشغيل وتقنية المعلومات

إن أعمال الشركة وتطلعاتها المستقبلية تعتمد بشكل كبير على قدرة أنظمة تقنية المعلومات على معالجة عدد كبير من العمليات في وقت محدد ودون انقطاع خصوصاً في الوقت الذي تصبح فيه معالجة العمليات معقدة بشكل متزايد مع نمو أعداد تلك العمليات بمعدل كبير.

إن التشغيل المناسب لأنظمة المحاسبة، والرقابة المالية، وخدمة العملاء، وقاعدة بيانات العملاء، وأنظمة معالجة البيانات الأخرى بما فيها تلك التي تتعلق بقبول التأمين على المخاطر ومعالجة المطالبات، بالإضافة إلى أنظمة الاتصالات بين المكاتب الإقليمية ومركز تقنية المعلومات بالمركز الرئيسي هو أمر في غاية الأهمية لعمليات الشركة ومقدرتها على المنافسة بنجاح.

لا يمكن إعطاء ضمانات على أن أنشطة وأعمال الشركة لن تتعرض للانقطاع أو تتأثر بشكل جوهري في حالة حصول عطل جزئي أو كامل لأي من أنظمة تقنية المعلومات أو الاتصالات الرئيسية. بالإضافة إلى أي إختراق أو تعرض للفيروسات أو أي أحداث أخرى تؤثر على أمن المعلومات مما قد يؤثر على أعمال الشركة ويؤدي إلى الإضرار بسمعتها.

وقد تتأثر الشركة أيضاً في حال تعرض أحد عملائها أو نظيراتها أو أي من الأطراف الأخرى الذين تربطهم بها علاقة عمل لخلل جسيم أو خروقات في النواحي الأمنية لأنظمة معلوماتها أو إتصالاتها، وبنفس القدر فإن عملاء وشركاء الشركة وأي أطراف أخرى تربطها علاقة عمل بالشركة قد تكون عرضة للضرر في حال حدوث خلل أو خروقات في أنظمة معلومات واتصالات الشركة.

١٥-١-٢. سوء سلوك الموظفين وأخطائهم

بالرغم من وجود ضوابط داخلية وإجراءات للتعامل مع حالات سوء سلوك الموظفين مثل الغش والأخطاء المتعمدة والإخفاق في توثيق المعاملات بصورة محكمة وعدم الحصول على التفويضات الداخلية المطلوبة وعدم كفاية تدريب الموظفين على تفادي الأخطاء غير المتعمدة، فإن الشركة لا تستطيع أن تضمن أنها تستطيع دائماً التقليل من هذه الحالات أو منع حدوثها. وبالتالي، ربما ينتج عن سوء سلوك الموظف أو خطأ مخالفة النظام من قبل الشركة، أو عقوبات نظامية، أو مسؤولية مالية و/أو إضرار جسيم بسمعة الشركة. لا تستطيع الشركة أن تضمن أن سوء سلوك الموظفين أو أخطائهم لن تؤدي إلى الإضرار بشكل جوهري بوضعها المالي أو نتائج عملياتها.

١٦-١-٢. المخاطر الاستثمارية

سوف تعتمد النتائج التشغيلية للشركة جزئياً على أداء أصولها المستثمرة والتي تتألف من صناديق أصحاب الوثائق وصناديق المساهمين. تخضع نتائج الاستثمار إلى مخاطر استثمار متنوعة، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام وتقلبات السوق وتذبذبات العوائد، ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان وعدم التسديد. وقد يكون لهذه المخاطر تأثير سلبي على قيمة هذه الاستثمارات وبالتالي على الوضع المالي للشركة ونتائج عملياتها.

قد تختلف بعض السندات الاستثمارية للشركة في مستوى المخاطر التي تكتنفها وقد ينطوي بعضها على مخاطر عدم نجاح أو مخاطر إئتمانية عالية. إن المحفظة الاستثمارية للشركة موزعة بصورة أساسية في سندات استثمار على درجة عالية من الجودة، إلا أن الشركة تستثمر قدرًا يسيرًا من المحفظة في سندات استثمار أقل درجة. وبينما تحقق هذه السندات عائدات أعلى فإنها تنطوي على مخاطر عدم نجاح أو مخاطر ائتمانية عالية، كما إن هذه السندات قد تكون أقل قابلية للسيولة في حالات ضعف الأحوال الاقتصادية أو في حال عدم اتزان السوق. وعلى الرغم من إن الشركة قد قامت باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحكم في أخطار الائتمان والتسييل لأصولها المستثمرة، فإنه يحتمل، خصوصاً في حالات ضعف الأحوال الاقتصادية، حدوث خسائر في محفظة الشركة مما قد ينتج عنه انخفاض في صافي الدخل ورأس المال.

وإلى المدى الذي لا تنجح فيه الشركة بربط محفظتها الاستثمارية مع مسؤولياتها ربما تضطر إلى تسييل استثماراتها في أوقات غير مواتية وبأسعار غير مناسبة لا تكون الأفضل، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً بشكل جوهري على الأوضاع المالية للشركة ونتائج عملياتها. قد تؤدي الخسائر في الاستثمار إلى انخفاض ملحوظ في القيمة الدفترية للشركة مما يؤثر على قدرتها في تسيير أعمالها.

١٧-١-٢. الاعتماد على الموظفين الرئيسيين

يلعب الموظفون الرئيسيون دوراً مهماً في نجاح أعمال الشركة كما إن نجاحها وتطلعاتها المستقبلية سوف يعتمدان إلى حد كبير على قدرتها في توظيف الموظفين المتميزين والاحتفاظ بهم.

على الرغم من أن الشركة لديها القدرة على استقطاب الموظفين المؤهلين والمتميزين والاحتفاظ بهم وإيجاد بدائل للموظفين الرئيسيين الذين يغادرون الشركة، فإنه لا يمكن إعطاء أي تأكيد بأن الشركة سوف تبقى قادرة على إيجاد بدلاء مؤهلين لهؤلاء الموظفين في الوقت المحدد أو أن تجتذب وتحفظ بموظفين مؤهلين عندما تنشأ الحاجة إليهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك منافسة عالية في السوق على استقطاب الموظفين المؤهلين الذين يتمتعون بالخبرة المطلوبة نظراً لندرة الأفراد المؤهلين، ومن أجل المحافظة على العناصر المتمرس والمؤهلة فقد تضطر الشركة إلى تقديم رواتب أعلى ومميزات إضافية. كما إن الشركة غير مؤمنة ضد الأضرار التي قد تلحق بأعمالها بسبب فقدان أو فصل أي من موظفيها الرئيسيين كما إنها لا تعطي أي تأكيدات بأنها ستنجح في استقطاب والاحتفاظ بأفراد من الموظفين الرئيسيين تكون لديهم القدرة على تحقيق أهداف الشركة. وربما تتأثر الشركة سلباً إذا خسرت خدمات شخص أو أكثر من الأعضاء الرئيسيين على المدى القصير إلى المتوسط الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تعطيل أعمال الشركة ويؤثر سلباً على فرص عملها وتطلعاتها المستقبلية ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

إن العديد من الموظفين الرئيسيين بالشركة والعاملين في المملكة العربية السعودية من غير السعوديين. وحسب الأنظمة المعمول بها في المملكة فإنه لا يجوز لغير السعوديين الإلتحاق بأي وظيفة عالية الدخل أو الارتباط بعمل دون الحصول على تراخيص وتصاريح العمل النظامية. وقد يعتمد نجاح الشركة بدرجة ما على إستمرارية خدمات الموظفين الرئيسيين في المملكة العربية السعودية ولا تتوافر ضمانات بموافقة الجهات النظامية المعنية بإصدار تصاريح العمل المطلوبة أو بإعادة تجديدها لدى إنتهاء مدتها. ومن الممكن أيضاً قيام السلطات المسؤولة في المملكة بتغيير الأنظمة والسياسات المعمول بها وفرض قيود من شأنها أن تزيد من صعوبة حصول غير السعوديين على تصاريح العمل المطلوبة.

١٨-١-٢. حماية العلامة التجارية

لا يوجد للشركة حالياً أي حقوق لعلامة تجارية (بما في ذلك شعارها) أو أية ملكية فكرية أخرى مسجلة لحماية اسمها التجاري أو رمزها في أية منطقة تمارس الشركة أعمالها داخلها.

يعتمد وضع الشركة التنافسي جزئياً على قدرتها في استخدام اسمها وشعارها المرخصين على منتجاتها في المناطق التي يتم فيها تسويق وبيع منتجاتها. وقد تتأثر أعمال الشركة بصورة سلبية في حال الإخفاق في إبرام اتفاقية ترخيص العلامة التجارية أو في حال إلغاء الاتفاقية عقب إبرامها. إن عدم قدرة الشركة على منع انتهاك حقوقها في المناطق التي تمارس فيها أعمالها مستخدمة اسمها وعلامتها التجارية وشعارها المرخصين يمكن أن يؤثر سلباً على علامتها التجارية ويمكن أن يجعل ممارسة عملها أكثر تكلفة وبالتالي يؤثر سلباً على نتائج أعمال الشركة. وربما يتأثر عمل الشركة أكثر إذا كان عليها أن تتنافس مع علامات تجارية مشابهة ضمن الأسواق الرئيسية التي تعمل فيها والتي لا تملك فيها حقوق ملكية.

١٩-١-٢. مخاطر إعادة التأمين

تقوم الشركة بإسناد جزء من أقساطها إلى معيدي التأمين التابعين لها في مقابل اتفاقها معهم بتحملهم لجزء من خسائر الشركة بموجب وثائق التأمين التي تصدرها. تجعل إعادة التأمين معيد التأمين المعني مسئولاً تجاه الشركة في حدود المخاطر المعاد تأمينها، ولكن لا تعفى الشركة من التزامها الأساسي تجاه اصحاب وثائق التأمين بحكم كونها المؤمن المباشر. وكننتيجة لذلك، فإن الشركة معرضة لمخاطر ائتمانية فيما يتعلق بمعيدي تأمينها. ويصبح هذا الخطر هنا ذا علاقة بالتحديد لأن الشركة تشتري إعادة التأمين من عدد قليل فقط من كبار معيدي التأمين الذين يتحملون غالبية الأخطار التي يتم إعادة تأمينها من قبل الشركة (فضلاً راجع قسم «ملخص العقود المهمة- ترتيبات إعادة التأمين»)، إن خسارة أي مبالغ إعادة تأمين قابلة للاسترجاع من هؤلاء المعيديين بسبب إفسارهم أو أي سبب آخر يمكن أن يكون لها تأثير سلبي بشكل جوهري على أعمال الشركة، ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية، (فضلاً راجع قسم «إعادة التأمين»).

إضافة لذلك فإنه حسب اللائحة التنفيذية يجب على شركة التأمين اختيار معيد تأمين حاصل على الأقل على تقويم (BBB) حسب تصنيف شركة (S&P)، أو تقويم مكافئ صادر من إحدى مؤسسات التقييم العالمية

المعترف بها في ذلك، وإذا رغبت الشركة في التعامل مع معيد تأمين لم يتم تقويمه من قبل إحدى مؤسسات التقويم العالمية أو حاصل على تقويم أقل من الحد الأدنى المذكور أعلاه، فيجب على الشركة أخذ موافقة كتابية مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي. وقد يؤدي الإخفاق في الالتزام بمتطلبات اللائحة التنفيذية إلى تأثير سلبي جوهري على نشاط الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

٢٠-١-٢. التوسع المستقبلي

لا توجد ضمانات باستمرار عمليات التشغيل والأداء المالي للشركة خلال السنوات القادمة بنفس المعدلات التي شهدتها في السابق وسيطلب الحفاظ على وتيرة هذا النمو على عدة عوامل وأشياء من بينها:

- ضوابط صارمة لاحتواء التكاليف
- تطوير مهارات مناسبة في إصدار وثائق التأمين ومعالجة المطالبات
- تقوية الضوابط الإدارية والمالية إضافة إلى نظم تقنية المعلومات
- توفر قاعدة رأس مال كافية
- زيادة أنشطة التسويق والمبيعات
- توظيف وتدريب موظفين جدد محليين ومن بلدان أخرى

ولا تستطيع الشركة ضمان النجاح المطلق في الحفاظ على النمو المستقبلي بنفس المعدلات السابقة في أي وقت وبالتحديد حالما تصبح الشركة راسخة في السوق قد تظهر صعوبات في توظيف وتدريب عدد كاف من الأفراد المؤهلين لمواكبة النمو في عدد العملاء وفي نفس الوقت الوفاء بمتطلبات السعودية. ستحتاج الشركة إلى رفع كفاءة وتطوير وتوسيع نظم تقنية المعلومات بصورة أسرع لاستيعاب طاقة قاعدة العملاء المتنامية وبصورة أساسية في التأمين الطبي وتأمين المركبات. وفي حالة عدم قدرة الشركة على إدارة النمو السريع بنجاح فإن ذلك قد يؤثر سلباً على أعمال الشركة.

٢١-١-٢. الخبرة في إدارة الشركات المساهمة العامة

لقد قامت إدارة الشركة بتسيير أعمال وشؤون شركة الخليج التعاونية للتأمين والشركة السعودية العامة للتأمين كشركات ملكية خاصة وليس لديها خبرة في إدارة شركات المساهمة العامة.

ومن بين التبعات المترتبة على قبول وإدراج الأسهم في القائمة الرسمية، وعلى التداول في سوق الأسهم، تحمل الشركة وأعضاء مجلس إدارتها وإدارتها العليا التزامات وقيود مختلفة بخصوص إعداد التقارير والإفصاح تفرض على كل منهم، بموجب القواعد والنظم واللوائح التي تصدرها الهيئة. وبالإضافة إلى تلك المتطلبات، فإن الهيئة قد تفرض متطلبات إفصاح وإعداد تقارير إضافية حسبما تراه مناسباً كما يمكن لها أيضاً أن تطلب التزاماً إضافياً بقواعد الحوكمة.

تلتزم الشركة بالوفاء بتلك المتطلبات وضمن الإفصاح المعقول عن المعلومات للهيئة والمساهمين وعامة الجمهور. ويعتقد أعضاء مجلس إدارة الشركة أنه من مصلحة الشركة الحفاظ على حوار نشط ومفتوح مع المساهمين واختصاصي سوق الأوراق المالية ووسائل الإعلام والجمهور بصفة عامة، بخصوص الأداء التاريخي للشركة وتطلعاتها المستقبلية. كما يعتقد أعضاء مجلس إدارة الشركة كذلك، بأن قيمة المساهم سوف تتعزز بكشف استراتيجيات الشركة ونقاط قوة أعمالها وفرص النمو للعامة من خلال حوار نشط ومفتوح. وفي نفس الوقت، سوف تراعي الشركة ضرورة الحفاظ على السرية فيما يتعلق باستراتيجيات عملها وعملياتها الرئيسية.

ومن أجل تطبيق المبادئ المذكورة أعلاه، تخطط الشركة لتأسيس وتطبيق ضوابط وإجراءات داخلية مرتبطة بعملها كشركة مساهمة عامة. ويمكن أن تضع عملية التحول هذه أعباء إضافية كبيرة على إدارة الشركة وموظفيها والموارد الأخرى، مما يؤثر بالتالي على عمل الشركة وأدائها المالي إذا لم تتم ادارتها بكفاءة.

٢٢-١-٢. مخاطر التصنيف

عند الانتهاء من تأسيس الشركة والبدء في أعمالها، فإنه يجب على الشركة القيام بتعيين شركة متخصصة بهدف تقييم ملاءتها المالية وتصنيفها حسب الشروط المتعارف عليها. وقد لا تحصل الشركة على تصنيف جيد في حال كانت المخاطر لديها أعلى من الحد المتعارف عليه في سوق التأمين مما قد يؤثر تأثيراً سلبياً على أعمال الشركة.

إضافة لذلك، فإن اللائحة التنفيذية تقتضي أن تقوم الشركة، في حالة إعادة التأمين، بأختيار معيد تأمين حاصل على تصنيف بحد أدنى (BBB) من وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد أند بورز (S&P) أو تأمين

مكافئ من إحدى وكالات التصنيف العالمية المعترف بها. أما إذا كان معيد التأمين حاصلًا على تقييم أدنى من (BBB) أو تصنيف مكافئ لذلك كحد أدنى، فإنه يتعين على الشركة إيقاف ترتيبات إعادة التأمين إذا لم يتم الحصول على الموافقة الخطية من مؤسسة النقد للاستمرار بتلك الترتيبات مع معيدي التأمين، مما قد يزيد من أعباء الشركة ويعرضها للمزيد من المخاطر.

٢-٣-٢. مصادر التمويل

تعتمد قدرة الشركة على توفير مصادر لتمويل أعمالها على عدة عوامل منها قدرتها على زيادة حصتها من الأقساط المكتتبه وكذلك أن يكون سعر الأقساط التي يتم الاكتتاب بها والاحتياطيات التي يتم تكوينها كافية لتغطية أي خسائر محتملة. وقد تحتاج الشركة إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة عن طريق الإقتراض أو أن تقوم بتقليص مستوى النمو لديها أو تخفيض قيمة أصولها. وقد يتبين أن إيجاد مصادر تمويل عن طريق القروض أو زيادة رأس المال، في حال توفر ذلك، لا تخدم مصالح الشركة ولا تتماشى مع خططها. وفي حالة التمويل عن طريق زيادة رأس المال فقد يؤدي ذلك إلى تقليص نسبة ملكية المساهمين في الشركة. وإذا لم تتمكن الشركة من الحصول على رأس المال الكافي، فقد يتأثر نشاط الشركة ونتائج أعمالها ومركزها المالي.

٢-٢. مخاطر ذات صلة بالسوق والبيئة التشريعية

٢-٢-٢. نظام الرقابة على شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية

يخضع نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي «المؤسسة» والتي تعتبر الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تنظيم قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك السياسات والقواعد والترخيص والمنافسة وتخصيص الاستثمار ومعايير الخدمة والمعايير الفنية وترتيبات التسويات.

يتعين ان تتقيد عمليات الشركة بأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، ويمكن ان تتغير هذه القوانين والقواعد والأنظمة من وقت إلى آخر وقد يحد الاطار النظامي المتغير من قدرة الشركة على تنفيذ أهدافها وخططها العملية ومسايرتها لأوضاع السوق. وتبعاً لذلك، فإن الشركة لا تستطيع تقديم أية تأكيد بعدم حدوث المزيد من التغييرات في الانظمة السارية أو الاطار النظامي أو ما ينتج عن تفسيرها من تأثير سلبي جوهري على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

يخول نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية المؤسسة صلاحيات واسعة بما في ذلك تعديل أو تعليق أو إلغاء أو رفض تجديد ترخيص التأمين أو فرض غرامات على الشركة في حال إخفاقها في التقيد بأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية. وفي حال اتخاذ أي من الإجراءات المؤثرة ضد الشركة أو في حال تعرض الشركة لفرض غرامات فإن ذلك قد يؤثر بصورة سلبية جوهرياً على نشاط الشركة او وضعها المالي او توقعاتها أو نتائج عملياتها.

٢-٢-٢. المنافسة

تتوقع الشركة أن تجد نفسها تعمل في بيئة تتصاعد فيها حدة التنافس مما قد يؤثر سلبياً على الهوامش التشغيلية لها. ويصدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية فقد تم الترخيص لعدد من الشركات الجديدة لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين التعاوني. ونظراً لازدياد عدد الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأمين في المملكة فإن الحصة السوقية لكل شركة ستتناقص تبعاً لذلك ومن المتوقع أيضاً ازدياد حدة المنافسة بصورة ملحوظة بين هذه الشركات.

تقوم المنافسة في قطاع التأمين على عوامل عدة، تشمل الأقساط المحتسبة، شروط وأحكام التغطية، الخدمة المقدمة والتصنيف المالي المعتمد من جهات ومؤسسات تقييم مستقلة وخدمة المطالبات والسعة والتصور الموجود عن القدرة المالية والخبرة لشركة التأمين.

وقد يؤدي تزايد حدة المنافسة إلى تبني بعض الجهات المنافسة في السوق سياسات تسعير أكثر تنافسية من تلك الخاصة بالشركة أو أن تعرض صيغاً بديلة لحماية الأخطار بالإضافة إلى منتجات التأمين التقليدية. ولا يمكن إعطاء أي تأكيد على أن الشركة سوف تكون قادرة على تحقيق أو الاحتفاظ بأي مستوى محدد من الأقساط في هذه البيئة التنافسية. وقد تؤدي ضغوط المنافسة المتزايدة إلى حدوث تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة

وتوقعاتها ووضعها المالي، وذلك عن طريق:

- انخفاض الحصة السوقية.
- انخفاض الهوامش والتوسعات.
- كبح عجلة نمو قاعدة عملاء الشركة.
- تزايد معدل فقدان أفراد الإدارة العليا والمبيعات.
- ارتفاع النفقات التشغيلية مثل مصاريف التسويق والمبيعات.
- ارتفاع تكاليف حيازة وثائق التأمين.

٣-٢-٢. متطلبات تقديم التقارير

يتطلب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية من الشركة أن تقوم بشكل دوري بتزويد مؤسسة النقد العربي السعودي بتقارير مالية وتقارير سنوية يتم إعدادها وفقاً للأسس المحاسبية النظامية إضافة إلى معلومات أخرى، تشمل معلومات تخص العمليات التشغيلية العامة للشركة وهيكل رأس المال والملكية والوضع المالي بما في ذلك المبلغ الإجمالي للعمليات العرضية المدفوعة. يمكن أن تتعرض الشركة إلى تدابير نظامية أو عقوبات أو غرامات إذا اعتقدت مؤسسة النقد العربي السعودي بأن الشركة فشلت في الالتزام بأية قوانين أو أنظمة واجبة التطبيق.

إن أي فشل في الالتزام بالقوانين والأنظمة المرعية يمكن أن ينتج عنه فرض قيود كبيرة على قدرة الشركة في ممارسة عملها أو يعرضها لجزاءات مما يمكن أن يؤثر سلباً على نتائج عمليات الشركة ووضعها المالي.

٤-٢-٢. متطلبات الملاءة

وفقاً للمواد (٦٦) و(٦٧) و(٦٨) من اللائحة التنفيذية يجب أن تحتفظ الشركة بمستويات معينة من الملاءة المالية لمختلف أنواع الأعمال. يتأثر مستوى ملاءة الشركة في المقام الأول بالاحتياطيات الفنية التي يطلب منها الاحتفاظ بها والتي بدورها تتأثر بحجم وثائق التأمين المباعة وبالأظمة المتعلقة بتقرير الاحتياطيات النظامية.. كما أنه يتأثر بعوامل أخرى عديدة بما في ذلك هامش ربح المنتجات والعائد على الاستثمارات والاكتتاب ومصاريف الاستحواذ.

حساب هامش الملاءة لأنشطة التأمين العام والتأمين الصحي:

حسب نص المادة (٦٦) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني يتعين على الشركة التي تزاول التأمين العام والصحي الإحتفاظ بهامش الملاءة المطلوب بإعتماد الأعلى لأي من الطرق الثلاث الآتية:

١. الحد الأدنى لرأس المال.
 ٢. مجموع الأقساط المكتتبة.
 ٣. المطالبات.
- وإستثناءً من ذلك يتم تطبيق طريقة مجموع الأقساط المكتتبة في إحتساب الملاءة للسنوات الثلاث الأولى من تسجيل الشركة.

يتم إحتساب هامش الملاءة المطلوب بإستخدام الآتي:

أولاً: طريقة مجموع الأقساط المكتتبة:

- أ. يتم تصنيف مجموع الأقساط المكتتبة لفروع التأمين وفقاً للجدول رقم (٣) المضمن في اللائحة التنفيذية.
- ب. يحتسب صافي الأقساط لكل فرع بعد خصم ما يخصه من إعادة التأمين بحيث لا يقل عن ٥٠٪ من إجمالي الأقساط لهذا الفرع.
- ج. يتم إحتساب هامش المطلوب بضرب المعامل النسبي في صافي الأقساط المعدل.

ثانياً: طريقة المطالبات:

- أ. يتم تصنيف مجموع المطالبات بناءً على البيانات التاريخية للسنوات الثلاث السابقة لكل فرع من فروع التأمين وفقاً للجدول رقم (٤) المضمن في اللائحة التنفيذية.
- ب. يحتسب صافي المطالبات لكل فرع بعد خصم حصة الإعادة بحيث لا يقل عن ٥٠٪ من إجمالي المطالبات لهذا الفرع.
- ج. يتم أحتساب هامش الملاءة المطلوب بضرب المعامل النسبي في صافي المطالبات المعدل.

- حسب نص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على الشركة التي تزاول فرع تأمين الحماية والإدخار الإحتفاظ بهامش ملاءة عن طريق حاصل جمع ما يلي:
١. نسبة (٤٪) أربعة بالمائة من المخصصات الفنية الخاصة بتأمين الحماية والادخار المباشر.
 ٢. نسبة (٠.٣٪) ثلاثة بالألف من إجمالي التغطية للأفراد بعد حسم حصة الإعادة بشرط ألا تزيد حصة الإعادة على (٥٠٪) خمسين بالمائة من إجمالي التغطية.
 ٣. نسبة (٠.١٪) واحد بالألف من إجمالي التغطية للمجموعات بعد حسم حصة الإعادة بشرط ألا تزيد حصة الإعادة على (٥٠٪) خمسين بالمائة من إجمالي رأس المال.

إذا استمرت الشركة في النمو المضطرد، أو إذا زادت مستويات الملاءة المطلوبة في المستقبل، فمن الممكن أن يكون من الضروري للشركة أن تستقطب رأس مال إضافي لتستطيع الوفاء بمتطلبات الملاءة التي ربما تكون ضعيفة. إذا لم تستطع الشركة أن تستقطب رأس مال إضافي، ربما تجبر على تخفيض نمو أعمالها وربما لن تكون قادرة على الإعلان عن دفع أرباح الأسهم.

٥-٢-٢. القيود على ملكية شركات التأمين

يضع نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية قيوداً معينة بخصوص ملكية الأسهم في شركات التأمين. ووفقاً للمادة (٩) من نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني والمادة (٣٩) من اللائحة التنفيذية لا يجوز لشركات التأمين وإعادة التأمين الاندماج مع شركات التأمين وإعادة التأمين الأخرى أو تملكها أو السيطرة عليها أو شراء أسهم فيها دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي. والتزاماً بالمادة (٣٨) من اللائحة التنفيذية ينبغي قيام الشركة بإبلاغ المؤسسة بنسبة ملكية أي شخص يملك (٥٪) أو أكثر في أسهم الشركة من خلال تقرير ربع سنوي تعده الشركة. وينبغي على الشخص نفسه إبلاغ المؤسسة كتابةً بنسبة ملكيته أو أي تغيير يطرأ عليها خلال خمسة أيام من تاريخ حدوث هذا التغيير.

وقد تؤدي هذه القيود، في بعض الحالات، إلى تحجيم قدرة الشركة في استقطاب مستثمرين ماليين واستراتيجيين في حال رفض المؤسسة أو تأخرها في إصدار الموافقة المطلوبة أو فرض شروط ليس في مقدور الشركة استيفائها مما قد يؤدي إلى تأثير سلبي جوهري على عمليات الشركة.

٦-٢-٢. السعودية

سعيًا منها للالتزام بمتطلبات هدفها في السعودية، تخطط الشركة لتوظيف الكوادر السعودية في وظائف إدارية عليا وكحاسبين وأخصائي تأمين ومدوبي مبيعات. كما تنوي الشركة تقديم المساعدة المالية لموظفيها السعوديين بغرض رفع مستوى إمكانياتهم الفنية من خلال دورات تدريبية تهدف إلى إعدادهم لتولي مهامهم الوظيفية ضمن الشركة.

وعلى الرغم من ذلك ليس هنالك أي تأكيد بأن الشركة سوف تتمكن من تحقيق نسبة السعودية المستهدفة. وتشمل عقوبات عدم التقيد بنسبة السعودية المقررة وقف إصدار تأشيرات العمل للشركة أو نقل كفاءة الموظفين غير السعوديين، أو استبعاد الشركة المخالفة من الاشتراك في المنافسة على تنفيذ المشاريع الحكومية. وبالتالي، فإن عمليات الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وأعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها التشغيلية وتوقعاتها قد تتأثر بصورة سلبية بسبب عدم تقيدها بمتطلبات السعودية.

٧-٢-٢. نمو سوق التأمين

قد لا يكون معدل نمو سوق التأمين في المملكة العربية السعودية مرتفعاً أو قابلاً للثبات بالدرجة التي تتوقعها الشركة حالياً. وقد يكون هذا هو الحال بالرغم من توقع الشركة أن سوق التأمين في المملكة سيتوسع وأن معدل النمو في المؤمن لهم سيزداد مع النمو الاقتصادي والسكاني في المملكة إضافة إلى استمرار الإصلاحات في مجال الرعاية الاجتماعية والتغيرات السكانية وفتح سوق التأمين في المملكة العربية السعودية للشركات الأجنبية.

كما أن التأثير على قطاع التأمين في المملكة نتيجة اتجاهات وأحداث معينة مثل مواكبة التقدم في النمو الاقتصادي في المملكة والإصلاحات المستمرة في نظام الرعاية الاجتماعية هو بشكل عام أمر مستقبلي غير واضح في الوقت الحالي. وبالتالي فإن النمو والتطور في سوق التأمين في المملكة العربية السعودية يخضع لعدة توقعات غير مؤكدة وخارجة عن نطاق سيطرة الشركة.

٨-٢-٢. الطبيعة الدورية للسوق

من حيث الواقع التاريخي تعرف أسواق التأمين وإعادة التأمين بطبيعتها الدورية حيث تشهد فترات تنافس شديد في الأسعار نظراً لكثافة حجم الإكتتاب كما إنها أيضاً تتعرض لفترات يؤدي إنكماش حجم الإكتتاب خلالها إلى أيجاد مستويات أقساط إيجابية. غالباً ما تتم موازنة الإرتفاع في مستويات أقساط الإكتتاب بزيادة في حجم عرض خدمات التأمين وإعادة التأمين إما عن طريق رؤوس الأموال التي يضحها الداخلين الجدد للسوق أو عن طريق التعهد برؤوس أموال إضافية من قبل مزودي خدمات التأمين وإعادة التأمين القائمين مما قد يؤدي إنخفاض الأسعار. وقد يؤدي أي من تلك العوامل إلى إنخفاض ملحوظ في معدلات أقساط الإكتتاب وشروط إكتتاب أقل إيجابية وتقديم أقل لخدمات الإكتتاب. وعلاوة على هذه الاعتبارات فإن التغييرات في معدلات تكرار وجسامه الخسائر التي يتكبدها المؤمنون والمؤمن عليهم قد تؤثر بصورة ملحوظة على عجلة دوران أسواق التأمين وإعادة التأمين.

٩-٢-٢. محدودية البيانات التاريخية للسوق

على الرغم من أن السوق السعودي ليس حديث العهد على مفهوم التأمين إلا أنه لم يتم تنظيمه إلا منذ فترة قريبة، ولذلك لم يتم جمع وتوفير المعلومات والبيانات التاريخية المطلوبة لبناء الجداول التأمينية بشكل دقيق. ونظراً لذلك تعتمد شركات التأمين في تقدير الخسائر وتقييم الأقساط على تقديرات قد لا ترقى للمستوى المطلوب من الدقة وبالتالي فقد تزيد نسبة المخاطرة للمحافظ التأمينية مما قد يؤدي إلى حدوث خسائر للشركة.

١٠-٢-٢. تأثير تراجع ثقة العملاء

إن ثقة العميل بقطاع التأمين على مستوى العالم لها أهمية بالغة وذلك لتأثيرها في تعزيز قوة القطاع وأي انخفاض في ثقة المستهلك في قطاع التأمين بشكل عام قد يؤدي إلى ارتفاع عدد حالات إلغاء وثائق التأمين واسترجاع الأموال مما قد يؤثر سلباً على مبيعات الشركة من المنتجات وبالتالي على الأوضاع المالية للشركة ونتائج عملياتها.

٣-٢. المخاطر المتعلقة بالأسهم العادية

١-٣-٢. السيطرة الفعالة من قبل المساهمين المؤسسين

بعد إكتمال عملية الطرح، سوف يملك المساهمون المؤسسون مجتمعين ٦٠٪ من أسهم الشركة، لذا فإن المساهمين المؤسسين (مجتمعين أو من خلال أي وضع تحالفي) وممثلهم في مجلس الإدارة، مجتمعين أو بشكل منفصل، سوف يتمكنون من التأثير على قرارات الشركة الهامة، وبالتحديد، فسوف يكون بإمكانهم التأثير على القرارات التي تتطلب موافقة مساهمي الشركة بما في ذلك النفقات الكبيرة للشركة وتعيين وعزل أعضاء مجلس الإدارة (باستثناء ما ورد في المادة ٦٩ والمادة ٧٠ من نظام الشركات والمادة ١٨ من لائحة حوكمة الشركات)، وقد يقوموا باستخدام القدرة في التأثير على القرارات الهامة بطريقة تؤثر تأثيراً جوهرياً على نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج الأعمال.

٢-٣-٢. عدم وجود سوق للأسهم في السابق

لا يوجد حالياً سوق عام لأسهم الشركة ولا يوجد أي تأكيد بأن هناك سوقاً للتداول النشط في أسهم الشركة سوف ينشأ أو يستمر بعد انتهاء الإكتتاب العام وهناك عوامل عديدة يمكن أن تسبب تقلبات هامة في السعر أو في سيولة أسهم الشركة منها على سبيل المثال، نتائج الشركة المالية، والأوضاع العامة لقطاع التأمين، والحالة العامة للاقتصاد أو أية عوامل أخرى تخرج عن نطاق سيطرة الشركة.

٣-٣-٢. التذبذب في أسعار الأسهم

ربما لن يتمكن المستثمرون في هذا الإكتتاب من إعادة بيع أسهمهم المطروحة للاكتتاب بنفس سعر الإكتتاب أو بسعر أعلى نظراً لعوامل عديدة، حيث أن سعر السوق لأسهم الشركة المكتتب بها بعد انتهاء الإكتتاب ربما يتأثر بشكل ملحوظ بعوامل مثل الاختلاف في نتائج عمليات الشركة، وأظروف السوق، أو التغييرات في الأنظمة الحكومية. يمكن لتقلبات السوق كما هو الحال أيضاً بالنسبة للأوضاع الاقتصادية أن تؤثر سلبياً على أسعار الأسهم في السوق.

٤-٣-٢. بيع الأسهم وعمليات طرح الأسهم في المستقبل

قد تتأثر أسعار الأسهم في السوق سلباً بسبب عمليات بيع كبيرة للأسهم في السوق أو الاعتقاد بأن مثل عمليات البيع هذه ستتم بعد انتهاء طرح الأسهم.

بعد اكتمال طرح الأسهم بنجاح سيخضع المساهمون المؤسسون لقيود عدم جواز التصرف في أسهمهم لفترة ثلاث سنوات مالية كاملة لا تقل كل منها عن اثني عشر شهراً («فترة الحظر») من تايخ تأسيس الشركة، ويجب الحصول على موافقة هيئة السوق المالية على أي بيع للأسهم من قبل المساهمين المؤسسين بعد إنتهاء فترة الحظر ومع إنه ليس لدى الشركة أي نية حالياً لإصدار أي أسهم إضافية مباشرة بعد انتهاء الاكتتاب العام، فإن قيام الشركة بإصدار أي أسهم إضافية مستقبلاً أو قيام أي من المساهمين المؤسسين ببيع كمية كبيرة من الأسهم بعد انتهاء فترة الحظر على الأسهم قد يؤثر بصورة سلبية على سوق الأسهم مما ينتج عنه انخفاض سعر السهم في السوق.

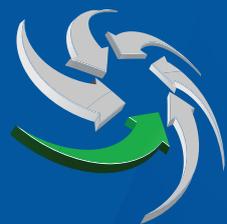
٢-٣-٥. أرباح الأسهم

تعتمد أرباح الأسهم في المستقبل على عدد من العوامل من بينها أرباح الشركة مستقبلاً ومركزها المالي والاحتياجات الرأسمالية واحتياطياتها القابلة للتوزيع والقوة الائتمانية المتوفرة للشركة والأوضاع الاقتصادية العامة وعوامل أخرى يعتبرها أعضاء مجلس إدارة الشركة من وقت لآخر على قدر كبير من الأهمية.

على الرغم من ان الشركة تعتزم توزيع أرباح سنوية لمساهميها، إلا أنها لا تضمن بأن أية أرباح على الأسهم سوف تدفع فعلياً، كما لا تقدم أي ضمان فيما يتعلق بالمبلغ الذي سيدفع في أية سنة معينة. يخضع توزيع أرباح الأسهم لقيود وشروط معينة ينص عليها النظام الأساسي للشركة (فضلاً راجع قسم «ملخص النظام الأساسي للشركة»).

٣

نظرة عامة على
سوق قطاع التأمين
السعودية



٣. نظرة عامة على سوق قطاع التأمين السعودية

إن المصدر الأساسي للقدر الأكبر من معلومات السوق الواردة في هذا القسم هو «التقرير المسحي لسوق التأمين السعودية لعام ٢٠٠٥م - ٢٠٠٨م» المعد من قبل إدارة مراقبة شركات التأمين بمؤسسة النقد العربي السعودي. لقد تم استقاء معظم البيانات الواردة أدناه من التقرير المذكور أعلاه والذي تم نشره من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، علماً بأن التقرير لم يتم إعداده خصيصاً للشركة لوحدها.

كما تم استقاء بعض المعلومات من تقرير بزنس مونيتور إنترناشيونال للربع الأول من عام ٢٠٠٩م، والجدير بالذكر إن بزنيس مونيتور إنترناشيونال قد تأسست في عام ١٩٨٤م، وهي تعنى بنشر التقارير ونتائج المسح الاقتصادي والعديد من المعلومات الاقتصادية الأخرى بما في ذلك بيان المخاطر السياسية والتمويل والتحليلات والتوقعات الاقتصادية.

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن مصادر المعلومات والتقديرات الواردة بها موثوق بها، لكن لم يتم التحقق بصورة مستقلة من محتويات التقارير من قبل الشركة أو شركة السعودي الهولندي المالية، وبالتالي لا يمكن إعطاء أي تأكيد فيما يتعلق بصحتها واكتمالها.

لقد أعطت بزنيس مونيتور إنترناشيونال موافقتها، ولم يتم سحبها، بإستخدام هذه التقارير في هذه النشرة، علماً بأنه ليس لديها ولا لأي من أقاربها أو لأية أطراف تابعة لها أية أسهم أو مصلحة من أي نوع كانت في الشركة أو الشركات التابعة.

أما المعلومات المستقاة من تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي فهي منشورة علناً ومتاحة للعموم لذا لم يتم الحصول على موافقة المصدر لجهة استخدام تلك المعلومات أو الإشارة إليها في هذه النشرة.

٣.١. نظرة عامة على الإقتصاد السعودي^١

ظل الإقتصاد السعودي محافظاً على تقدمه بتحقيقه معدلات نمو عالية في مختلف القطاعات طوال الفترة بين عام ٢٠٠٣م و٢٠٠٨م. وقد قطع المجلس الاقتصادي الأعلى شوطاً مقدراً في خصخصة عدد من القطاعات الاقتصادية الحيوية الشئ الذي أدى إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصاد المحلي. وقد لعبت الخدمات المصرفية المتقدمة دوراً ملموساً في دعم النمو الاقتصادي بتمويلها للمشاريع التنموية كما إستفاد الإقتصاد السعودي أيضاً من الدعم الحكومي الفاعل وسياسة تحرير السوق وقد أسهم كلاهما في دفع النمو الاقتصادي.

ويشكل احتياطي المملكة من النفط والذي يعد الأكبر في العالم (أكثر من ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي) الدعامه الأساسية التي يستند عليها الإقتصاد المحلي. ويلعب القطاع الخاص دوراً متنامياً في تعزيز الإقتصاد السعودي حيث يسهم بـ ٤٨٪ من الناتج الإجمالي المحلي. ويستفيد القطاع الخاص من مناخ التحرر الاقتصادي والقوى العاملة المؤهلة واللذان يعملان معاً على ضمان استمرار النمو الاقتصادي. وبنفس القدر يتوقع أن يستمر الإقتصاد المحلي في النمو بمعدلات ملحوظة سيما لجهة إزدياد فرص الاستثمار الأجنبي.

تظل المملكة عرضة للتأثر بتقلبات أسعار النفط الأمر الذي يسهم في النمط المتقلب للنشاط الاقتصادي، وقد أدى الارتفاع الكبير وفوق العادي في كل من أسعار النفط والإنتاج إلى نمو كبير في الإقتصاد السعودي في عام ٢٠٠٦م، فأرتفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ١٠,٦٪ ليصل إلى ١,٣٠٧,٥١٣ مليون ريال سعودي (٣٤٨,٦٧٠ مليون دولار أمريكي) في عام ٢٠٠٦م مقارنةً بنسبة نمو بلغت ٢٦٪ في عام ٢٠٠٥م. لقد بلغ معدل النمو ٧,٣٪ ليصل إلى ١,٤٠٤,٣٧٥ مليون ريال سعودي (٣٧٤,٥٠٠ مليون دولار أمريكي) في عام ٢٠٠٧م. وعلى الرغم من التراجع الأخير في أسعار النفط فإن متوسط سعر البرميل يقدر بـ ٧٧ دولار أمريكي (خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣م) وهذا السعر أعلى بعشرة دولارات من سعر البرميل خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٨م.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي الذي بلغ ١,٦٪ في عام ٢٠٠٨ (و ٣,٤٪ في عام ٢٠٠٧م)، يتوقع أن ينمو بمعدل ٣,٢٪ في عام ٢٠٠٩م مدعوماً بزيادة الإنفاق الحكومي ورفع مستوى الاستثمارات في مشاريع البني التحتية والمشاريع الصناعية على الرغم من إمكانية حدوث تخفيض في بعض المشاريع الحكومية المعتمدة. ومن المتوقع

أن تشهد الموازنة عجزاً بسيطاً مقداره ٢.٨٪ إلى ٣.١٪ في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠م على التوالي. ومع ذلك يتوقع أن يكون هناك فائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ ٤.٣٪ إلى ٥.٣٪ لعام ٢٠٠٩م و٢٠١٠م على التوالي. وسيعكس ذلك انخفاضاً كبيراً في الفائض التجاري نظراً للتراجع المرجح في عوائد صادرات النفط والمنتجات البتروكيميائية ولكن يمكن أن تتم معادلة ذلك بانخفاض الإنفاق على الواردات.

٢-٣. تطور قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية ٤٣ شركة لغاية عام ٢٠٠٨م. ويشهد قطاع التأمين المحلي مرحلة انتقالية سُمح فيها للشركات القائمة بالعمل ضمن مهلة انتهت في ٠٩ أبريل ٢٠٠٨م، حيث تعين حينها على شركات التأمين إما الحصول على ترخيص من مؤسسة النقد العربي السعودي يسمح لها بالعمل في المملكة وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني لعام ٢٠٠٣ أو الخروج من السوق.

لقد تم تمديد المهلة لشركات التأمين ومزودي خدمة التأمين الذين بصدد الحصول على التراخيص من مؤسسة النقد لفترات تتراوح بين شهرين إلى ستة أشهر، وتم اعطاء موعد نهائي للشركات العاملة في المملكة والتي لم يصدر لها تصريح نهائي من المؤسسة بممارسة نشاط التأمين حتى ٠٣/٠٩/١٤٣٠هـ الموافق ٢٤/٠٨/٢٠٠٩م اعتماداً على التقدم في إجراءات الحصول على الترخيص. سمحت المؤسسة للشركات التي انتهت من دراسة ملفاتها أو التي صدر لها مرسوم ملكي بتأسيسها ولم تكتمل إجراءات تأسيسها بتجديد وثائق التأمين للعملاء الحاليين حتى ١٧/٢/٢٠١٠. ولقد تم، حتى ١٧ أغسطس ٢٠٠٩م الترخيص لعدد ٢١ شركة تأمين للعمل في المملكة، علاوة على ذلك فإن هناك عدد ١٠ شركات حصلت على موافقة مجلس الوزراء مما يرفع عدد شركات التأمين إلى ٣١ شركة، بلغ عدد الشركات المدرجة منها في سوق الأسهم السعودية ٢٥ شركة.

فيما يلي قائمة بالشركات المدرجة والشركات التي وافق مجلس الوزراء بالترخيص على تأسيسها: الشركات المدرجة في السوق المالية سوق الأسهم السعودي (تداول) كما في تاريخ ٢٦/٠٨/١٤٣٠هـ الموافق (١٧/٠٨/٢٠٠٩م).

١. الشركة التعاونية للتأمين
٢. شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)
٣. شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني
٤. الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني (سايكو)
٥. شركة الأهلي للتكافل
٦. شركة ساب للتكافل
٧. شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني
٨. شركة إياك السعودية للتأمين التعاوني (سلامة)
٩. شركة إتحاد الخليج للتأمين التعاوني
١٠. الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني
١١. شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني
١٢. شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني
١٣. شركة الصقر للتأمين التعاوني
١٤. الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني
١٥. شركة التأمين العربية التعاونية
١٦. الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني
١٧. شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني
١٨. الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني (إعادة)
١٩. الشركة المتحدة للتأمين التعاوني
٢٠. الشركة الأهلية للتأمين التعاوني
٢١. شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني (أسيج)
٢٢. شركة وقاية للتأمين وإعادة التأمين التكافلي
٢٣. شركة الراجحي للتأمين التعاوني
٢٤. شركة إكسا للتأمين التعاوني
٢٥. شركة ايس العربية للتأمين التعاوني

الشركات التي وافق مجلس الوزراء على الترخيص بتأسيسها والتي وردت في تعميم مؤسسة النقد الصادر بتاريخ ١٤٣٠/٠٨/٢٦هـ الموافق (١٧/٠٨/٢٠٠٩م).

١. شركة بروج للتأمين التعاوني
٢. الشركة العالمية للتأمين التعاوني
٣. الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
٤. شركة سولديتي السعودية للتكافل
٥. شركة طوكيو مارين السعودية
٦. شركة أمانة للتأمين التعاوني

١.٢-٣ إجمالي الأقساط المكتتبة

شهدت سوق التأمين السعودية في عام ٢٠٠٨ نموا كبيرا قاربت نسبته ٢٧٪ ليرتفع معه إجمالي الأقساط المكتتبة إلى عشرة مليارات تسعمائة مليون (١٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال مقابل ثمانية مليارات ستمائة مليون (٨,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في عام ٢٠٠٧م. ويعود هذا النمو بصفة رئيسية إلى الأوضاع الاقتصادية الإيجابية وكذلك إلى فرض التأمين الإلزامي على السيارات والتأمين الصحي.

- ارتفعت قيمة أقساط التأمين العام، الذي شكل ٥١٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، بنسبة تقارب ٦,٤٤٪ لتصل إلى خمسة مليارات خمسمائة وعشرون مليون مليون (٥,٥٢٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في عام ٢٠٠٨م، مقابل خمسة مليارات مائة واحد وتسعون مليون (٥,١٩١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في عام ٢٠٠٧م.
- ارتفعت قيمة أقساط التأمين الصحي، الذي شكل ٤٤٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، بنسبة تقارب ١٥٤٪ لتصل إلى أربعة مليارات وثمانمائة وخمسة مليون (٤,٨٠٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في عام ٢٠٠٨م، ثلاثة مليارات وخمسة وستون مليون (٣,٠٦٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في عام ٢٠٠٧م.
- ارتفعت قيمة أقساط تأمين الحماية والادخار، الذي شكل ٥٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، بنسبة تقارب ٨١,٦٥٪ لتصل إلى خمسمائة وأربعة وتسعون مليون (٥٩٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في عام ٢٠٠٨م، مقابل ثلاثمائة وثلاثون مليون (٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في عام ٢٠٠٧م.

شكل رقم (١-٣): إجمالي الأقساط المكتتبة في المملكة العربية السعودية حسب مجالات النشاط التأميني

٢٠٠٨م		٢٠٠٧م		٢٠٠٦م		٢٠٠٥م		مجال النشاط التأميني
النسبة من إجمالي الأقساط	إجمالي الأقساط (مليون ريال)	النسبة من إجمالي الأقساط	إجمالي الأقساط (مليون ريال)	النسبة من إجمالي الأقساط	إجمالي الأقساط (مليون ريال)	النسبة من إجمالي الأقساط	إجمالي الأقساط (مليون ريال)	
٥٧٪	٤,٨٠٥	٣٦٪	٣,٠٦٥	٣٢٪	٢,٢٢٢	٢٧٪	١,٣٧٠	التأمين الصحي
٤٪	٢,٥٤٥	٢٨٪	٢,٤٤٠	٢٨٪	١,٩٢٠	٣١٪	١,٥٨٧	التأمين على السيارات
٨٪	٧٩٨	٩٪	٧٤٢	١١٪	٧٦٩	١٢٪	٦٤٤	التأمين على الممتلكات/الحوادث
٨-٪	٥٣١	٧٪	٥٧٧	٨٪	٥٨٠	٨٪	٤٢٤	التأمين على الحوادث والمسؤولية وغيرها
٤٢٪	٦٨٢	٦٪	٤٨٠	٨٪	٥٤٤	٦٪	٢٩٦	التأمين الهندسي
١٧٪	٦٢٠	٦٪	٥٣٢	٦٪	٤٣١	٧٪	٣٨٢	التأمين البحري
٨٢٪	٥٩٤	٤٪	٣٢٧	٣٪	٢١٨	٤٪	١٩٣	تأمين الحماية والادخار
٣٢-٪	٢٠٨	٤٪	٣٠٥	٢٪	١٢٧	٢٪	١٢٢	تأمين الطاقة
٢١٪	١٣٩	١٪	١١٥	٢٪	١٢٦	٣٪	١٣٥	تأمين الطيران
٢٧٪	١٠,٩٢٢	١٠٠٪	٨,٥٨٣	١٠٠٪	٦,٩٣٧	١٠٠٪	٥,١٥٣	المجموع

المصدر: التقرير المسحي لسوق التأمين السعودية للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨م الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي

١.٢-٣ نسبة الاحتفاظ

نسبة الاحتفاظ عبارة عن مقياس للمخاطر المكتتبة المتحفظ بها من قبل شركة التأمين. تحسب هذه النسبة بالتعبير عن صافي الأقساط المكتتبة كنسبة مئوية لإجمالي الأقساط المكتتبة. كانت النسبة العامة للاحتفاظ لدى شركات التأمين في السوق السعودية في عام ٢٠٠٨م بحدود ٦٧٪. وقد تغيرت هذه النسبة بشكل ملحوظ بسبب نسبة الاحتفاظ العالية في قطاعي التأمين على السيارات والتأمين الصحي اللذين يشكلان معا حوالي

٦٧٪ من إجمالي أقساط التأمين المكتتية. وقد بلغت نسب الاحتفاظ في عام ٢٠٠٨م بالنسبة للتأمين على السيارات والتأمين الصحي ٩٧٪ و٧٨٪ على التوالي. أما المتوسط المرجح (المعدل الموزون) للاحتفاظ بالنسبة لمجالات أعمال التأمين الأخرى (أي باستثناء التأمين على السيارات والتأمين الصحي) فكان ٢٢٪. وبحسب اللائحة التنفيذية، يتعين على شركات التأمين المرخصة حديثاً أن تلتزم بنسبة احتفاظ قدرها ٣٠٪ كحد أدنى.

شكل رقم (٣-٢): الأقساط المحتفظ بها حسب مجالات النشاط

مجال النشاط التأميني	٢٠٠٥م			٢٠٠٦م			٢٠٠٧م			٢٠٠٨م		
	إجمالي الأقساط (مليون ريال)	صافي الأقساط (مليون ريال)	نسبة الاحتفاظ	إجمالي الأقساط (مليون ريال)	صافي الأقساط (مليون ريال)	نسبة الاحتفاظ	إجمالي الأقساط (مليون ريال)	صافي الأقساط (مليون ريال)	نسبة الاحتفاظ	إجمالي الأقساط (مليون ريال)	صافي الأقساط (مليون ريال)	نسبة الاحتفاظ
نشاط التأمين الصحي	١,٣٧٠	١,١٠٦	٨١٪	٢,٢٢٢	١,٨٤٣	٨٣٪	٣,٠٦٥	٢,٤٠٣	٧٨٪	٤,٨٠٥	٣,٧٥١	٧٨٪
سيارات	١,٥٨٧	١,٤٨٧	٩٤٪	١,٩٢٠	١,٨١٤	٩٤٪	٢,٤٤٠	٢,٢٩٧	٩٤٪	٢,٥٤٥	٢,٤٥٩	٩٧٪
حوادث، مسؤولية وغيرها	٤٢٤	١٨٣	٤٣٪	٥٨٠	٢٤٣	٤٢٪	٥٧٧	٢١٩	٣٨٪	٥٣١	٢١٧	٤١٪
تأمين الحماية والادخار	١٩٣	١٥٠	-٪	٢١٨	١٥٣	-٪	٣٢٧	٢٦٧	-٪	٥٩٤	٤٦٨	-٪
بحري	٣٨٢	١١٣	٣٠٪	٤٣١	١٢٤	٢٩٪	٥٣٢	١٧٠	٣٢٪	٦٢٠	٢٠٢	٣٣٪
هندسي	٢٩٦	٥٧	١٩٪	٥٤٤	٨٤	١٦٪	٤٨٠	٩٨	٢٠٪	٦٨٢	١٢٢	١٨٪
ممتلكات/ حرائق	٦٤٤	٦٩	١١٪	٧٦٩	٨١	١١٪	٧٤٢	٨٤	١١٪	٧٩٨	٩٥	١٢٪
الطيران	١٣٥	٤	٣٪	١٢٦	٤	٣٪	١١٥	٤	٣٪	١٣٩	٦	٤٪
الطاقة	١٢٢	٠	٠٪	١٢٧	٠	٠٪	٣٠٥	٢	١٪	٢٠٨	١	٠٪
المجموع	٥,١٥٣	٣,١٦٩	٦١٪	٦,٩٣٧	٤,٣٤٦	٨٧٪	٨,٥٨٣	٥,٥٤٤	٦٥٪	١٠,٩٢٢	٧,٣٢٠	٦٧٪

المصدر: التقرير المسحي لسوق التأمين السعودية ٢٠٠٥م-٢٠٠٨م الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي

٣-٢-٣. عمق وكثافة سوق التأمين

- يعرف عمق التأمين على أنه إجمالي الأقساط المكتتية كنسبة مئوية في إجمالي الناتج المحلي وكان قد بلغ مستوى عمق التأمين في المملكة العربية السعودية ٠,٦١٪ في عام ٢٠٠٧م ثم أزداد ليبلغ ٠,٦٢٪ في عام ٢٠٠٨م.
- يعرف معدل كثافة التأمين على أنه إجمالي أقساط التأمين للفرد الواحد. وقد ارتفع معدل كثافة التأمين في المملكة العربية السعودية من ثلاثمائة وثمانية وخمسون مليون (٣٥٨,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في عام ٢٠٠٧م إلى أربعمائة وأربعون مليون (٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي في عام ٢٠٠٨م بنسبة ارتفاع قدرها ٢٣٪.
- وتعد نسبة سرعة انتشار وكثافة خدمات التأمين العام أعلى بكثير من نسبة سرعة انتشار وكثافة خدمات تأمين الحماية والادخار والتأمين الصحي.

شكل رقم (٣-٣): معدلات سرعة انتشار وكثافة خدمات التأمين حسب مجال النشاط

معدل سرعة انتشار التأمين	معدل كثافة التأمين				نسبة التغيير %	٢٠٠٨م	٢٠٠٧م	٢٠٠٦م	٢٠٠٥م	
	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م						
إجمالي أقساط التأمين العام	٠,٣	٠,٣٤	٠,٣٧	٠,٣٠	-١٤٪	١٥٥,٣	١٨٩,٩	٢١٦	٢٢٢	٢٢,٨
إجمالي أقساط التأمين الصحي	٠,١٢	٠,١٧	٠,٢٢	٠,٢٧	٢٦,٤٪	٥٩,٣	٩٣,٨	١٢٨	١٩٤	٥١,٥
إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٤٦,٤٪	٨,٤	٩,٢	١٤	٢٤	٧٥,٥
إجمالي قطاع التأمين	٠,٤٤٪	٠,٥٣٪	٠,٦١٪	٠,٦٢٪	٢,٦٪	٢٢٣	٢٩٢,٩	٣٥٨	٤٤٠	٢٣٪

المصدر: التقرير المسحي لسوق التأمين السعودية ٢٠٠٥م-٢٠٠٨م الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي

٣-٣. معدل تركيز/كثافة التأمين

يعد معدل تركيز التأمين بمثابة مؤشر مهم لقياس النمو في سوق المنتجات التأمينية، ويتم تعريفه على أنه معدل إنفاق الفرد للحصول على منتجات التأمين في العام الواحد. وقد كان أعلى معدل تركيز للتأمين العام في المنطقة في قطر حيث بلغ ٤٠٣٨ ريال سعودي للفرد في عام ٢٠٠٨ م، كما كان أعلى معدل تركيز للتأمين على الحياة في قطر وقد بلغ ٢٦١٥ ريال سعودي للفرد في عام ٢٠٠٨. وقد بلغ معدل تركيز التأمين العام للفرد بالمملكة ٥٥٢ ريال سعودي ومعدل تركيز تأمين الحماية والإدخار للفرد ١٨ ريال سعودي. ولدى مقارنة المملكة بالدول الأخرى في هذا المنحى، يتعين علينا أن نأخذ في الحسبان بعض العوامل المهمة التي تشمل على سبيل المثال الهيكل الضريبي وأنظمة الرهن العقاري. فمن ناحية، فإن الهيكل الضريبي في المملكة لا يشجع على الحصول على معاشات التقاعد عن طريق منتجات تأمين الحماية والإدخار، ومن ناحية أخرى فإن وجود أنظمة الرهن العقاري يهيئ البيئة النظامية المواتية للبنوك والمؤسسات المالية لإقراض المستفيدين لشراء المساكن على أساس الرهن العقاري، مما يؤدي إلى تنشيط سوق العقار وبالتالي زيادة الإقبال على منتجات التأمين العقاري الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة في سوق التأمين في ظل الأوضاع الاقتصادية الطبيعية.

شكل رقم (٣-٤): معدل تركيز التأمين لأقساط التأمين العام حسب المناطق

الدولة	أقساط التأمين العام بالريال السعودي (مليون)	معدل الانتشار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	معدل التركيز للفرد بالريال السعودي
الجزائر	٣,٢٥١	٪٠,٤٨	٩٤
البحرين	١,٢٠٤	٪١,٦٦	١٤٥٠
مصر	٢,٩٤٨	٪٠,٥٥	٣٨
الأردن	١,٥٢٦	٪٢,١٠	٢٤٥
الكويت	٢,٧٨٣	٪٠,٥٠	٨٩٢
لبنان	١,٨٩٤	٪١,٩٤	٥١٣
المغرب	٦,٠٤١	٪١,٩٩	١٨٣
نيجيريا	٥,١١٥	٪٠,٦٠	٣٧
عمان	١,٩٥٤	٪١,١١	٥٩٢
قطر	٣,٥١٤	٪٠,٨٧	٤٠٣٨
المملكة العربية السعودية	١٣,٧٥١	٪٠,٧٣	٥٥٢
جنوب أفريقيا	٣٠,١٠١	٪٢,٩٦	٦٣٠
تونس	٢,٤٧٩	٪١,٧٢	٢٣٦
الإمارات العربية المتحدة	١٤,٧٠٠	٪١,٤٤	٢٦٣٩

المصدر: تقرير بنزيس مونيتور أنترناشيونال، الربع الأول من عام ٢٠٠٩ م

شكل رقم (٣-٥): معدل تركيز التأمين لأقساط تأمين الحماية والإدخار حسب المناطق

الدولة	أقساط التأمين العام بالريال السعودي (مليون)	معدل الانتشار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	معدل التركيز للفرد بالريال السعودي
الجزائر	١٧٣	٪٠,٠٣	٥
البحرين	٣٠٠	٪٠,٤١	٣٦٢
مصر	١,٧٨٩	٪٠,٣٣	٢٣
الأردن	١٨٨	٪٠,٢٦	٣٠
الكويت	٧٣١	٪٠,١٣	٢٣٥
لبنان	١,٣٢٤	٪١,٣٦	٣٥٩

الدولة	أقساط التأمين العام بالريال السعودي (مليون)	معدل الانتشار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	معدل التركيز للفرد بالريال السعودي
المغرب	٣,٥٢٥	٪١,١٦	١٠٧
نيجيريا	٩٠٤	٪٠,١١	٧
عمان	٣٠٠	٪٠,١٧	٩١
قطر	٢,٢٧٦	٪٠,٥٦	٢٦١٥
المملكة العربية السعودية	٤٥٤	٪٠,٠٢	١٨
جنوب أفريقيا	٩٧,٦٦١	٪٩,٥٩	٢٠٤٢
تونس	٣٣٨	٪٠,٢٣	٣٢
الإمارات العربية المتحدة	٢,٩٣٦	٪٠,٢٩	٥٢٧

المصدر: تقرير بزنيس مونيتور أنترناشيونال، الربع الأول من عام ٢٠٠٩م.

٤-٣. نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية

تم اعتماد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني بالمرسوم الملكي رقم م/٣٢ وتاريخ ٠٢/٠٦/١٤٢٤هـ والذي وضع أساساً للإطار القانوني والإشرافي لقطاع التأمين. وقد تم تكليف مؤسسة النقد العربي السعودي للعمل كسلطة منظمة وهيئة مسؤولة تتولى الإشراف على هذا القطاع.

لاحقاً صدرت اللائحة التنفيذية بموجب القرار الوزاري رقم ٥٩٦/١ وتاريخ ١/٣/١٤٢٥هـ (الموافق ٢٠/٤/٢٠٠٤م) لضبط وتنظيم نشاط التأمين في المملكة. ومن أبرز البنود التي نص عليها نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية ما يلي:

- يجب مزاولة الأنشطة التأمينية في المملكة العربية السعودية من قبل شركات تأمين مؤسسة ومسجلة في المملكة العربية السعودية وتعمل وفق مبدأ «التعاون/ التكافل» بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والفقهاء الاسلامي.
- يجب أن تكون شركة التأمين/ إعادة التأمين مقدمة الطلب شركة مساهمة تأسست في المقام الأول لمزاولة أنشطة التأمين و/أو إعادة التأمين على أن تكون شركة التأمين المباشرة برأسمال لا يقل عن مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي كحد أدنى وأن تكون شركة إعادة التأمين برأسمال لا يقل عن مائتي مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي كحد أدنى.
- يجب أن لا يزيد إجمالي الأقساط المكتتبه عن عشرة أضعاف رأسمال الشركة المدفوع بالكامل
- يجب أن تحتفظ شركة التأمين المباشرة بما لا يقل عن ٣٠٪ من إجمالي الأقساط المكتتبه داخل المملكة.
- يجب تحويل ٩٠٪ من صافي فائض عمليات التأمين إلى كشف دخل المساهمين وتوزيع الباقي، ١٠٪، على أصحاب وثائق التأمين إما مباشرة أو على شكل تخفيض في أقساط التأمين مستقبلاً.
- يجب على شركات التأمين المباشرة إعادة تأمين ما لا يقل عن ٣٠٪ كحد أدنى من إجمالي الأقساط المكتتبه في المملكة العربية السعودية.

٥-٣. عوامل ازدياد الطلب

إن المملكة العربية السعودية مهياً تماماً لتشهد توسعاً كبيراً في أقساط التأمين مدفوعة باللائحة التنفيذية التي تحمي المصلحة العامة والطفرة الاقتصادية في المنطقة والوعي المتزايد لدى العامة. فيما يلي ملخص لعوامل النمو المتوقع لسوق التأمين في المملكة العربية السعودية:

١. التأمين الصحي الإلزامي

أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ٧١ وتاريخ ٢٧/٠٤/١٤٢٧هـ (الموافق ١١/٠٨/١٩٩٩م) أعلن فيه البدء في تطبيق التأمين الصحي الإلزامي على جميع المقيمين العاملين في المملكة. وقد تم تأسيس مجلس الضمان الصحي في ٠١/٠١/١٤٢٢هـ (الموافق ٢٦/٠٣/٢٠٠١م) بهدف تنفيذ والإشراف على التأمين الصحي الإلزامي في المملكة.

ويهدف هذا النظام إلى تخفيف العبء المالي عن الحكومة السعودية التي تقدم خدمات الرعاية الطبية المجانية لأكثر من ٢٢ مليون شخص. وسيغطي نظام التأمين الصحي التعاوني الجديد المزمع تطبيقه على ثلاث مراحل ما بين ستة إلى سبعة ملايين شخص من العمالة الأجنبية. وقد تم تطبيق المرحلة الأولى منه في يونيو ٢٠٠٦م، والتي اشترطت على الشركات التي يزيد تعداد العمالة فيها عن ٥٠٠ شخص توفير غطاء تأمين طبي لموظفيها، وستشمل هذه المرحلة ٤٥٠ شركة يعمل لديها ٥٠٠,٠٠٠ موظف أجنبي. أما المرحلة الثانية، فتشمل الشركات التي يعمل لديها ما بين ١٠٠ و ٥٠٠ موظف أجنبي، بينما ستغطي المرحلة الثالثة والأخيرة التي بدأت في سبتمبر ٢٠٠٨م الشركات التي يقل عدد العاملين فيها من غير السعوديين عن ١٠٠ عامل. ومن المتوقع أيضا فرض التأمين الصحي الإلزامي بالنسبة للمواطنين السعوديين في نهاية المطاف.

٢. التأمين الإلزامي للمركبات

في سنة ٢٠٠٢م، ونظرا لارتفاع معدل حوادث السيارات، فرضت المملكة العربية السعودية التأمين من المسؤولية تجاه الغير كمتطلب بالنسبة للسيارات الأجنبية أثناء عبورها أراضي المملكة إضافة إلى فرض الحصول على التأمين من المسؤولية تجاه الغير للسيارة كشرط مسبق لتجديد رخصة السائق على المواطنين السعوديين والأجانب المقيمين في المملكة. وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٧١ وتاريخ ١٤٢٧/١٢/٢٥هـ فإن التأمين الإلزامي للمركبات أصبح إلزامياً بدلاً عن تأمين رخصة القيادة.

وقد أدت مبادرة التأمين الإلزامي للمركبات، والتي توافقت مع ارتفاع عدد السيارات المسجلة في المملكة إلى ارتفاع معدلات الطلب على التأمين وزيادة وثائق التأمين المصدرة بصورة كبيرة. ونظراً للنمو الملحوظ في الاقتصاد محلياً وإقليمياً بسبب ارتفاع أسعار بيع خام البترول فإنه من المتوقع استمرار ازدياد الطلب على الحماية والتأمين خصوصاً خلال السنوات الأربع القادمة بناءً على ازدياد أعداد السيارات المسجلة.

٣. الأسس المحافظة للاقتصاد السعودي ونموه

تعتقد إدارة الشركة بان الاقتصاد السعودي لم ولن يتأثر تأثيراً حاداً من تداعيات الأزمة المالية لأنه مبني على أسس محافظة كالنظام المصرفي المحافظ وسياسة الاستثمارات الحكومية المحافظة.

و بالرغم من انخفاض أسعار النفط تعتقد إدارة الشركة إن الحكومة السعودية ستستمر في الاستثمار في البنية التحتية والتنمية البشرية مما سيدعم الاقتصاد السعودي دعماً إيجابياً واستناداً على بيان النتائج المالية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) الصادر من وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية فإن الفائض في الميزانية العامة في العام المالي ١٤٢٨ / ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) يقدر بخمسمائة وتسعون مليار (٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وفي البيان نفسه تتوقع وزارة المالية أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) إلى (٢٣٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وسبعة وثلاثين ألف مليون ريال لتتقلص نسبته إلى حوالي (١٣,٥) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وتستدل الشركة بهذه النتائج على أن خطط الميزانية السعودية مبنية على توقعات محافظة مما ستضمن استمرارية الاستثمار الحكومي التنموي.

و استناداً على بيان النتائج المالية للعام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) الصادر من وزارة المالية بالمملكة العربية السعودية قد بلغ عدد ما تم توقيعه من عقود لتنفيذ المشاريع التي طرحت خلال العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) وتمت مراجعتها من قبل وزارة المالية (٢٥٠٠) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وعشرين ألف مليون ريال مقارنة بمبلغ (٨٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة وثمانين ألف مليون ريال في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م) بزيادة نسبتها (٤٥) بالمئة.

٤. تأمين الحماية والإدخار

إن تأمين الحماية والإدخار لا وجود له تقريباً في المملكة العربية السعودية، وهو ما يعود لأسباب ثقافية ودينية وعوامل أخرى كغياب التوعية بخصوص منتجات تأمين الحماية والإدخار. ومع تحول السوق لتصبح سوقاً منظمة بصفة رسمية وأكثر تطوراً، إلى جانب ازدياد الوعي في أوساط المستهلكين، فإنه من المتوقع أن يرتفع مستوى انتشار منتجات تأمين الحماية والإدخار التقليدية وكذلك منتجات التكافل.

وبالإضافة إلى ذلك، فمع دخول شركات جديدة إلى سوق التأمين السعودية، فيتوقع من كل شركة تأمين أن تقدم منتجات أكثر تطوراً ومهياً لأغراض مطلوبة لزيادة حصتها السوقية والتي ستؤدي إلى تغيير في منتجات التأمين التي تقدم. فمنتجات كالتأمين الائتماني وتأمين الرهن العقاري وتأمين على الحياة القابل للاسترجاع

والتعديل، وكل هذه المنتجات غير متوفرة في السوق السعودية. وبالإضافة إلى ذلك سوف ترتفع درجة التطور وتزداد قنوات التسويق اتساعاً.

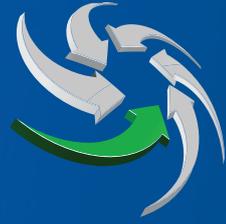
٦-٣. التطورات المستقبلية

من المتوقع أن يمر قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية في تطور ملموس نتيجة لأنظمة التأمين الجديدة، وبسبب تغيرات عامة في عوامل الاقتصاد الكلي وكذلك في السياسات الحكومية الجديدة. وتعتقد الإدارة بأن هذه التطورات يتوقع لها ان تغطي في المجالات التالية:

- ستصبح السوق أكثر جاذبية للعديد من شركات التأمين، مع أن رسملة كثير من الشركات الحديثة التأسيس (وبصورة رئيسية شركات التأمين الأجنبية الكبيرة) تشير إلى أنها لن تحصل على حصة كبيرة من السوق.
- وفقاً لللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، تصدر مؤسسة النقد العربي السعودي التراخيص فقط للشركات طالبة الترخيص التي تستوفي متطلبات الترخيص. ومع مراعاة المهلة التي حددها المرسوم الملكي، ستجبر بقية الشركات العاملة في السوق السعودية والتي لا تستوفي متطلبات الترخيص على الإقفال وإنهاء عملياتها في المملكة، أو التحول إلى وسيط أو الاندماج مع شركات أخرى.
- بعض البنوك السعودية أبرمت اتفاقيات شراكة تضامنية مع شركات تأمين متخصصة محلية أو عالمية البعض منها شركات جديدة في السوق.
- مع تنظيم السوق رسمياً، ربما يكون لدى شركات التأمين العالمية، غير الممثلة حالياً في السوق السعودية، اهتمام في إقامة فروع أعمال لها في المملكة العربية السعودية. وفي تصور مشابه، ربما تقرر تلك الشركات العالمية الموجودة أصلاً في السوق من خلال ممثلين أو كفلاء محليين دخول السوق من خلال استثمار مباشر أو من خلال اتفاقيات شراكة تضامنية مع شركائهم المحليين الحاليين.
- من المتوقع أن تصبح سوق التأمين غير تأمين الحماية والإيداع أقل تجزئة في المستقبل حيث أفادت مؤسسة النقد العربي السعودي بأنها لن تصدر أي تراخيص جديدة لمدة خمس سنوات.
- ربما تؤدي شدة المنافسة إلى انخفاض في أسعار الأقساط، وهو ما يخفف بالتالي مقدار الأرباح. وفي ظل تلك الأحوال التنافسية من المحتمل حدوث اتحاد عن طريق الاندماجات أو الخروج من السوق قبل ان يكتمل نمو الاستثمارات وتنتج عنها عوائد ملموسة.
- كما أسلفنا فإنه نظراً للمنافسة الشديدة فإن عدد شركات التأمين العاملة سينخفض بصورة ملموسة ومن المرجح أن يكون البقاء في السوق فقط الشركات التي تمتلك القدرة المالية والفنية.
- من المحتمل أن تعمل الشركات المرخصة في بيئة عمل أكثر شفافية نتيجة لوضعها النظامي كشركات مساهمة والتقارير المطلوب تقديمها بمقتضى النظام.
- إن تطبيق التأمين الطبي الإلزامي بالنسبة للوافدين ونظام مماثل يشمل السعوديين من شأنه أن يزيد بدرجة كبيرة من قاعدة العملاء بالنسبة لشركات التأمين.
- سوف تخضع شركات التأمين المرخصة لعمليات مراجعة من قبل أخصائيي محاسبة تأمين للتأكد من محافظتها على نسب الملاءة المالية ونسب الأداء الأخرى المطلوبة.
- إن وجود العملاء في سوق منظمة تخضع للرقابة الرسمية يعني تمتع العملاء بدرجة حماية أكبر.
- ربما يجري إطلاق منتجات تأمينية جديدة في سوق التأمين السعودي نتيجة للتغيرات السريعة في نشاطات أعمال الشركات، ونتيجة لذلك سيكون للمستهلك خيارات وبدائل متعددة.
- يتوقع ان تزداد قدرات الأداء المالية للشركات نتيجة لفرض نظام الاحتياطي النظامي عليها.
- بناءً على السمعة الممتازة لمؤسسة النقد العربي السعودي كمنظم لقطاع البنوك فإن قطاع التأمين سيتمتع بتنظيم جيد من خلال تطبيق الإطار التنظيمي.
- قد تلجأ بعض شركات التأمين العاملة في قطاعات التأمين العام غير المتعلق بتأمين الحماية والإيداع إلى تنوع نشاطها بإدخال نشاط تأمين الحماية والإيداع خصوصاً إذا زادت حدة التنافس في الأسواق على التأمين الصحي والتأمين على السيارات بأكثر من التوقعات.
- تأمين الحماية والإيداع يكاد يكون منعدماً في السوق السعودي حالياً، ولكن في حال تقدم وتنظيم السوق ومع تزايد الوعي المتنامي بين المستهلكين فإنه من المتوقع أن يحقق تأمين الحماية والإيداع التقليدي وكذلك التأمين التكافلي ازدياداً ملموساً عن مستويات الانتشار الحالية.

ع

الشركة



٤. الشركة

٤-١. مقدمة

الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني «الشركة» هي شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٥) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣ هـ (الموافق ١٢/١٢/٢٠٠٨ م) بموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٥ هـ (الموافق ٣ / ١٢ / ٢٠٠٨ م). سوف تزاوّل الشركة أنواعاً مختلفة من نشاطات التأمين بناءً على مبادئ التأمين التعاوني وتحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي «مؤسسة النقد»، والتي تعتبر الجهة الرسمية المسؤولة عن تطبيق نظام مراقبة شركات التأمين ولوائحه التنفيذية. وستشمل خدمات التأمين الرئيسية التي تقوم بها الشركة تأمين الحوادث العامة وتأمين المركبات والممتلكات وتأمين الشحن البحري وهياكل السفن والتأمين الصحي والتأمين الصحي والهندسي (للمزيد من التفاصيل فضلاً راجع القسم ٦-٢ «فروع التأمين»). وبخلاف ما هو مذكور فإنه ليست لدى إدارة الشركة أي نية في الوقت الحالي لإضافة أي منتجات جديدة أو إجراء أي تغيير جوهري على النشاط الأساسي للشركة.

وبعد الانتهاء من عملية الاكتتاب العام وانعقاد الجمعية العامة التأسيسية، سوف يتم تقديم طلب إلى وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيس الشركة. وتعتبر الشركة قد تأسست أصولاً كشركة مساهمة سعودية اعتباراً من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تأسيسها.

٤-٢. هيكل المساهمين

يبلغ رأس مال الشركة (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتا مليون ريال سعودي مقسمه إلى (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليون سهم، بقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالاً سعودية للسهم الواحد («الأسهم»). قبل إتمام الاكتتاب العام، اكتتب المساهمون المؤسسون للشركة في ما مجموعه (١٢,٠٠٠,٠٠٠) إثنا عشر مليون سهم تمثل (٦٠٪) ستون في المائة من أسهم رأس مال الشركة، ودفعوا قيمتها بالكامل.

سيكون الطرح الأولي للاكتتاب العام («الاكتتاب العام») لعدد (٨,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية ملايين سهم عادي («الأسهم المطروحة للاكتتاب») بقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالاً سعودية للسهم الواحد وتمثل مجملها ٤٠٪ من رأس مال الشركة.

وسيكون هيكل مساهمة الشركة المتوقع بعد اكتمال الطرح العام الأولي كما يلي:

شكل رقم (٤-١): قائمة المساهمون المؤسسون للشركة

الاسم	النسبة	عدد الأسهم	القيمة (بالريال السعودي)
الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين)	١٥٪	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة (البحرين)	١٥٪	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة محمد سعيد تمر للاستثمار التجاري المحدودة	٥٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة أسفار العالمية القابضة للاستثمار التجاري	٥٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة الفضل للاستثمارات	٥٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة الإنصاف العالمية للتنمية العقارية	٥٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة إيلا الدولية للإنماء العقاري المحدودة	٥٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة زينل للصناعات المحدودة	٤٪	٨٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
شركة أبناء عبد الله العلي المنجم	١٪	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
مجموع المساهمين المؤسسين	٦٠٪	١٢,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
المكتتبون من الجمهور	٤٠٪	٨,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي رأس المال	١٠٠٪	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠

المصدر: الشركة

شكل رقم (٤-٢): هيكل الملكية للمساهمين المؤسسين من الشركات والمؤسسات

المساهمون الرئيسيون غير المباشرين	المساهمون المؤسسون
<p>عبد العزيز عبد الله السليمان (٩٥,٦٠٪)</p> <p>سعود بن عبد العزيز السليمان (٢,٢٠٪)</p> <p>موسى جودت حلبي (٢,٢٠٪)</p>	الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين)
<p>الشركة التجارية لخدمات التسويق والوكالات (٩٩٩٩٪)</p> <p>مجموعة الدباغ القابضة المحدودة (٩٦٪)</p> <ul style="list-style-type: none"> عبد الله محمد علي الدباغ (٩٨٪) حسين عبد الله الدباغ (١٪) جمال عبد الله الدباغ (١٪) <p>مجموعة تنمية التجارية (٤٪)</p> <ul style="list-style-type: none"> مجموعة الدباغ القابضة (٩٨٪) ١. عبد الله محمد علي الدباغ (٩٨٪) ٢. حسين عبد الله الدباغ (١٪) ٣. جمال عبد الله الدباغ (١٪) حسين عبد الله الدباغ (١٪) جمال عبد الله الدباغ (١٪) <p>جمال عبد الله الدباغ (١,٠١٪)</p>	شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة (البحرين)
<p>أيمن مامون تمر (١٧,٦٨٪)</p> <p>محمد فاروق تمر (١٧,٦٨٪)</p> <p>فيصل فاروق تمر (١٧,٦٨٪)</p> <p>تيمور مامون تمر (١٧,٦٨٪)</p> <p>محمد سعيد تمر (١٧,٦٨٪)</p> <p>راناه مأمون محمد سعيد تمر (٥,٨٠٪)</p> <p>تولين فاروق محمد سعيد تمر (٥,٨٠٪)</p>	شركة محمد سعيد تمر للاستثمار التجاري المحدودة
<p>ماجد ضياء الدين كريم (٩٠٪)</p> <p>عادل ضياء الدين كريم (١٠٪)</p>	شركة أسفار العالمية القابضة للاستثمار التجاري
<p>عبد القادر محمد الفضل (٢٦٪)</p> <p>عبد العزيز محمد الفضل (٢٥٪)</p> <p>ريان عبد العزيز الفضل (١٠٪)</p> <p>راكان عبد العزيز الفضل (١٠٪)</p> <p>محمد عبد القادر محمد الفضل (٨٪)</p> <p>حسن عبد القادر محمد الفضل (٨٪)</p> <p>رندة عبد القادر محمد الفضل (٤٪)</p> <p>لينه عبد القادر محمد الفضل (٤٪)</p> <p>رابيه عبد العزيز محمد الفضل (٥٪)</p>	شركة الفضل للاستثمارات
<p>عبد الله صالح كامل (٩٠٪)</p> <p>محي الدين صالح كامل (١٠٪)</p>	شركة الإنصاف العالمية للتنمية العقارية
<p>سالم محمد اليافعي (٥٠٪)</p> <p>عبد الله محمد اليافعي (٥٠٪)</p>	شركة إيلا الدولية للإنماء العقاري المحدودة
<p>محمد أحمد زينل علي رضا (١٤,٥٨٪)</p> <p>عبد الله أحمد زينل علي رضا (١٤,٥٨٪)</p> <p>خالد أحمد زينل علي رضا (١٤,٥٨٪)</p> <p>يوسف أحمد زينل علي رضا (١٤,٥٨٪)</p> <p>محمود يوسف زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>زينل إبراهيم زينل علي رضا (١,٢١٪)</p> <p>عبدالله عمر عقيل (١,٥٦٪)</p> <p>مريم أحمد زينل علي رضا (٧,٢٩٪)</p> <p>ابراهيم محمد زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>المعتصم بالله محمد زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>المنتصر بالله محمد زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>صلاح الدين محمد زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>عمار محمد زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>عاصم محمود زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>امنة محمود زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>نسرين محمود زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>غزوة محمود زينل علي رضا (٢,٩١٪)</p> <p>يس ابراهيم زينل علي رضا (١,٢١٪)</p> <p>مصطفى ابراهيم زينل علي رضا (١,٢١٪)</p>	شركة زينل للصناعات المحدودة

المساهمون المؤسسون

شركة أبناء عبد الله العلي المنجم

المساهمون الرئيسيين غير المباشرين

علي عبد الله المنجم (١٨,٠٠٪)
عبد العزيز عبد الله المنجم (١٨,٠٠٪)
صالح عبد الله المنجم (١٤,٠٠٪)
عبد الرحمن عبد الله المنجم (١٠,٠٠٪)
أحمد عبد الله المنجم (١٠,٠٠٪)
ابراهيم عبد الله المنجم (١٠,٠٠٪)
يوسف عبد الله المنجم (١٠,٠٠٪)
فهد عبد الله المنجم (١٠,٠٠٪)

المصدر: الشركة

٣-٤. نظرة عامة على المؤسسين الرئيسيين

الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين)

الشركة السعودية العامة للتأمين هي مساهم مؤسس في الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحصة مساهمة قدرها ١٥٪. تأسست الشركة السعودية العامة للتأمين كشركة تأمين في عام ١٩٩٢م لمزاولة أعمال التأمين. تم تسجيل الشركة في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم ٠٢٨٣٦٠٠١ بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٤١٣هـ (١ نوفمبر ١٩٩٢م).

شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة (البحرين)

شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة هي مساهم مؤسس في الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحصة مساهمة قدرها ١٥٪.

تأسست شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة كشركة تأمين في عام ١٩٩٣م لمزاولة أعمال التأمين. تم تسجيل الشركة في مملكة البحرين بموجب السجل التجاري رقم ٣٠٧٩٣ بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى (الموافق ٨ نوفمبر ١٩٩٣م).

شركة محمد سعيد تمر للاستثمار التجاري المحدودة

شركة محمد سعيد تمر للاستثمار التجاري المحدودة هي مساهم مؤسس في الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحصة مساهمة قدرها ٥٪.

تأسست شركة محمد سعيد تمر للاستثمار التجاري المحدودة كشركة استثمار تجاري ذات مسؤولية محدودة في عام ٢٠٠٤م لامتلاك المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية ومراكز التأهيل الصحي والعلاج الطبيعي ومراكز تأهيل المعوقين والعيادات ومراكز الجراحة التجميلية والمعالجة من الاصابات والحوادث ومراكز الكشف والتخطيط الالي والاشعة ومختبرات التحاليل والصيديات واستثمارها لصالح الشركة. تم تسجيل الشركة في مدينة جدة بموجب السجل التجاري رقم ٤٠٣٠١٤٦٩٠٩ بتاريخ ٤ ذو الحجة ١٤٢٤هـ (الموافق ٢٦ يناير ٢٠٠٤م).

شركة أسفار العالمية القابضة للاستثمار التجاري

شركة أسفار العالمية القابضة للاستثمار التجاري هي مساهم مؤسس في الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحصة مساهمة قدرها ٥٪.

تأسست شركة أسفار العالمية القابضة للاستثمار المحدودة كشركة قابضة ذات مسؤولية محدودة في عام ٢٠٠٧م للمشاركة بتأسيس الشركات والاستثمار فيها بنسبه تمكن الشركه من ادارته والسيطره على تلك الشركات. تم تسجيل الشركة في مدينة جدة بموجب السجل التجاري رقم ٤٠٣٠١٦٨٠٦٢ بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٤٢٨هـ (الموافق ١ ابريل ٢٠٠٧م).

شركة الفضل للاستثمارات

شركة الفضل للاستثمارات هي مساهم مؤسس في الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحصة مساهمة قدرها ٥٪.

تأسست شركة الفضل للاستثمارات المحدودة كشركة استثمار تجاري ذات مسؤولية محدودة في عام ١٩٩٢م لإدارة وتشغيل المراكز التجارية والفنادق وأيضاً إدارة وتشغيل المشاريع الصناعية وتم تسجيل الشركة في مدينة جدة بموجب السجل التجاري رقم ٤٠٣٠٠٨٧٣٣١ بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٤١٢هـ (الموافق ٢٥ مايو ١٩٩٢م).

شركة إيبلا الدولية للإنماء العقاري المحدودة

شركة إيبلا الدولية للإنماء العقاري المحدودة هي مساهم مؤسس في الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحصة مساهمة قدرها ٥٪.

تأسست شركة إيبلا الدولية للإنماء العقاري المحدودة كشركة تنمية عقارية ذات مسؤولية محدودة في عام ٢٠٠٦م لشراء الأراضي والعقارات بقصد البناء والتعمير والتطوير واستثمارها بالبيع والتأجير لصالح الشركة وإداره وتشغيل وصيانته المباني السكنية والعقارات والمقاولات العامة للمباني العامة والسكنية والتجارية والمنشآت التعليمية والترفيهية والصحية ومباني المطارات والمباني المصنعة والحديدية وصوامع الحبوب والمطاحن والمستودعات. تم تسجيل الشركة في مدينة جدة بموجب السجل التجاري رقم ٤٠٣٠١٦٤٧٩٨ بتاريخ ٢٨ شوال ١٤٢٧م (الموافق لـ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٦م).

شركة زينل للصناعات المحدودة

شركة زينل للصناعات المحدودة هي مساهم مؤسس في الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحصة مساهمة قدرها ٤٪.

تأسست شركة زينل للصناعات المحدودة كشركة استثمار تجاري وصناعي ذات مسؤولية محدودة في عام ١٩٧٣م لإدارة وتشغيل وصيانة المباني والطرق وصيانة وتشغيل مرافق المياه والمجاري وصيانة وتشغيل المنشآت الكهربائية والميكانيكية وصيانة وتشغيل المراكز الطبية. تم تسجيل الشركة في مدينة جدة بموجب السجل التجاري رقم ٤٠٣٠٠٠٧٦٥٥ بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٣٩٣ (الموافق ٦ ابريل ١٩٧٣م)

شركة أبناء عبد الله العلي المنجم

شركة أبناء عبد الله العلي المنجم هي مساهم مؤسس في الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بحصة مساهمة قدرها ١٪.

تأسست شركة أبناء عبد الله العلي المنجم كشركة تجارية تضامنية في عام ١٩٥٧م لتجاره الفواكه والخضار واللحوم المبردة والمجمدة والمعلبات وسائر المواد الغذائية الأخرى بانواعها المختلفة. تم تسجيل الشركة في مدينة الرياض بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٠٥٦٥ بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٣٧٦هـ (الموافق ١٠ يونيو ١٩٥٧م).

٤-٤. الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار التنفيذيين وسكرتير مجلس الإدارة وأي من أقاربهم أو التابعين لهم

بخلاف ما تم الإفصاح عنه في هذه النشرة، ليس لدى أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أفراد الإدارة العليا أو سكرتير مجلس الإدارة أو أي من أقاربهم أو تابعيهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أسهم الشركة.

شكل رقم (٤-٣): الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة المقترحين وكبار التنفيذيين وأقاربهم والتابعين لهم

الإسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	الجنسية	عدد الأسهم المباشرة/غير المباشرة	نسبة الأسهم
٤. جمال بن عبد الله بن محمد الدباغ	رئيس مجلس الإدارة	شركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين	سعودي	٢٩,٩٨٥	٠,١٥٪
٥. سعود بن عبد العزيز بن عبد الله السليمان	نائب رئيس مجلس الإدارة	الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين	سعودي	٦٦,٠٠٠	٠,٣٣٪
٦. محمد حسني جزيل	عضو مجلس الإدارة	شركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين	سريلانكي	-	-
٧. حسن بن عبد القادر بن محمد الفضل	عضو مجلس الإدارة	شركة الفضل للاستثمارات	سعودي	٨٠,٠٠٠	٠,٤٠٪

الإسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	الجنسية	عدد الأسهم المباشرة/غير المباشرة	نسبة الأسهم
٨. ماجد بن ضياء الدين بن فضل كريم	عضو مجلس الإدارة	أسفار العالمية القابضة للاستثمار التجاري	سعودي	٩٠٠,٠٠٠	٪٤,٥٠
٩. أيمن بن مامون محمد سعيد تمر	عضو مجلس الإدارة	شركة محمد سعيد تمر للاستثمار التجاري	سعودي	١٧٦,٨٠٠	٪٠,٨٨
١٠. المعتصم بالله بن محمد بن يوسف زينل على رضا	عضو مجلس الإدارة	الجمهور	سعودي	٢٣,٢٣٤	٪٠,١٢
١١. د. محمد على بن حسن بن محمد علي إخوان	عضو مجلس الإدارة	الجمهور	سعودي	-	-
١٢. هشام بن أحمد بن محمد طاشكندي	عضو مجلس الإدارة	الجمهور	سعودي	-	-
١٣. طارق بن خالد بن عبد الله السليمان	عضو مجلس الإدارة	الجمهور	سعودي	-	-

المصدر: الشركة

٥-٤. بيان الرسالة

يتمثل بيان رسالة الشركة في «تزويد العملاء بخدمات تأمين عالية الجودة وتحقيق قدر عالي من العوائد للمساهمين مع التطوير والإستحداث المستمر للمنتجات وخدمات إدارة المخاطر من أجل حماية مصالح العملاء ضد الحوادث غير المتوقعة».

٦-٤. الرؤية

تكمن رؤية الشركة في تكثيف تواجدها ورفع حصتها في السوق السعودية وتعظيم عوائد مساهميها مع التركيز الخاص على تحقيق أعلى العائدات على المدى البعيد والمتوسط. وقد بين أعضاء مجلس الإدارة وأفراد الإدارة العليا المقترحين إنه في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة سيتم التركيز بصورة خاصة على ما يلي:

- الإلتزام بالأطر التنظيمية.
- فعالية عمليات التشغيل.
- النواحي القانونية: التأكد من الإيفاء بالمتطلبات القانونية في كافة الأوقات.
- إستمرار عمليات التشغيل: تنوع محفظة الشركة وإعادة تأمينها بالكيفية التي تضمن تحقيق الربحية وتوافر السلامة المالية في كل الأحوال.
- ضمان الثبات والإستقرار: بدلاً عن بذل الجهود المضنية في سبيل جني أكبر قدر ممكن من الأرباح فإنه سيتم التركيز على تحقيق ثبات وإستقرار تدفق العائدات.
- تطوير وتحفيز الكوادر البشرية الماهرة.
- الإلتزام تجاه المجتمع: تتعهد الشركة بلعب دور رصين ومسئول فيما يتعلق بالإلتزاماتها المجتمعية ومن أجل تحقيق هذا الهدف سيتم رصد ميزانية خاصة لمقابلة تكاليف تعليم المتدربين (مع التركيز على عملية السعودة) وكذلك لرعاية بعض المناسبات الإجتماعية.
- المشاركة في تنمية وتطوير قطاع التأمين في المملكة.

٧-٤. المميزات التنافسية

١-٧-٤. مورد متجدد منتظم للعمل

من المتوقع أن تستفيد الشركة من المركز المالي القوي للمساهمين المؤسسين فيها وكذلك الاستفادة من النشاط التأميني للشركات التابعة. ونظراً لوجود الشركة السعودية العامة للتأمين وشركة الخليج التعاونية للتأمين في سوق التأمين المحلية لفترة طويلة فإنها ستستفيد من شبكتها وأسماها وسمعتها ونشاطها القائم. وتتوقع الشركة أنه وفي حال تأسيسها كشركة محلية ستكون في وضع يمكنها من التفاوض حول صفقات واتفاقيات أفضل مع عملائها الحاليين والمحتملين. كما إنها ستستفيد أيضاً من الخبرة والمعرفة العميقة لمساهميها المؤسسين.

٤-٧-٢. شبكة مبيعات وتوزيع راسخة التأسيس

تعتقد الشركة بأن قدراتها الراسخة في مجال المبيعات والتوزيع قد مكنت منتجاتها من التوافر لقطاع أكبر من العملاء داخل المملكة، مما منح الشركة ميزة تنافسية قوية وقوة دعم في مواجهة المنافسين الجدد في السوق. وقد قام فريق العمل المقترح لإدارة الشركة بإدارة عمليات تشغيل الشركة السعودية العامة للتأمين في المملكة لما يناهز الـ ٣٧ عامًا وشركة الخليج التعاونية للتأمين لمدة ٣٧ عاماً الشيء الذي مكنها من تطوير شبكة توزيع تأمين على درجة عالية من الفعالية داخل المملكة. تنوي الشركة تعزيز إمكانيات التوزيع والمبيعات لديها، فبالإضافة إلى اعتمادها على علاقاتها الجيدة مع كبار وسطاء التأمين، فإن الشركة تعتزم زيادة عدد الوسطاء المهنيين الذين تتعامل معهم في المملكة. كما تنوي الشركة أيضاً تأسيس فريق عمل خاص بها للبيع المباشر يستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إضافة إلى تطوير قنوات توزيع غير تقليدية. سيتم الإضطلاع بخدمة العملاء على مستوى المملكة من خلال شبكة فروع الشركة التي تتم مساندة من قبل وحدة مركزية لخدمة العملاء. والجدير بالذكر إن الشركة تعمل حالياً من خلال ثلاثة فروع في كل من الدمام والرياض وجدة.

٤-٧-٣. فريق إداري وفريق عمل ذو خبرة ومهارة

إن التزام الشركة بمبادئها القائمة على قيمة الفرد مكنها من جذب قوة عاملة مؤهلة والاحتفاظ بها. وقد قامت الشركة منذ إنشائها بتعيين وتطوير فريق إداري والاحتفاظ به داخل وخارج المملكة. لذلك فإن الفريق الإداري للشركة يمتلك خبرة محلية وعالمية واسعة في مجال التأمين. تؤمن الشركة تماماً بأن قدرات فريقها الإداري وفريق العمل اللذان يتمتعان بالخبرة لديها مكنها من البقاء في مقدمة الابتكار واستعدادها لمواجهة التغيير السريع في سوق التأمين في المملكة ولكي تعمل على الاحتفاظ بهذه الميزة وتطويرها بشكل أكبر، ستقوم الشركة بتقديم وتنفيذ إستراتيجيات وسياسات جديدة للارتقاء بمستوى الموظفين.

٤-٧-٤. وعاء رأسمالي متوافق مع أهداف الشركة

حسب متطلبات اللائحة التنفيذية يجب أن لا يتجاوز إجمالي الأقساط المكتتبه عشرة أضعاف رأس المال المدفوع للشركة الشيء الذي يحد من قدرات الشركات ذات رؤوس الأموال الصغيرة الحجم في إكتتاب الأقساط. يبلغ رأس مال الشركة الخليجية العامة للتأمين ٢٠٠ مليون ريال مما يعطي الشركة ميزة تنافسية على الشركات المؤسسة برؤوس أموال أصغر حجماً من رأس مال الشركة. ونظراً للمساندة المالية القوية التي تتمتع بها الشركة فمن المرجح أن تحوز على حصة سوقية عالية في وقت وجيز.

٤-٧-٥. تقنية المعلومات المتقدمة والأنظمة الآلية

سعت الشركة لتحقيق مستوى رفيع من نظم المعلومات الآلية المتطورة في جميع مجالات أعمالها. وتطبق الشركة نظاماً متكاملًا تماماً للتسعير والاكنتاب والتعامل مع المطالبات وإعادة التأمين والمعاملات المحاسبية والعمليات الإدارية بالإضافة إلى الكثير من الأنشطة الأخرى المرتبطة بعمل الشركة. وتعتقد الإدارة بان قاعدة تقنية المعلومات الحديثة والتطبيقات المشغلة من خلال شبكة الإنترنت لديها سوف تمكنها من القيام بمعالجة بيانات العميل مركزياً وتطوير الحلول بسرعة وفعالية لتلبية حاجات عملائها وتزويدهم بمنتجات وخدمات مبتكرة.

٤-٧-٦. ترتيبات مع شركات إعادة تأمين رائدة

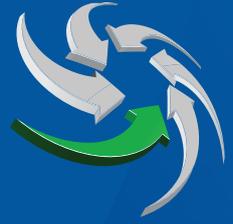
تستمد القدرة المالية العالية للشركة لتسوية المطالبات الكبيرة قوتها من خلال ترتيبات إعادة التأمين التي تقيمها الشركة مع شركات إعادة التأمين الرائدة. على الرغم من أن الترتيبات والاتفاقيات القائمة مع شركات إعادة التأمين العالمية الرائدة تبدو مكلفة على المدى القصير، إلا أنها ستوفر للشركة والمساهمين وأصحاب وثائق التأمين الأمان والطمأنينة بسرعة الاستجابة لتسوية المطالبات الشيء الذي سيفيد المركز المالي الشامل للشركة على المدى البعيد.

٤-٧-٧. إجراءات وقائية صارمة لتجنب الخسارة

ستستمر الشركة وعملاؤها بالاستفادة من إستطلاعات إدارة المخاطر المنتظمة وتجنب الخسائر والتي يقوم بها فريق استطلاع متخصص مجهز من قبل معيدي تأمين عالميين. وقد أدت التقارير المفصلة الناتجة دوراً في تقليل المخاطر وتحسينها مما أدى إلى تقليل التعرض للخسارة وعاد على الشركة بمنافع منها زيادة ثقة معيدي التأمين بنهج عمل الشركة ونتائجها الفنية المتميزة وزيادة في الرضى العام للعملاء. كما أن فوائدها للعميل تتضمن تقليل احتمال حصول الخسائر مما يؤدي إلى حصول العميل على شروط وأسعار أفضل لوثائق التأمين.



الاستحواذ المقترح على
محفظة أصول الشركة
السعودية العامة للتأمين
(البحرين) وشركة الخليج
التعاونية للتأمين المحدودة
(البحرين)



٥. الاستحواذ المقترح على محفظة أصول الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين) وشركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة (البحرين)

١.٥ خلفية عن الاستحواذ

يعتبر صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية خطوة مهمة في تطور سوق التأمين السعودي. ويهدف نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الجديد، في بعض أجزائه، إلى تنظيم الشركات الأجنبية العاملة في المملكة والتي من ضمنها الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين) وشركة الخليج التعاونية للتأمين (البحرين) وهما شركتا تأمين مؤسستين ومسجلتين في البحرين ومرخص لهما بالعمل من قبل وزارة التجارة البحرينية والبنك المركزي البحريني.

على ضوء متطلبات اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، التي تقضي بأنه يتعين على شركات التأمين التي ترغب بمزاولة التأمين/إعادة التأمين في المملكة أن تكون شركات مساهمة سعودية عامة، وعليه، قرر مالكو الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين) وشركة الخليج التعاونية للتأمين (البحرين) ومساهمون مؤسسون آخرون، ورهنًا بالحصول على موافقة الجهات التنظيمية، تأسيس شركة مساهمة سعودية بغرض الاستحواذ على محفظة أصول التأمين من الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين) وشركة الخليج التعاونية للتأمين (البحرين).

الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين)

لقد تم تأسيس وتسجيل الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين) في مملكة البحرين في ٠١ نوفمبر ١٩٩٢م لممارسة نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية ككيان قانوني يمارس نشاطه بالخارج وذلك تحت السجل التجاري رقم: ٢٨٣٦٠.

ويعود تاريخ إنشاء الشركة إلى عام ١٩٦٩م عندما تم تأسيسها في جمهورية برمودا لمقابلة الاحتياجات التأمينية لمجموعة عبد العزيز عبد الله السليمان وقد تم تغيير بلد التأسيس لاحقاً إلى البحرين في عام ١٩٩٢م. والجدير بالذكر إن الشركة حائزة على شهادة الهيئة العالمية للمواصفات القياسية (أيزو ٩٠٠١-٢٠٠٠) من لويديز بالمملكة المتحدة للسنوات الأربع الأخيرة، وقد شهدت الشركة نمواً مضطرباً في إجمالي وصافي أرباح الأقساط المكتتبه خلال السنوات الثلاث المنصرمة.

ومن المتوقع أن تتمتع الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين)، في أعقاب إكمال عملية الإستحواذ، بهيكله تتيح لمساهميها إمتلاك حصص في الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني.

وفيما يلي ملخص للأداء المالي للشركة خلال السنوات الثلاث المنصرمة.

شكل رقم (١-٥): ملخص القوائم المالية للشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين للسنوات الثلاث السابقة (نشاط المحفظة السعودية)

التغيير ٢٠٠٨/٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	التغيير ٢٠٠٧/٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٦م	
٪٢٨	١٠٧.٩٦٨.٣٧٦	٪٢٥	٨٤.٤٧٢.٤١٤	٦٧.٤٨٦.٧٦٣	إجمالي الأقساط
٪٢٧	(٥٧.٥٩٥.٢١١)	٪٢١	(٤٥.٣٠٠.٤٠١)	(٣٧.٥٥٥.٢٣٠)	حصة شركات إعادة التأمين
٪٢٩	٥٠.٣٧٣.١٦٥	٪٣١	٣٩.١٧٢.٠١٣	٢٩.٩٣١.٥٣٣	صافي الأقساط
٪١٩	٤.٤١٢.٨٣١	٪٨٨	٣.٦٩٥.٣٨٩	١.٩٦٥.٩٧٥	العمولات المستلمة
٪٢٨	٥٤.٧٨٥.٩٩٦	٪٣٤	٤٢.٨٦٧.٤٠١	٣١.٨٩٧.٥٠٨	إجمالي إيرادات الأقساط
٪٩٠	(١١١.٠١٩.٦١٣)	٪١٠٩	(٥٨.٣٥٧.٤٣٦)	(٢٧.٩١٠.٣١٣)	إجمالي المطالبات
٪١٠٩	٨٨.٧٩٩.٩١٨	٪١٥٧	٤٢.٥٣٤.٩٤٥	١٦.٥٣١.٣٦١	حصة شركات إعادة التأمين
٪٤٠	(٢٢.٢١٩.٦٩٥)	٪٣٩	(١٥.٨٢٢.٤٩١)	(١١.٣٧٨.٥٩١)	صافي المطالبات
٪٣٤	(١١.٢٩٠.٢٣٨)	٪٨٣	(٨.٤٠٦.١٨٠)	(٤.٥٨٦.٠٠٧)	العمولات المدفوعة
٪٣٨	(٣٣.٥٠٩.٩٣٣)	٪٥٢	(٢٤.٢٢٨.٦٧١)	(١٥.٩٦٤.٩٥٨)	إجمالي نفقات الأقساط المكتتبه
٪١٤	٢١.٢٧٦.٠٦٤	٪١٧	١٨.٦٣٨.٧٣٠	١٥.٩٣٢.٥٥٠	الربح الإجمالي للأقساط المكتتبه
٪١٨	(٩.٢٧١.٧١٧)	٪٧-	(٧.٨٣٣.٤٢٣)	(٨.٤٣١.٥٩٤)	المصاريف العامة والإدارية
٪١١	١٢.٠٠٤.٣٤٧	٪٤٤	١٠.٨٠٥.٣٠٧	٧.٥٠٠.٩٥٦	الدخل الصافي للسنة

المصدر: القوائم المالية للشركة السعودية العامة للتأمين للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م.

شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة – البحرين

تم تسجيل وتأسيس شركة الخليج التعاونية للتأمين – البحرين في دولة البحرين تحت السجل التجاري رقم: ٣٠٧٩٣ بتاريخ ٠٨ نوفمبر ١٩٩٣م الموافق ٢٤ جمادى الأولى ١٤١٤هـ لممارسة نشاط التأمين والأعمال ذات الصلة بما في ذلك إعادة التأمين وخدمات الوكالات. وتعمل الشركة في المملكة العربية السعودية كشركة تمارس نشاطها بالخارج وذلك من خلال وكيلها وتقوم بتنفيذ أعمالها عن طريق مكتبها الرئيسي الكائن في مدينة جدة وفروعها بمدينة الرياض والخبر.

لقد حققت الشركة نمواً ملحوظاً في إجمالي الأقساط وإجمالي وصافي أرباح الأقساط المكتتبه خلال السنوات الثلاث المنصرمة.

ومن المتوقع أن تتمتع شركة الخليج التعاونية للتأمين – البحرين، في أعقاب إكمال عملية الإستحواذ، بهيكله تتيح لمساهميها إمتلاك حصص في الشركة الخليجية العامة للتأمين.

وفيما يلي ملخص للأداء المالي للشركة خلال السنوات الثلاث المنصرمة.

شكل رقم (٥-٢): ملخص القوائم المالية لشركة الخليج التعاونية للتأمين – البحرين للسنوات الثلاث السابقة (نشاط المحفظة السعودية)

التغيير ٢٠٠٨/٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	التغيير ٢٠٠٧/٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٦م	
٣-	١٣٤.١٠٢.٤٨٠	٥٣%	١٣٨.٣٣٧.٧٤٥	٩٠.١٦٨.٢١٤	إجمالي الأقساط
١٩-	(٦١.١٧٧.٣٦٠)	١١٤%	(٧٥.١٣٣.٨٦٧)	(٣٥.١٢٧.٦٩٨)	حصة شركات إعادة التأمين
١٥%	٧٢.٩٢٥.١٢٠	١٥%	٦٣.٢٠٣.٨٧٨	٥٥.٠٤٠.٥١٦	صافي الأقساط
٧%	١٠.٦٥٤.٢٩٠	٤١%	٩.٩٣٣.٧٥٤	٧.٠٦٨.٣٢٠	العمولات المستلمة
١٤%	٨٣.٥٧٩.٤١٠	١٨%	٧٣.١٣٧.٦٣٢	٦٢.١٠٨.٨٣٦	إجمالي إيرادات الأقساط المكتتبه
٣٧%	(١٠٠.٨٧٦.٥٩٠)	٣٤%	(٧٣.٥٣٩.٨٥٧)	(٥٤.٨٨٩.٥٤٤)	إجمالي المطالبات
٥٩%	٥٧.٥٣٦.١٥٠	٦٣%	٣٦.٢٦١.٧٠٩	٢٢.٢٢٨.٤٢٣	حصة شركات إعادة التأمين
١٦%	(٤٣.٣٤٠.٤٤٠)	١٤%	(٣٧.٢٧٨.١٤٨)	(٣٢.٦٦١.١٢١)	صافي المطالبات
١٩%	(١٣.٨٥٩.٢٦٠)	٢٢%	(١١.٦٨٠.٥٩٤)	(٩.٦٠٢.٦٢١)	العمولات المدفوعة
١٧%	(٥٧.١٩٩.٦٠٠)	١٦%	(٤٨.٩٥٨.٧٤٢)	(٤٢.٢٦٣.٧٤٢)	إجمالي نفقات الأقساط المكتتبه
٩%	٢٦.٣٧٩.٧١٠	٢٢%	٢٤.١٧٨.٨٩٠	١٩.٨٤٥.٠٩٤	الربح الإجمالي للأقساط المكتتبه
٠%	(١٥.٨٥٧.٨١٠)	٤٧%	(١٥.٩٢٢.٧٣٥)	(١٠.٨٤٣.٢٨١)	المصاريف العامة والإدارية
٢٧%	١٠.٥٢١.٩٠٠	٨-	٨.٢٥٦.١٥٥	٩.٠٠١.٨١٣	الربح الصافي للأقساط المكتتبه
٢٧%	١٠.٥٢١.٩٠٠	٨-	٨.٢٥٦.١٥٥	٩.٠٠١.٨١٣	الدخل الصافي للسنة

المصدر: القوائم المالية لشركة الخليج التعاونية للتأمين للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م.

٥-٢. اتفاقية تحويل محفظة الأصول

تم الإنتهاء من تقييم المحفظة التأمينية التابعة لشركة السعودية العامة للتأمين وكذلك المحفظة التأمينية التابعة لشركة الخليج التعاونية للتأمين وفقاً للمعايير والأسس التي قررتها مؤسسة النقد العربي السعودي، وحصلت الشركتان على نتيجة التقييم بموجب خطابي المؤسسة رقم ٢١٧٥/م/ظ/م ت بتاريخ ١٢/١١/١٤٢٩هـ الموافق ١٠/١١/٢٠٠٨م للشركة السعودية العامة للتأمين ورقم ٢١٦٦/م/ظ/م ت بتاريخ ١٢/١١/١٤٢٩هـ الموافق ١٠/١١/٢٠٠٨م لشركة الخليج التعاونية لتأمين الذي حدد قيمة المحفظة والشروط اللازمة لإكمال عملية الإستحواذ (الخطاب متاح للمعاينة قبل اسبوع من فترة الإكتتاب وخلال تلك الفترة كما هو موضح في القسم ٢٢ «المستندات المتاحة للمعاينة».

وقد راعت المؤسسة في نتيجة التقييم قيمة الشهرة وكذلك صافي الأصول التي سيتم نقلها للشركة على ان ينبغي نقل المحفظة الى الشركة في حال ان قيمة الأصول تساوي أو اعلى من قيمة الإلتزامات بتاريخ النقل.

كما أكد خطاب التقييم على اتباع الشركة لبعض الشروط مثل:

- (١) الدعوة لانعقاد الجمعية العامة للمساهمين لإطلاعهم على النتيجة النهائية لعملية تقييم المحفظة التأمينية ومن ثم التصويت على قرار الاستحواذ على المحفظة من عدمه.
- (٢) التأكيد على انه لا يحق للمساهمين في الشركة الجديدة والذين يمتلكون حصصاً في الشركة السعودية العامة للتأمين وشركة الخليج التعاونية للتأمين التصويت على الشراء خلال انعقاد الجمعية المذكورة.
- (٣) التأكيد على اعضاء مجلس ادارة الشركة بالإفصاح عن جميع مصالحهم المالية التي تضمنتها عملية الانتقال وفقاً لأحكام المادة (٦٩) والمادة (٧٠) من نظام الشركات والمادة (١٨) من لائحة حوكمة الشركات.

وحسب تعليمات مؤسسة النقد من انه يجب تقدير قيمة الأصول والإلتزامات عن طريق مراجع حسابات وخبير اكتواري مستقلين، فقد تم تعيين شركة منار سيجما لإستشارات التأمين والخدمات الإكتوارية كخبراء اكتواريين مستقلين، وتعيين شركة نورتن روس بالتعاون مع مكتب عبدالعزيز العساف للمحاماة والاستشارات القانونية كمستشارين قانونيين، وشركة ارنست اند يونغ بكر أبو الخير وشركاه كمحاسبين قانونيين لأصدار القيمة المقدرة للمحفظة التأمينية التابعة لشركة السعودية العامة للتأمين وكذلك المحفظة التأمينية التابعة لشركة الخليج التعاونية للتأمين باستخدام نماذج مؤسسة النقد ونتائج دراسة وتحليل معمق لجميع البيانات والمعلومات المقدمة للمؤسسة.

٣-٥. إنهاء العمل باتفاقية الوكالة

لقد وافقت كل من الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين بموجب اتفاقية شراء أصول التأمين وكشروط لإتمام الإستحواذ على إنهاء العمل باتفاقيات الوكالات مع الشركة السعودية العامة للإستثمار التجاري ات التجارية والخدمات وشركة والشركة التجارية لخدمات التسويق والوكالات المحدودة لدى الإقفال.

٤-٥. تمويل الاستحواذ

تتوقع الشركة أن تمويل الاستحواذ، بالإضافة إلى الرسوم والتكاليف المتعلقة بالاستحواذ، من صافي متحصلات الاكتتاب ومساهمات المؤسسين في رأس المال معاً ويتوقف ذلك على القيود التي قد تفرضها مؤسسة النقد على استخدام صافي متحصلات الاكتتاب. ففي حال قيام مؤسسة النقد بفرض أي نوع من القيود على استخدام صافي متحصلات الاكتتاب فإن الشركة قد تلجأ إلى تمويل الاستحواذ عن طريق الاقتراض والتمويل بالحصص وفقاً للأنظمة المعمول بها. للحصول على معلومات إضافية، (فضلاً راجع قسم «استخدام متحصلات الاكتتاب»).

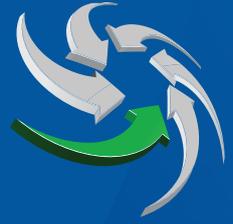
٥-٥. موافقة المساهمين والجهة المنظمة

سوف تتطلب الصيغة النهائية من أحكام وشروط الاستحواذ موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي قبل أن توقع الشركة اتفاقية تحويل الأصول والبدء في عملية انتقال أصول أصول للشركة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أبرام اتفاقية تحويل محفظة الأصول سيكون خاضعاً للموافقة بالتصويت من قبل المساهمين مع تطبيق متطلبات المادة (٦٩) والمادة (٧٠) من نظام الشركات والمادة (١٨) من لائحة حوكمة الشركات.

٦

استراتيجية
أعمال الشركة



٦. استراتيجية أعمال الشركة

٦.١. مقدمة

تخطط الشركة لزيادة حصتها في سوق التأمين المحلي مع المحافظة على الزيادة المستمرة في العوائد للمستثمرين والتركيز على المحافظة على دخل عالي وذلك للمدى المتوسط

- لتحقيق هذه الأهداف ستركز الشركة على التالي:
- الإلتزام بالأنظمة التشريعية ذات العلاقة.
 - تحقيق معدلات عالية لكفاءة عمليات الشركة.
 - الحرص على الإلتزام بالأحكام القضائية.
 - تحقيق الإستمرارية في العمليات من خلال تنوع المحفظة التأمينية وإعادة التأمين
 - تحقيق الإستقرار في معدلات الربحية.
 - التطوير الوظيفي والتحفيز المستمر للموظفين المتميزين.
 - الإلتزام بالمسؤولية الإجتماعية من خلال تطوير برامج لتدريب الشباب السعودي ورعاية بعض المناسبات الإجتماعية.
 - المساهمة بتطوير صناعة التأمين بالمملكة العربية السعودية.

٦.٢. فروع التأمين

ستقوم الشركة بتقديم خدمات التأمين كافة أنواع التأمين العام. تعتمد الشركة إكتتاب كافة أنواع التأمين العام المعروفة وسوف تتضمن أنواع التأمين التي ستقوم الشركة باكتتابها وفقاً لمتطلبات اللائحة التنفيذية ما يلي:

أ. تأمين الحريق والممتلكات:

- الحريق (أخطار محددة): تغطية الخسائر والأضرار للممتلكات المؤمنة التي تنتج عن أخطار محددة مثل الحريق والصاعقة والإنفجار وسقوط الطائرات والأجسام الهوائية والهزات الأرضية والبراكين والعواصف والفيضانات وإنفجار الأنابيب وطفح مياه الخزانات وإصطدام المركبات والسرقة بالعنف والإكراه والإضرابات وأعمال الشغب والعصيان المدني والأعمال الإرهابية.
- الممتلكات ضد كافة الأخطار: تغطية جميع الأخطار التي تتسبب في خسائر مادية أو أضرار للممتلكات المؤمنة. وتشمل التغطية بالإضافة إلى الأخطار المغطاة بموجب وثيقة تأمين الحريق - أخطار محددة أيضاً الأضرار العرضية والفجائية. إن المبدأ الأساسي هنا هو أن جميع الأخطار مغطاة عدا ما يستثنى بشكل محدد.
- إنقطاع الأعمال: تغطية فقدان الأرباح والعوائد الناتجة بسبب وقوع حادث مغطى بموجب وثيقة تأمين الحريق أو الممتلكات. وتتضمن التغطية تكاليف الأعمال الضرورية المتكبدة في سبيل الحد من إنخفاض المبيعات التي ترتبت على الحادث المؤمن عليه.
- المحاصيل الزراعية: تغطية مزروعات القمح والشعير النامية ضد أخطار محددة مثل الحريق والصاعقة والبرد والتجمد.
- حماية المنازل ضد كافة الأخطار: تم تصميم تغطية شاملة لجميع المرافق السكنية تغطي جميع الأخطار المحددة بموجب وثيقة الحريق والحوادث العرضية والفجائية للممتلكات مثل المباني ومحتويات السكن. كما يمكن أن تمتد التغطية لتشمل أيضاً ممتلكات المنازل الخاصة وتوفير سكن بديل والمسؤولية تجاه الغير والتعويض عن وفاة المؤمن له بسبب خطر مؤمن عليه. كما تتوسع التغطية لتشمل أيضاً تأمين المقتنيات الشخصية الثمينة ضد كافة الأخطار.

ب. التأمين الهندسي

- جميع أخطار المقاولين: تغطية الخسائر والأضرار المادية لكافة المواد المتعلقة بأعمال العقد الذي يتم تنفيذه والمؤمن عليه حتى تاريخ إتمامه . وقد تمتد التغطية لتشمل معدات وآلات البناء المستخدمة في الموقع، وكذلك المنشآت القائمة الخاصة بصاحب المشروع. وتتضمن التغطية المسؤولية القانونية للمقاول تجاه الغير عن الإصابات الجسدية وخسائر الممتلكات الناجمة عن تنفيذ أعمال العقد .

- **جميع أخطار التشبيد:** تغطية أي حادث فجائي غير متوقع ينتج عنه خسارة مادية أو أضرار من أي سبب ما لم يستثنى صراحةً فيما يتعلق بأحد البنود من الماكينات والتجهيزات الملحقة بها التي يتم تركيبها في الموقع. يمكن توسيع التغطية لتشمل الأعمال المدنية والممتلكات القائمة الخاصة بصاحب المشروع. وتتضمن التغطية المسؤولية القانونية للمقاول عن الإصابات الجسدية وخسائر الممتلكات للغير الناتجة عن تنفيذ أعمال العقد.
- **معدات وماكينات المقاولين:** تغطية الخسائر والأضرار التي تلحق بالبنود المشمولة بالتأمين بما في ذلك المعدات التابعة للمقاولين ضد الحوادث الفجائية وغير المتوقعة والتي يترتب عليها أضرار ملموسة وتتطلب التبديل أو الإصلاح للمعدات أثناء تشغيلها أو في أوقات الراحة وكذلك أثناء نقلها من موقع لآخر بوسائل النقل البري.
- **تأمين الآلات والماكينات:** التغطية تشمل الخسائر والأضرار للمعدات والماكينات التي تنتج عن حادث خارجي وعرضي غير مستثنى في الوثيقة. وتشمل التغطية معدات المصانع والماكينات أثناء عملها أو في فترات الراحة.
- **المعدات والأجهزة الإلكترونية:** التغطية مصممة خصيصاً لتركيبات الكمبيوتر والأنظمة والسجلات والخسارة اللاحقة. وتغطي الوثيقة كافة الأخطار عدا ما يستثنى صراحةً.
- **فقدان الأرباح:** يشمل تغطية الحوادث الناتجة عن التأخير في تسليم المشاريع تحت التشبيد.

ج. تأمين الحوادث العامة:

- **تأمين الأموال:** تغطية الخسائر المتعلقة بالأموال التي تحدث بسبب الاحتجاز أو السطو أثناء نقلها أو أثناء وجودها داخل الممتلكات المؤمن عليها خلال أوقات العمل أو أثناء وجودها في الخزانة خارج أوقات العمل. كما تشمل الخسائر للخزنة المؤمنة وكذلك السرقة بواسطة الموظفين إذا اكتشفت الخسارة خلال فترة التأمين.
- **المسؤولية عن المنتجات والمسؤولية العامة:** تغطية المسؤوليات القانونية تجاه الغير من مبالغ التعويض وتكاليف ومصاريف المدعي الناتجة عن الإصابات الجسدية العرضية أو الأضرار العرضية للممتلكات الخاصة بالغير الناجمة عن ممارسة المؤمن له لنشاطه كما إنها تشمل المسؤولية المهنية للمديرين والمهندسين والأطباء.
- **الحوادث الشخصية:** تغطية حالات الوفاة والإصابات التي تلحق بالمؤمن عليهم في المملكة العربية السعودية أو خارجها بالإضافة إلى التعويض عن حالات العجز وفقاً لسقف محدد للتعويض.
- **تأمين السفر:** تغطية شاملة صممت للمسافرين. والتغطية تشمل الوفاة والعجز الناتج عن إصابة عرضية أو التكاليف الطبية الطارئة، والعناية الطبية بما في ذلك الإخلاء الطبي الطارئ. والنفقات الناتجة عن قطع أو إلغاء الرحلات والأضرار والفقدان للأمتعة الشخصية والمشتريات الضرورية بسبب تأخر الحقايب وفقدان النقد والشيكات السياحية وتذاكر الطيران وقسائم السكن وجوازات السفر أثناء السفر، بالإضافة إلى مبالغ نقدية تدفع في حالة تأخير السفر.
- **تعويض العمال:** تغطية المسؤولية القانونية حسب ما ألزم به نظام العمل السعودي لدفع مبلغ التعويض بالإضافة إلى مصاريف المدعي فيما يتعلق بالإصابات التي تلحق بأي مستخدم والتي تنشأ بسبب وأثناء قيامه بالعمل.
- **الجرائم التجارية:** تغطية شاملة صممت للشركات الكبيرة. والتغطية تشمل خيانة الأمانة من قبل الموظفين وفقدان الأموال داخل المرافق المؤمنة أو أثناء النقل والتزوير والتزييف والسرقة للسندات وتزوير العملة والأضرار والخسائر التي تلحق بالمكاتب ومحتوياتها نتيجة للسرقة أو السطو أو الإحتجاز.
- **ضمان تغطية العمليات البنكية:** وثيقة تأمين شاملة تغطي كافة المخاطر المتعلقة بالعمليات البنكية بما في ذلك الخسائر والأضرار التي تلحق بالمباني والسرقة والسطو والعملة المزيفة وتغطي الوثيقة كافة الأخطار ما عدا ما يستثنى صراحةً
- **تأمين النفقات الطبية:** توفر هذه الوثيقة التغطية للخدمات المطلوبة لمراجعي العيادات الخارجية ومرضى أجنحة التنويم المشمولين بالتغطية وفقاً لشروط وأحكام التأمين الصحي الإلزامي الصادرة عن مجلس التأمين الصحي التعاوني.

د. تأمين المركبات:

- **المركبات الخاصة:** تمنح السيارات المؤمنة وملحقاتها تغطية شاملة ضد الخسائر والأضرار الناجمة عن أي سبب (جميع المخاطر) عدا ما يتم استثنائه بشكل محدد. تشمل التغطية المسؤولية تجاه الغير كما قد تشمل التغطية الوفيات والإعاقات التي قد تصيب كل من سائق وركاب السيارة المؤمنة نتيجة للحوادث.
- **المركبات التجارية والنقل:** تمنح السيارات المؤمنة وملحقاتها تغطية شاملة ضد الخسائر والأضرار

الناجمة عن أي سبب (جميع المخاطر) عدا ما يتم استثنائه بشكل محدد. التغطية تشمل المسؤولية تجاه الغير كما قد تشمل التغطية الوفيات أو الإعاقات التي قد تصيب كل من سائق وركاب السيارة المؤمنة نتيجة للحوادث (مع خضوعها لبعض الشروط المختلفة عن تأمين المركبات الخاصة).

ه. تأمين البحري - بضائع وهيكل السفن:

- تأمين هيكل السفن: تغطية شاملة مصممة لليخوت والقوارب التي تعمل على محركات الخ... حسب المعايير القياسية المتعارف عليها دولياً. وتغطي الهياكل والمعدات والمصاريف وارتفاع الأسعار ومطالبات الغير ومخاطر الحروب. كما تشمل التغطية رعاية وحماية الطاقم والركاب والتعويضات المطلوبة وهي محكومة بالقوانين البحرية المطبقة في كافة أنحاء العالم.
- التأمين البحري (الوثيقة المفتوحة): تشمل البضائع المشحونة بكل أنواعها عن طريق الجو أو البحر أو البر من وإلى أي مكان في العالم وفقاً للأحكام والشروط القياسية المتعارف عليها دولياً. التغطية قد تكون شاملة لجميع المخاطر أو محددة المخاطر حسب الشروط القياسية الدولية المعمول بها. تشمل التغطية مخاطر الحروب ومخاطر اضطرابات العمال وأعمال الشغب وهي محكومة بالقوانين البحرية المطبقة في كافة أنحاء العالم.
- التأمين البحري (شحنة واحدة): تخضع لنفس أحكام التأمين البحري ذي الوثيقة المفتوحة.
- تأمين النقل البري: تشمل التغطية جميع أنواع البضائع المشحونة براً على الطرق أو السكك الحديدية من وإلى أي مكان ضمن حدود المملكة و دول مجلس التعاون الخليجي. التغطية قد تكون على جميع المخاطر أو على تغطية الخسارة الكاملة فقط حسب الشروط القياسية .

و. تأمين الطيران:

- تشمل التغطية التأمينية هيكل الطائرات والمسؤوليات تجاه الركاب ومسؤولية المطارات بالإضافة الى اخطار الحرب.

٣-٦. قنوات التوزيع

إعتمدت الشركة في السابق بشكل كبير على المبيعات المباشرة والوسطاء معاً. استطاعت بعض الشركات الأخرى حديثاً الحصول على مبيعات مباشرة لمنتجات التأمين للأفراد من خلال إستخدامها لقنوات الإعلان المرئية والمطبوعة. تهدف الشركة لتخصيص مستوى عالي من مخصصات الإعلان للترويج لمبيعات الأفراد من خلال قنوات التوزيع والفروع الجديدة.

٤-٦. وضع الشركة في السوق

تعتمد الشركة تحقيق مكانة متميزة في حقبة ما بعد تنظيم السوق السعودية للتأمين تعرف من خلالها كرائدة في السوق من حيث جودة المنتجات والخدمات والأمان والقيمة المالية. كما تهدف الإدارة إلى تنويع حصتها في السوق لتشمل جميع أصناف التأمين. الشركة على درجة عالية من الوعي بجميع حقوق وإلتزامات عملائها ويظهر ذلك جلياً في جميع تعاملات الشركة، وتعد الشركة من المبتكرين في مجالات تطوير وأساليب خدمة العملاء وتوزيع المنتجات.

٥-٦. تطوير المنتجات

تأمل الشركة في إضافة تحسينات وتعديلات على المنتجات الحالية المطورة في مناطق أخرى، لتتناسب مع إحتياجات العملاء داخل السوق السعودي في الوقت الحاضر والمستقبل. عند القيام بمثل هذه التحسينات، لا بد من مراعاة الاعتبارات الدينية والعادات والتقاليد السائدة في المملكة. ستقوم الشركة بتخصيص فريق عمل على قدر كبير من المهارة للقيام بتطوير وتحوير هذه المنتجات لتتناسب مع متطلبات عملائها مع الحفاظ على مبادئ التأمين التعاوني.

وهذا الدور مهم للغاية من أجل العمل على زيادة ثقة المستهلكين في السوق، خاصة بعد إنتهاء عملية الترخيص والتطبيق الكامل للأنظمة.

٦-٦. الإعلان

تتفهم الشركة تماماً حاجتها لتسجيل تواجد وحضور قوي في السوق ومستوى معين من إدراك المستهلك يتناسب مع تقديرات النمو الطموحة. وقد تم رصد نسبة معتبرة من إجمالي الأقساط المكتتبه من أجل رفع مستويات ووعي المستهلك ضمن خطة العمل الخمسية.

٦-٧. خدمات العملاء

يعتبر توفير مستوى راق من خدمات العملاء هو أحد أهم أهداف الشركة. ستعمل جميع الفروع ومكاتب التمثيل الموزعة بعناية على الإهتمام بالعلاقة مع العميل. من ناحيتها، فإن الشركة تعمل على الإستعانة بطرق حديثة لتحقيق مساحة إتصال أوسع مع عملائها مما سيلغي تدريجياً إعتتماد العملاء كلياً على موظف المبيعات. من المهم لعملاء الشركة، شركات كانوا أو أفراداً أن يستطيعوا إستلام بيانات التأمين الخاصة بهم من خلال أكثر الطرق راحة لهم.

ستتابع الشركة سياستها الخاصة بمساعدة عملائها في إعداد المطالبات بغرض تحقيق تسوية عادلة ومعقولة. على مدار الأعوام السابقة، لم يكن هناك أية مطالبة أدت الى أي نوع من النزاع أو التقدم بأية شكوى رسمية إلى السلطات أو أحييت للتحكيم. هذه السياسة كانت عاملاً رئيسياً في تحقيق نسبة خطأ تعادل صفر، حيث أن الشركة لم تخسر أي عميل ما لم يكن السبب هو أحد العوامل الخارجة عن الظروف الإعتيادية مما يتخطى إعتبارات العلاقة مع العميل العادي/ الزبون.

بالإضافة إلى التعامل بإسلوب عادل وفعال مع الخسائر الضخمة، فإن إرضاء حاجات العملاء الناتجة عن التعرض الروتيني للحوادث هو أمر على نفس القدر من الأهمية، والمثال على ذلك يتضح في حوادث السيارات مثلاً، حيث لا يتعدى متوسط المدة بين إستلام المستندات الخاصة بالمطالبة وتاريخ دفع التعويض للمؤمن مدة ٩ أيام.

٦-٨. إطار عمل التقارير الداخلية

إن نية الشركة أن تطور نظاماً يقوم بانتاج تقارير ربع سنوية تجاه الميزانية لجميع جوانب العمل من أجل التحكم في التوازن بين الأخطار المقبولة للتأمين عليها في فروع التأمين، التقيد بحدود قبول المخاطر مع معيدي التأمين، النتائج سواءً للوثائق المنفردة أو للعملاء، التكاليف، المستويات الكلية لإنجاز الموظفين، ومدى الإمتثال لمتطلبات إرسال التقارير سوء للجهات التنظيمية المحلية أو العالمية.

٦-٩. التقارير الخارجية

سوف يتم تعيين مشرف سيكون دوره التأكد من الشركة مستمرة في التقيد بكافة جوانب الأنظمة والمراقب النظامي سوف يرسل تقاريره مباشرة إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.

سوف تقوم الشركة بإعداد وتزويد مؤسسة النقد العربي السعودي ساما كافة المعلومات الفنية والمالية المطلوبة الخاصة بعملياتها. ومثل هذه العمليات تشمل:

- القوائم المالية المدققة (خلال ٩٠ يوماً من نهاية السنة).
- تقرير مدقق الحسابات المعتمد بالشكل الذي يكون فيه جاهز للنشر (خلال ٦٠ يوماً من نهاية السنة).
- خطاب ملاحظات لجنة التدقيق (قبل النشر).
- التقارير الإكتوارية بعد مراجعتها من قبل المدققين الخارجيين .
- نسخ من إتفاقيات إعادة التأمين (سنوياً).
- تقرير حالة عن مستويات السعودية (خلال ٤٥ يوماً من بداية السنة).
- أية معلومات أخرى تطلبها مؤسسة النقد العربي السعودي .
- تقرير حالة عن كافة أعضاء مجلس الإدارة العاملين والأعضاء المنتدبين والمدراء العامين والمدراء في الوظائف العليا في كافة الفروع والشركات الشقيقة.

١٠٦. التدقيق الداخلي

سوف يتم إنشاء دائرة تدقيق داخلي والتي سوف تكون مسؤولة مباشرة أمام لجنة المراجعة، وسوف يتم تعيين شخص بمؤهلات وخبرة مناسبة ليرأسها وذلك للإشراف الكامل على الرقابة الداخلية على أن يقوم بعمله بصورة مستقلة ويرفع تقاريره مباشرة إلى مجلس إدارة الشركة.

١١٦. الخبر الإكتواري

تلتزم الشركة بمتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي فيما يتعلق بالحصول على مصادقة الإكتواري. وسيتبع خبير الشركة الإكتواري مباشرة إلى مجلس الإدارة والذي بدوره سيطبق التعليمات الخاصة بتقديم التقارير إلى ساما فيما يتعلق بأية مسائل مهمة يبلغ بها الخبير الإكتواري.

١٢٦. التوظيف والسعودة والتدريب

سوف تلتزم الشركة في جميع الأوقات بالأنظمة فيما يتعلق بتأمين الخدمات عن طريق موظفين يتمتعون بالمؤهلات المناسبة والخبرة الكافية. وتعتزم الشركة تحويل كافة الموظفين المستخدمين حالياً من قبل الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين كفريق متكامل و متمرس. إن كافة الموظفين الذين سيتم توظيفهم في المستقبل سوف يخضعون لتدريب مكثف لإعدادهم لتحمل المسؤوليات الوظيفية في الشركة .

تهدف خطة الشركة إلى توظيف عدد من المواطنين السعوديين لشغل مناصب هامة بما في ذلك منصب مدير الموارد البشرية ومدراء الفروع. سيقوم مدير الموارد البشرية بوضع الموازنة اللازمة لتوظيف عدد كبير من المواطنين السعوديين من خلال خطة أمدها الزمني خمس سنوات.

سوف تستهدف الشركة تحقيق نسبة ٣٠٪ من السعودة بنهاية السنة الأولى على أن تزداد تدريجياً لتصل إلى ٥٠٪ عند إكمال السنوات الخمس الأولى من العمل .

سوف تدعم الشركة بشكل كامل وتتعاون مع كافة مؤسسات التدريب الموجودة حالياً والتي ستنشأ مستقبلاً . وعلاوة على برامج التدريب الرسمية فإن الشركة ستطور برامج تدريب داخلية (في موقع العمل) يستفيد منها كافة الموظفين. وتنوي الشركة أن الاستغلال التام للموارد المتعلقة بالوسائل الدراسية والدورات التدريبية المحلية والخارجية والتي يقوم على تنظيمها وإدارتها معيدي ووسطاء التأمين العالميين.

شكل (٦-١): قائمة موظفي الشركة حسب الوظيفة مع نسبة السعوديين حسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ م

نسبة السعوديين	المجموع	غير سعوديين	سعوديين	
٠٪	٦	٦	--	الإدارة العليا
١٨٪	٣٣	٢٧	٦	المبيعات والتسويق
١٠٪	١٠	٩	١	المالية والمحاسبة
٠٪	٤	٤	--	تقنية المعلومات
٢٧٪	٣٠	٢٢	٨	الإكتتاب
٤٥٪	٢٩	١٦	١٣	المطالبات
٠٪	٤	٤	--	إعادة تأمين
١٠٠٪	٤	--	٤	شؤون الموظفين
٤٠٪	٢٠	١٢	٨	أقسام المساعدة الأخرى
٢٨.٥٠٪	١٤٠	١٠٠	٤٠	المجموع

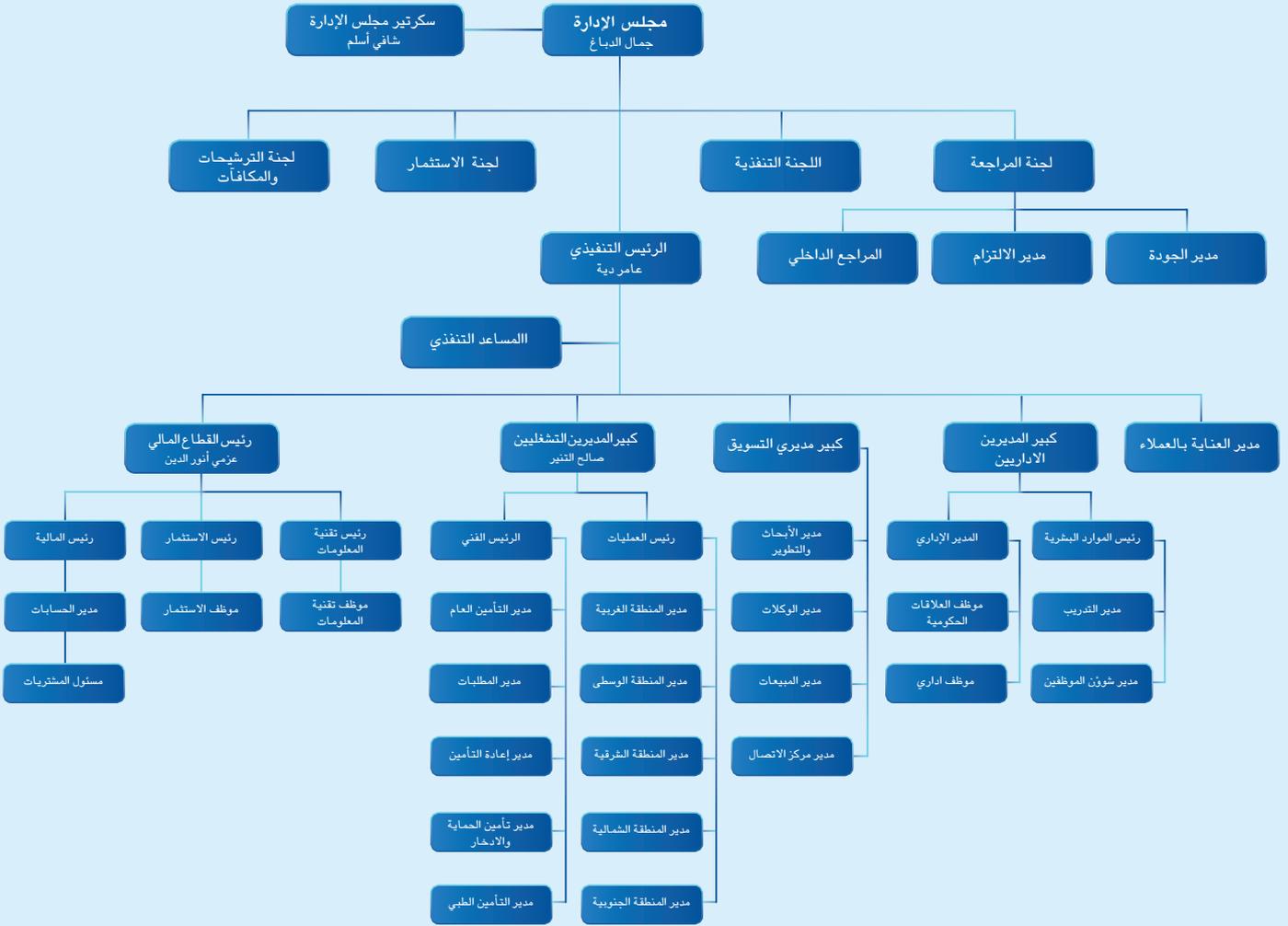
المصدر: الشركة

شكل (٦-٢): قائمة موظفي الشركة حسب الوظيفة مع نسبة السعوديين للثلاث سنوات القادمة

البيان	٢٠١٩م	٢٠٢٠م	٢٠٢١م
المدير التنفيذي	١	١	١
رئيس القطاع المالي	١	١	١
كبير المديرين التشغيليين	١	١	١
كبير مديري التسويق	١	١	١
كبير المديرين الإداريين	١	١	١
المراجع الداخلي	١	١	١
رئيس الموارد البشرية	١	١	١
مدير الالتزام	١	١	١
الرئيس الفني	٢	٢	٢
مدير إدارة المخاطر	١	١	--
مدير الإدارة القانونية	١	--	--
رئيس تقنية المعلومات	١	١	١
مدير منطقة	٣	٤	٥
مدير مبيعات	٣	٤	٥
مدير شؤون الموظفين	--	١	١
موظف العلاقات الحكومية	٤	٤	٤
مدير مطالبات	٣	٤	٥
مدير إعادة تأمين	١	١	١
مدير حسابات	٣	٤	٥
محاسب	٧	٨	٩
أمين صندوق	١	١	١
مساعد إدارة إعادة تأمين	٣	٣	٤
موظف إنتاج	٣٠	٣٢	٣٥
مساعد - إدارة الإكتتاب	٢٨	٣٠	٣٢
مساعد - إدارة المطالبات	٢٦	٢٨	٣٠
سكرتير	٢	٣	٤
مساعد - إدارة شؤون الموظفين	٤	٥	٥
خدمات عامة	١٨	٢٠	٢٢
العدد الإجمالي	١٤٧	١٦٤	١٨١
نسبة الموظفين السعوديين	٪٣٠	٪٣٣	٪٣٧
نسبة الموظفين غير السعوديين	٪٧٠	٪٦٧	٪٦٣

المصدر: الشركة

شكل رقم (٦-٣): الهيكل التنظيمي للشركة



المصدر: الشركة

١٣-٦. الهيكل التنظيمي

لقد تم تحديد الهيكل التنظيمي للشركة من منظور ضمان الالتزام بمبادئ عمليات التشغيل الآمن والفعال وإن الشركة لعلی ثقة من تماسك هيكلها التنظيمي والتزامه بالمتطلبات اللازمة بما في ذلك نظام تقنية المعلومات الذي يعتبر عنصر حيوي وهام في عملياتها التشغيلية. تقوم الشركة بتطبيق نظام لتفويض الصلاحيات لضمان فعالية عملية اتخاذ القرار نظراً للتحديد الواضح للأدوار والمسؤوليات لكل فرد. يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للشركة.

١٤-٦. ادارة الاستثمار

تعتمد الشركة اتباع استراتيجية استثمار تتسم بالحفاظة من أجل الحفاظ على هوامش ملاءة مالية قوية ولحماية مصالح كافة المساهمين حسب ما نصت عليه أنظمة وقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي. وستتمثل مهام إدارة الاستثمار في الشركة فيما يلي:

- وضع سياسة الاستثمار: عن طريق تحديد أهداف الاستثمار وفقاً لقواعد وأنظمة الاستثمار الصادرة عن مؤسسة

- النقد العربي السعودي ووضع الشركة المتأرجح ما بين العوائد والمخاطر المتوقعة.
- القيام بتحليل الأوراق المالية: عن طريق إعادة تقييم الأوراق المالية الموجودة في المحفظة الحالية لتحديد الأوراق المالية التي قدرت قيمتها بقيمة اقل.
 - مراجعة المحفظة: عن طريق تحديد أي من الأوراق المالية التي ينبغي بيعها وأي منها يتعين شرائها في المحفظة الحالية
 - تقييم أداء المحفظة: عن طريق تحديد الأداء الفعلي للمحفظة على أساس المخاطر والعائدات ومقارنة مستوى الأداء مع أداء المحافظ الأساسية الملائمة.

١٥-٦. علاقات المساهمين

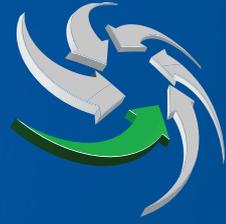
- ستقوم الشركة بتعيين شخص يتولى مسؤولية علاقات المساهمين، وتكون المهام مقسمة على الشكل التالي:
- التأكد من تقيد الشركة بالشروط والتعليمات والمتطلبات القانونية والنظامية الصادرة عن هيئة السوق المالية.
 - مراقبة جميع المعلومات والتصريحات الموجهة للجمهور بغرض التأكد من التعامل مع المعلومات التي تؤثر على سعر سهم الشركة بالشكل المناسب.
 - إعداد وتوزيع التقارير المالية السنوية والمؤقتة من ربع سنوية ونصف سنوية وغيرها التي تعدها الشركة.
 - العمل كنقطة اتصال لمساهمي الشركة.
 - ابقاء الجمهور ومساهمي الشركة على اطلاع دائم على جميع التطورات الرئيسية التي تحدث في الشركة من خلال نشر تقارير عن الأداء المالي للشركة والتقرير السنوي في الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للشركة.

١٦-٦. البحث والتطوير

- لا يوجد لدى الشركة قسم للأبحاث والتطوير وليس لدى الشركة أي خطط لإنشاء قسم للبحث والتطوير في الوقت الحالي.



إعادة التأمين



٧. إعادة التأمين

٧-١. إكتتاب الأقساط

تقوم الشركة بإعادة التأمين على جزء من المخاطر التي تؤمن عليها بموجب عمليات التأمين التي تقوم بها وذلك لتقليل تعرضها للخسائر، والعمل على استقرار أرباحها وحماية مصادر رأس مالها. إضافة إلى ذلك، تتطلب اللوائح التنفيذية أن تقوم شركات التأمين بالإحتفاظ بنسبة ٣٠٪ على الأقل من إجمالي أقساط التأمين وإعادة تأمين ٣٠٪ من إجمالي أقساطها داخل المملكة العربية السعودية.

ولتقليل مخاطر تركيز إعادة التأمين، قامت الشركة بوضع برامج لإعادة التأمين من العديد من شركات إعادة التأمين العالمية المعروفة. وتشمل معايير اختيار شركة إعادة التأمين ما يلي: (١) قوة المركز المالي (تتمتع بتقييم يعادل «BBB» أو أعلى من هيئة ستاندرد أند بورز أو منظمات تقييم عالمية أخرى معترف بها)، (٢) جودة الخدمة، (٣) الكفاءة في تسوية المطالبات، (٤) شروط التغطية، (٥) الأسعار.

يهدف برنامج الشركة لإعادة التأمين إلى الزيادة التدريجية في مستويات الإحتفاظ في الشركة، بينما تتم دراسة احتمالات المخاطر والحماية من خسائر الكوارث وكفاية الإحتياطيات وحماية المساهمين وحفظه عمليات التأمين.

٧-٢. ترتيبات إعادة التأمين

تنوي الشركة أن تحتفظ بترتيبات إعادة التأمين سارية المفعول حالياً بهدف حماية مصالح العملاء والمساهمين. مما يضمن الحفاظ على العلاقات الجيدة على مدى طويل مع شركات إعادة تأمين رائدة والعمل على تحسينها بشكل أفضل في ظل السوق المنظم.

ستستمر الشركة وعملاؤها بالإستفادة من إستطلاعات إدارة المخاطر المنتظمة وتجنب المخاطر والتي يقوم بها فريق إستطلاع متخصص مجهز من معيدي تأمين عالميين. التقارير المفصلة الصادره ساعدت على تقليل المخاطر ومنها تقليل التعرض للخسارة.

٧-٣. إعادة التأمين الإتفاقي - النسبي وزيادة الخسارة

تعتمد الشركة التفاوض مع معيدي التأمين الإتفاقي المتعاقد معهم سلفاً بواسطة الشركة السعودية العامة للتأمين – البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين – البحرين. لقد قامت الشركة أيضاً، مبدئياً، بضمان الإتفاق مع معيدي التأمين الإتفاقي الحاليين للاستمرار في علاقات العمل القائمة ومساندة الشركة لدى تأسيسها. وبالنسبة لنشاط التأمين الطبي فإن الشركة قد قطعت شوطاً مقدراً من المفاوضات مع معيدي تأمين ملائمين من أجل تأسيس تسهيلات تأمين إتفاقي تتناسب مع أنشطة الشركة المخطط لها.

أما بالنسبة لتأمين تكاليف العلاج، سوف تحتفظ الشركة بما نسبته ٢٥٪ من المخاطر وذلك بغرض ضمان الحرية في اتخاذ القرارات الخاصة بالمسائل المتعلقة باكتتاب التأمين والتعامل مع المطالبات. وقد وصلت الشركة إلى مراحل متقدمة من التفاوض مع معيدي تأمين بدلاء متخصصين وسوف يتم الانتهاء منها قبل اكتمال عملية اصدار التراخيص.

من المتوقع أن يتم تحويل جزء من المخاطر التي تكتتبها الشركة إلى معيدي تأمين محليين بمجرد أن تتوفر في سوق إعادة التأمين السعودي القدرة المناسبة على الإستيعاب.

٧-٤. إعادة التأمين الإختياري

إن إسناد الحماية للأخطار الرئيسية سوف يستمر مع التركيز على التعامل مع شركات إعادة التأمين العالمية الرائدة. لن يتم التعامل مع معيدي التأمين الذين يقل تصنيفهم عن (BBB) إلا في حالات إستثنائية، مع ضمان

الحصول على إذن خطي مسبق من مؤسسة النقد العربي السعودي.

تعي الشركة تماماً الفرصة المتاحة أمامها في هذا المجال لزيادة حصتها من إعادة التأمين في شركات محلية مختارة في هذه البرامج، مع اتخاذ ما يجب لعدم زعزعة مستوى الأمان الذي تقدمه الشركة للمساهمين والعملاء على حد سواء.

ومن أجل توضيح البرنامج الذي سوف تعتمده الشركة بالنسبة لموضوع إعادة التأمين الاختياري، يوضح الجدول التالي أسماء الشركات التي تتعامل معها الشركة السعودية العامة للتأمين وشركة الخليج التعاونية التأمين المحدودة.

شكل (٧-١): تغطية الاخطار الكبيرة

البلد	الأسم	
سويسرا	سويس ري	معيهو التأمين الإختياري (فارج المملكة)
المانيا	ميونخ ري	
فرنسا	سكور	
المانيا	اليانز ري	
المملكة المتحدة	لويديز	
المانيا	هانوفر ري	
فرنسا	باريس ري	
أسبانيا	مابفري	
البحرين	المجموعة العربية للتأمين	معيهو التأمين الإختياري (في المنطقة)
الكويت	إعادة التأمين الكويتية	

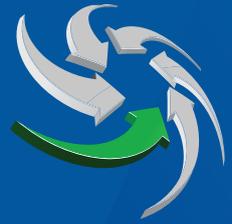
المصدر: الشركة

٥-٧. الإحتفاظ

تهدف الشركة إلى الزيادة التدريجية في مستويات الإحتفاظ بأعمال التأمين التي تحتفظ بها لنفسها ولاتقوم بإعادة تأمينها لدى معيدي التأمين الآخرين مع زيادة رسملة الشركة وتعزيز قوتها المالية.



المطالبات



٨. المطالبات

ستركز إدارة خدمات المطالبات على تطوير الخبرات المهنية اللازمة لرفع مستوى الخدمات المقدمة إلى رافعي المطالبات. تم تزويد الإدارة بالأفراد المختصين المؤهلين مهنيًا وفقاً للمستويات العالمية وذلك لضمان حماية حقوق أصحاب الوثائق المؤمن عليهم مع ضمان حماية مصالح الشركة.

وتتضمن خدمات المطالبات إجراءات تقليل المخاطر والحد من الخسائر التي تتم من خلال طريقة علمية للتحليل الاحصائي للخبرات السابقة للعملاء وطبيعة الخسائر الشئ الذي يؤدي إلى تحسين نمو مستمر لمحافظ ذات ربحية. وتعد عملية المراقبة الفعالة للتكاليف إحدى الأهداف الرئيسية لإدارة المطالبات في الشركة ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

- إدارة التصرف في الممتلكات المنقذة
- إدارة الإسترداد
- إدارة المزودين
- إدارة التحقق من صحة المطالبات

علاوة على تعاملها مع المطالبات المرفوعة وتواصلها مع الشركات المسندة حول الأمور المتعلقة بالمطالبات، ستقوم إدارة المطالبات بالشركة بمراجعات دورية لمطالبات معينة كما إنها ستقوم بمراجعة شاملة للإجراءات المعمول بها في إدارة المطالبات. ستعول الشركة على قدرة إدارة المطالبات المركزية على التحكم الفعال في انجاز المطالبات وكذلك أساليب تحديد احتياطي المطالبات المتبعة من قبل الشركات المسندة من أجل تأسيس أقساط التأمين السليمة واحتياطات والخسائر.

سيتم التفاوض حول تسويات عادلة وعاجلة مع رافعي المطالبات المستوفية للشروط اللازمة، أما بالنسبة للمطالبات غير المشمولة بالتغطية فسيتم تزويد أصحابها بالتوضيحات الكافية والفورية حول أسباب رفض المطالبة. ومن المتوقع الحد من الخسائر التي قد تتعرض لها الشركة من خلال سرعة استرداد المبالغ المطلوبة من معيدي التأمين والملاحقة النشطة للمطالبات المرفوعة ضد الغير حيال مسؤولياتهم وبذل العناية الفائقة في بيع الممتلكات المنقذة. وقد تم الإعداد لتدوين وتميرير كافة المعاملات الخاصة بالمطالبات بطريقة محكمة وملائمة.

٩

المخصصات الفنية
(الاحتياطيات)



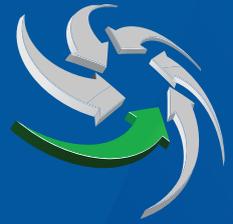
٩. المخصصات الفنية (الاحتياطيات)

يتم احتساب الاحتياطيات الفنية بموجب متطلبات مؤسسة النقد وذلك بناء على معايير محاسبية مقبولة من قبل هيئة المحاسبين القانونيين السعوديين وبعد أن يتم إعتادها من قبل الخبير الاكتواري متضمنة التزامات الشركة ويشمل ذلك المخصصات الفنية التالية:

- **إحتياطي الأقساط غير المكتسبة**
الاحتياطيات الفنية المتعلقة بالوثائق التي يمتد سريانها إلى ما بعد إنتهاء السنة المالية والمحسوبة للفترة التي تكون فيها تلك الوثائق سارية المفعول.
- **إحتياطي المطالبات تحت التسوية**
المخصصات الفنية المتعلقة بالمطالبات الناشئة والمبلغ عنها للشركة ولكن لم يتم تسديدها وهي تعادل قيمة الخسائر التي يطالب بها المؤمن لهم.
- **إحتياطي مصاريف المطالبات**
تمثل مصاريف المطالبات المبالغ المالية الإضافية المدفوعة بواسطة شركات التأمين لفرق البحث والمسح وتسوية الخسائر المعنية بتقدير المطالبات كما يتم تحديد إحتياطي لمثل هذه المصروفات للمطالبات غير المسددة.
- **إحتياطي المطالبات الناشئة غير المبلغ عنها**
تمثل إحتياطيات المطالبات الناشئة غير المبلغ عنها توقعات الشركة للخسائر الناشئة والتي لم يتم المطالبة بها قبل نهاية السنة المالية ولكنها حسب تجربة الشركة ستتم المطالبة بها في وقت لاحق خصوصاً تلك المتعلقة بالتأمين الصحي والمسئولية العامة.
- **إحتياطي مخاطر الكوارث**
عبارة عن احتياطي إضافي تخصصه شركة التأمين ويزداد عاماً بعد عام لمقابلة أي حوادث كارثية غير متوقعة تنطوي على خسائر متعددة متزامنة قد تطل آثارها نشاطات التأمين المحتفظ بها لدى الشركة.
- **إحتياطي المصاريف العامة**
عبارة عن إحتياطي لمقابلة أي مصاريف عامة قد تتكبدها الشركة بعد نهاية السنة المالية ولكنها تتعلق بأنشطة تشغيلية عن العام السابق.
- **الإحتياطي المتعلق بالتأمينات الطبية وتأمين الحماية والإدخار**
الاحتياطيات الفنية المتعلقة بمحفظه التأمين الطبي وتأمين الحماية والإدخار لشركة التأمين وهي تتضمن المبالغ المحسوبة من قبل أكتواري الشركة لمقابلة المطالبات الناشئة غير المبلغ عنها مثل التأخير في تسلم الفواتير من مقدمي الخدمات الطبية.



توزيع فائض الأرباح



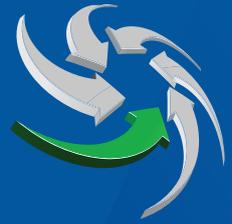
١٠. توزيع فائض الأرباح

سيتم احتساب صافي الفائض الناتج عن عمليات التأمين والإستثمار بشكل دقيق بموجب أنظمة التأمين. لقد تم رصد ١٠٪ كحد أدنى من هذا الفائض الصافي للتوزيع على حملة الوثائق المؤمنین كقسط مرتجع أو على شكل خصم من قسط التجديد. أما القدر المتبقي من صافي الفائض والبالغ ٩٠٪ سيحول إلى قائمة دخل المساهمين.

ينبغي الحصول على الموافقة الخطية لمؤسسة النقد على أي توزيعات سنوية مقترحة من صافي الفائض في السنوات القادمة.



الهيكل التنظيمي
للشركة



II. الهيكل التنظيمي للشركة

II.1. مجلس الإدارة المقترح

بدون الاخلال بالصلاحيات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس ادارة الشركة («المجلس») أوسع السلطات في إدارة أعمال وشؤون الشركة، كما يكون له في حدود اختصاصه أن يفوض عضواً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في القيام بمهمة عمل أو أعمال معينة.

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة يتألف من (١٠) أعضاء يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة العادية. وسيعين المجلس لجاناً فرعية تشمل لجنة تنفيذية واستثمارية ولجنة للمراجعة ولجنة للترشيحات والمكافآت ولجنة للرقابة الشرعية. وسوف توازن هذه اللجان دور مجلس الإدارة في متابعة ومراجعة نشاطات الشركة وتزويد إدارة الشركة بالإرشاد والتوجيه اللازم. وتنعقد اللجنة في اجتماعات أكثر انتظاماً من المجلس بكامل أعضائه وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

تتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الإدارة في ضمان استمرار نجاح الشركة على المدى البعيد، ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، مايلي:

- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وسياسات إدارة المخاطر فيها والتخطيط المالي والميزانيات السنوية وخطط العمل التي توصي بها إدارة الشركة.
- وضع أهداف الأداء العام للشركة.
- الإشراف على نفقات رأس المال الرئيسية.
- مراجعة قرارات لجنة المكافآت المتعلقة بالإدارة العليا للشركة وأعضاء مجلس الإدارة.
- مراقبة وإدارة حالات تعارض المصالح المحتملة لدى أعضاء الإدارة العليا وأعضاء المجلس والمساهمين.
- ضمان كفاية وفعالية الأنظمة الداخلية المحاسبية وإعداد التقارير المالية للشركة، بما في ذلك مساندة أقسام التدقيق/ المراجعة المستقلة وضمان وجود وتطبيق أنظمة رقابية مناسبة، وخصوصاً أنظمة مراقبة المخاطر، والإجراءات المالية والالتزام بالأنظمة والقواعد ذات الصلة.
- مراقبة مدى فعالية سياسات حوكمة الشركة.
- الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات العامة للشركة.

يتكون مجلس الإدارة المقترح من الآتية أسمائهم:

شكل ١١-١: مجلس إدارة الشركة

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	العمر	الجنسية	الملكية في الشركة	مستقل	تنفيذي
١. جمال عبد الله محمد علي الدباغ	رئيس مجلس الإدارة	شركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين	٤٨ عام	سعودي	٢٩,٩٨٥ %٠,١٥	لا	لا
٢. سعود عبد العزيز عبد الله السليمان	نائب رئيس مجلس الإدارة	الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين	٤٦ عام	سعودي	٦٦,٠٠٠ %٠,٣٣	لا	لا
٣. محمد حسني جزيل	عضو مجلس الإدارة	الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين	٤٧ عام	سريلانكي	-	لا	لا
٤. حسن عبد القادر محمد الفضل	عضو مجلس الإدارة	شركة الفضل للاستثمارات	٤٢ عام	سعودي	٨٠,٠٠٠ %٠,٤٠	لا	لا
٥. ماجد ضياء الدين فضل كريم	عضو مجلس الإدارة	أسفار العالمية القابضة للاستثمار التجاري	٤١ عام	سعودي	٩٠٠,٠٠٠ %٤,٥٠	لا	لا
٦. أيمن مامون محمد سعيد تمر	عضو مجلس الإدارة	شركة محمد سعيد تمر للاستثمار التجاري	٤٤ عام	سعودي	١٧٦,٨٠٠ %٠,٨٨	لا	لا
٧. المعتصم بالله محمد يوسف زينل علي رضا	عضو مجلس الإدارة	الجمهور	٤٩ عام	سعودي	٢٢,٣٣٤ %٠,١٢	نعم	لا

الاسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	العمر	الجنسية	الملكية في الشركة	مستقل	تنفيذي
٨. د. محمد علي حسن محمد علي إخوان	عضو مجلس الإدارة	الجمهورية	٥٨ عام	سعودي	-	نعم	لا
٩. هشام أحمد محمد طاشكندي	عضو مجلس الإدارة	الجمهورية	٥١ عام	سعودي	-	نعم	لا
١٠. طارق خالد عبد الله السليمان	عضو مجلس الإدارة	الجمهورية	٤٤ عام	سعودي	-	نعم	لا

المصدر: الشركة

فيما يلي السير الذاتية المختصرة لأعضاء مجلس الإدارة المقترحين:

جمال عبد الله محمد علي الدباغ (٤٨) رئيس مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية والمهنية	حصل جمال الدباغ على بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة الملك عبد العزيز في عام ١٩٨٢م وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة الملك سعود بالرياض في عام ٢٠٠٢م.
الخبرات العملية	يشغل جمال الدباغ منصب مدير عام شركة التنمية الزراعية منذ عام ٢٠٠٤م ومجموعة الدباغ لتكنولوجيا المعلومات منذ عام ١٩٩٠م وشركة الأغذية الممتازة وشركة تصنيع الأغذية الممتازة منذ عام ١٩٩٩م.
المناصب الأخرى	عضو مجلس إدارة شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان منذ عام ٢٠٠٦م وعضو مجلس إدارة مجموعة التنمية التجارية منذ عام ١٩٩١م وعضو مجلس إدارة شركة الجزيرة لخدمات النفط والغاز منذ عام ٢٠٠٦م.

سعود عبد العزيز عبد الله السليمان (٤٦) نائب رئيس مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية	حصل سعود السليمان على درجة البكالوريوس في العلوم تخصص إقتصاد وعلوم مالية من جامعة نيويورك في عام ١٩٨٧م.
الخبرات العملية	يشغل سعود السليمان منصب المدير العام لعدة شركات منها مدير عام شركة رولاكو للتجارة والتعهدات منذ ٢٠٠٥ وشركة رولاكو للصناعة والزراعة منذ عام ٢٠٠٥ وشركة زهران للمقاولات منذ ٢٠٠٥ وشركة حضن للاستثمارات منذ عام ٢٠٠٥ وشركة تصنيع وإنتاج الحديد العربية منذ عام ٢٠٠٥ وشركة الأصوات والأنوار العربية منذ عام ٢٠٠٥.
المناصب الأخرى	نائب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للصناعات الخفيفة منذ عام ٢٠٠٥ وعضو مجلس إدارة الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين منذ عام ١٩٩١م وشركة شركة أسمنت العربية منذ عام ٢٠٠٥ وشركة المصافي منذ عام ٢٠٠٥ وشركة أبناء عبد الله السليمان القابضة منذ عام ٢٠٠٥ وشركة المتحدة للصادرات الوطنية منذ عام ٢٠٠٥.

محمد حسني جزيل (٤٧) عضو مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية	زمالة المحاسبين القانونيين (سيما) - المملكة المتحدة ١٩٩٢م.
الخبرات العملية	عضو مجلس إدارة شركة البحر الأحمر لخدمات الإسكان منذ عام ٢٠٠٦م. لديه (٢٥) عام من الخبرة في المراجعة ومالية الشركات والإدارة العامة. شغل منصب المدير المالي التنفيذي لمجموعة شركات الدباغ خلال الفترة من ١٩٩١م وحتى الآن. وقد تقلد قبل إلحاقه بمجموعة الدباغ عدة مناصب في برايس وترهاوس كوبرز وذلك خلال الفترة من ١٩٨٥م حتى ١٩٩٢م عمل خلالها في كل من سريلانكا وسنغافورا وملاوي. شغل محمد حسني جزيل منصب المدير العام للعديد من الشركات المنتسبة والتابعة لمجموعة الدباغ خارج المملكة.

حسن عبد القادر محمد الفضل (٤٢) عضو مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية	حصل على بكالوريوس العلوم الإدارية في التسويق الدولي والدعاية والإعلان من جامعة جورج واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩م.
الخبرات العملية	يشغل منصب مدير عام شركة حسن عبد القادر محمد الفضل للخدمات التجارية منذ عام ١٩٩٣م ومدير إداري مشارك في شركة فوكس للدعاية والإعلان منذ عام ١٩٩٣م ورئيس مجلس إدارة المطبعة العالمية منذ عام ١٩٩٠م.
المناصب الأخرى	نائب رئيس وعضو مجلس إدارة مجموعة شركات الفضل منذ عام ١٩٩٠م ونائب رئيس مجلس إدارة شركة رابيا للحدايق منذ عام ١٩٩٠م وعضو مجلس إدارة شركة اليوسفية الحديثة للاتصالات التسويقية المحدودة منذ عام ٢٠٠٥م.

ماجد ضياء الدين فضل كريم (٤١) عضو مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية

حصل على بكالوريوس إدارة الأعمال تخصص إدارة مالية من جامعة الملك سعود في عام ١٩٩٣م.

الخبرات العملية

يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة مسرى العالمية القابضة منذ عام ٢٠٠٦م. وقد عمل قبل ذلك لمدة (١١) عام بمجموعة صافولا تقلد خلالها عدة مناصب منها نائب رئيس مجلس الإدارة لشؤون الإندماج وتملك المشاريع والمدير العام التنفيذي للإدارة المالية وشؤون المساهمين ونائب الرئيس للشؤون المالية ومدير الخزينة ومساعد المدير العام لإدارة الخزينة. كما عمل أيضا في البنك السعودي الفرنسي لمدة سنتين في وظيفة مساعد مدير إقراض.

المناصب الأخرى

عضو مجلس إدارة شركة أحمد حسن فتحي منذ عام ٢٠٠٧م

أيمن مأمون محمد سعيد تمر (٤٤) عضو مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية

حصل على بكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص تسويق من جامعة يويس إي بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٦م.

الخبرات العملية

شريك تنفيذي في شركة فاروق ومأمون تمر وشركاهما منذ عام ١٩٨٦م.

المناصب الأخرى

عضو مجلس إدارة الشركة العربية السعودية اليابانية للمنتجات الصيدلانية المحدودة (ساجا) منذ عام ١٩٨٦م، وعضو مجلس إدارة المركز الطبي الدولي منذ عام ١٩٨٦م وعضو مجلس إدارة الشركة العربية للمستحضرات الدوائية والحيوية المحدودة منذ عام ١٩٨٦م

المعتصم بالله محمد يوسف زينل على رضا (٤٩) عضو مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية

حصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من كلية مينلو الجامعية في كاليفورنيا في عام ١٩٨١م، كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١م.

الخبرات العملية

يشغل منصب العضو المنتدب لمستشفيات ومراكز المغربي منذ عام ١٩٩٧م كما شغل منصب الرئيس لشركة إيه إم أي العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٩٤م حتى ١٩٩٨م.

المناصب الأخرى

عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات الصناعية والتجارية

د. محمد علي حسن محمد علي أذوان (٥٨) عضو مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية

حصل على بكالوريوس الهندسة العامة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في عام ١٩٧٤م، كما حصل على درجة الماجستير في بحوث العمليات من جامعة ستانفورد في عام ١٩٧٦م ونال كذلك درجة الدكتوراه في هندسة النظم الاقتصادية من جامعة ستانفورد في عام ١٩٨٤م.

الخبرات العملية

عمل أستاذا مشاركا في جامعة الملك عبد العزيز لمدة (١٢) عام خلال الفترة من عام ١٩٨٥م حتى عام ١٩٨٧م. كما شغل عدة مناصب عليا في شركة صافولا منها منصب المدير العام للمشاريع الخاصة ومدير عام قسم التشغيل ونائب الرئيس للأعمال التجارية ونائب الرئيس للمالية بالمجموعة ونائب الرئيس للإندماج وتملك المشاريع.

المناصب الأخرى

عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة المصرية للسكر منذ عام ٢٠٠٥م وشركة صافولا لأنظمة التشغيل منذ عام ٢٠٠٥م والشركة المصرية للأسمدة منذ عام ٢٠٠٦م وشركة العزيزية للاستثمار منذ ٢٠٠٦م.

هشام أحمد محمد طاشكندي (٥١) عضو مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم تخصص كيمياء من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في عام ١٩٧٧م، كما حصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من نفس الجامعة في عام ١٩٧٩م.

الخبرات العملية

يشغل منصب مدير عام صندوق المؤمية منذ عام ٢٠٠٣م. تقلد منصب مدير عام شركة العزيزية للاستثمار التجاري خلال الفترة من عام ١٩٩٦م وحتى ٢٠٠٠م.

المناصب الأخرى

عضو مجلس إدارة شركة البحر الأحمر لخدمات الأسكان منذ عام ٢٠٠٧م.

طارق خالد عبد الله السليمان (٤٤) عضو مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية

حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة كلورادو الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٧م.

الخبرات العملية

يشغل منصب مدير عام شركة الصناعات الخفيفة منذ عام ١٩٩٥م وشركة خالد السليمان للنقل منذ عام ١٩٩٤م، كما يشغل منصب نائب المدير العام لمجموعة بن سليمان القابضة منذ عام ١٩٩٥م. شغل منصب مدير عام شركة السليمان إنترماركت خلال الفترة من ١٩٩١م حتى ١٩٩٥م. عمل في البنك السعودي الفرنسي بوظيفة مساعد مدقق خلال الفترة من ١٩٨٩م حتى ١٩٩١م وبوظيفة مدقق داخلي خلال الفترة من عام ١٩٨٧م حتى ١٩٨٩م.

المناصب الأخرى

عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الخفيفة منذ عام ١٩٩٥م.

٢-١١. الإدارة العليا

ستعمل الشركة على أداء مهامها بقيادة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي بالشركة مع فريق مصغر من أفراد الإدارة العليا يتمتع بقدرات عالية وهيكل تنظيمي يتمتع بالحس والتوجه التجاري وتعتبر هذه المزايا والخبرات عناصر أساسية في تقديم المنتجات والحلول المبتكرة المزمع تقديمها للعملاء.

وفي إطار الإلتزام المستمر بعملية السعودة يتوقع أن يتم استحداث عدد من المناصب الجديدة والمواقع الإدارية الأخرى من توابك مختلف مراحل توسع العمل وذلك لشغلها بواسطة مواطنين سعوديين. وللمزيد من التفاصيل الرجاء مراجعة الخطة المرسومة لتوفير الجهاز العامل بالشركة تحت القسم الخاص بالإدارة والأفراد.

شكل ١١-٢: فريق أعضاء الإدارة العليا للشركة

الاسم	المنصب	الجنسية	العمر
عامر فاروق ديه	الرئيس التنفيذي	بريطاني	٤٨
عزمي أنور الدين	كبير المديرين الماليين	سيريلانكي	٤٦
صالح التنير	كبير المديرين التشغيليين	لبناني	٥٠
شافي أسلم	سكرتير مجلس الإدارة	هندي	٤٣

المصدر: الشركة

فيما يلي السير الذاتية لأفراد الإدارة العليا:

عامر فاروق ديه (٤٨) الرئيس التنفيذي

المؤهلات العلمية والمهنية
عامر ديه حائز على بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأميركية في بيروت في عام ١٩٨١. هو زميل معهد المؤمّنين المعتمدين (CII) وجمعية المستشارين الماليين وحائز على شهادة FPC من (CII) في لندن عام ١٩٩٥.

الخبرات العملية

بدأ عامر ديه حياته العملية في ١٩٨١ مع شركة إعادة التأمين العربية Arab Re في بيروت وانتقل معها إلى إدارة مكتب إتصالها في لندن في ١٩٨٨. بعدها التحق بشركة Royal Ins عام ١٩٨٩ في دائرة التأمين على الحياة وعمل فيها حتى عام ١٩٩٢ حين انتقل إلى شركة إنترناشيونال إنشورنس سيرزفيسز وعمل فيها على تطوير الأعمال للشرق الأوسط حتى إلتحاقه بشركة Kay, Hockman & Patt Ltd KHP Ltd في عام ١٩٩٥. في عام ١٩٩٦ انشأ عامر ديه شركته الخاصة للوساطة في سوق لندن حيث أستمر بإدارتها حتى ١٩٩٩ عندما التحق بشركة SNIC في المملكة العربية السعودية كمدير لفرع المنطقة الشرقية حيث عمل حتى ٢٠٠٤ وانتقل منها إلى شركة AIG في مسقط - عمان كمدير عام للشركة في السلطنة وعاد منها إلى المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٦ كمدير عام لشركة أليكو AIG في المملكة حيث عمل حتى يوليو ٢٠٠٨ تاريخ تعيينه الرئيس التنفيذي للشركة الخليجية العامة للتأمين.

عزمي أنور الدين (٤٦) كبير المديرين الماليين

المؤهلات العلمية
حصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كولومبو عام ١٩٦٣ ولديه زمالة المعهد القانوني للمحاسبة الإدارية - المملكة المتحدة

الخبرات العملية

عمل منذ العام ١٩٩٢ في الشركة المتحدة للتأمين في كولومبو، سيريلانكا. التحق بشركة الخليج التعاونية للتأمين كرئيس للقسم المالي في عام ٢٠٠٠م.

صالح سليم التنير (٥٠) كبير المديرين التشغيليين

المؤهلات العلمية
حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية ببيروت عام ١٩٨١م ثم حاز على شهادة الماجستير في علوم ادارة الاعمال من كلية بيروت الجامعية عام ١٩٨٤م.

الخبرات العملية
بدأ حياته العملية في شركة اعادة التأمين العربية في سنة ١٩٧٩م حيث اكتسب خبرة في مجال اعادة التأمين وتدرج في العمل من قسم الحسابات الجارية ثم التدقيق الداخلي الى قسم الاكتتاب في اتفاقيات اعادة التأمين ، كما شارك في تأسيس المجمع العربي لاعادة التأمين. في عام ١٩٩٣ انتقل الى الشركة الفرنسية العربية للتأمين وإعادة التأمين حيث عمل حوالي السنتين في مجال التأمين المباشر وذلك قبل ان ينضم الى الشركة السعودية العامة للتأمين في جدة - المملكة العربية السعودية وذلك عام ١٩٩٦ ليعمل فيها مديراً لقسم الاكتتاب واعادة التأمين ومازال حتى الآن مديراً لفرع جدة ومسؤولاً عن ادارة اعمال الشركة

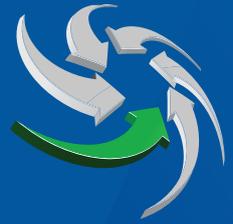
شافعي أسلم (٤٣) سكرتير مجلس الإدارة

المؤهلات العلمية
حاصل على بكالوريوس العلوم من الجامعة العثمانية بحيدر اباد (الهند) عام ١٩٨٠م.

الخبرات العملية
التحق بشركة السعودية العامة للتأمين منذ العام ١٩٨٩ كسكرتير تنفيذي وفي عام ٢٠٠٩م تم تعيينه لمنصب سكرتير مجلس الإدارة.

١٢

حوكمة الشركة



١٢. حوكمة الشركة

تلتزم إدارة الشركة بإتباع وتطبيق أعلى معايير الحوكمة والتي تتوافق تماماً مع كافة متطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. ويدرك مجلس الإدارة بأن الإدارة والرقابة الفاعلة تعد مؤشرات مهمة لنجاح الشركة. ويتأتى التزام الشركة بانتهاج أفضل معايير الحوكمة من خلال تطبيقها لإطار تنفيذي واضح للشفافية والإفصاح من أجل التأكد من أن مجلس الإدارة يعمل من أجل تحقيق أفضل المصالح للمساهمين ويقدم صورة حقيقية وواضحة وعادلة لأحوال الشركة المالية ونتائج عملياتها.

لدى الشركة تقسيم واضح للمسؤوليات بين الدور الإشرافي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة وتمشياً مع أفضل الأساليب الدولية المنتهجة في مجال الحوكمة فإن أربعة من أعضاء مجلس الإدارة سيكونون مستقلين غير تنفيذيين.

يتألف طاقم الإدارة العليا للشركة، والذي سيعمل تحت إمرة رئيس مجلس الإدارة، من فريق على قدر عالٍ من المهنية والخبرة والمهارة ومفوض تماماً بالصلاحيات التنفيذية الكافية لإدارة الشركة بطريقة فعالة في حدود التوجيهات المرسومة من قبل مجلس الإدارة.

لدى الشركة أنظمة وضوابط مراقبة داخلية فعالة، كما أن لديها جهاز مراجعة داخلية مجهز بأفراد على قدر عالٍ من المهنية للقيام بمراجعات مستقلة لكافة أقسام ومهام الشركة. وسيقوم مراجعوا الحسابات الخارجيين بتقديم تقرير سنوي إلى الشركة وخطاب إدارة سنوي عن نشاط الشركة.

فيما يلي ملخص لإطار عمل حوكمة الشركة المقترح:

الجمعية العامة للمساهمين: سيتم إبقاء المساهمين على علم بكافة التطورات المهمة في الشركة من خلال التواصل المكثف معهم وتوفير تقارير دورية عن الأداء المالي للشركة ونشر كافة الأخبار والمعلومات الهامة المتعلقة بالشركة وعملياتها وأدائها باستخدام وسائل اتصال عصرية متاحة وميسورة ومن خلال تشجيع مشاركة المساهمين الأفراد في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للشركة.

مجلس الإدارة: سيتولى مجلس الإدارة المسؤولية التامة عن تسيير الشركة من أجل توفير القيادة والمحافظة على نظام الرقابة الداخلية حتى تتم حماية مصالح مساهمي الشركة.

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي: ستكون هناك موجبات واضحة بشأن تقسيم المسؤوليات بين رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لضمان وجود توازن في تقاسم الصلاحيات والسلطات.

توازن المجلس: سيكون معظم أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين ولكل لضمان توفر الحياد والتوازن في عملية اتخاذ القرارات من قبل مجلس الإدارة.

تقديم المعلومات المالية والمعلومات الأخرى: سوف يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تزويد المساهمين بصورة واقعية وعادلة عن أداء الشركة المالي، بالإضافة إلى ذلك سيكون هناك آلية لضمان سلامة إنسياب كافة المعلومات ذات الصلة إلى مجلس الإدارة بالكيفية التي تمكنه من القيام بواجباته بفعالية تامة.

لجان مجلس الإدارة: سيكون مجلس الإدارة لجاناً لتمكينه من أداء مهامه بشكل أفضل وأكثر كفاءة، وسوف يتقيد المجلس في تشكيل هذه اللجان بما تقتضيه لائحة حوكمة الشركات.

١٢.١- اللجنة التنفيذية

يتم تعيين اللجنة التنفيذية لتتولى مهام الإدارة اليومية لأعمال الشركة وسيخول مجلس الإدارة اللجنة التنفيذية بكافة صلاحيات مجلس الإدارة التي يمكن تفويضها لها لتؤدي مهامها وفقاً لعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي والقوانين المعمول بها في هذا الصدد، شريطة أن تمارس اللجنة التنفيذية الصلاحيات التي فوضت بها على النحو الذي يتماشى مع السياسات والإجراءات العامة للشركة وأية قرارات أو توجيهات محددة يفرضها عليها مجلس الإدارة. ستقوم اللجنة التنفيذية بتقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المهام المناطة بها وممارستها لهذه الصلاحيات المفوضة.

تشمل اللجنة التنفيذية الأعضاء التالية أسماؤهم :

- فصلاً راجع القسم (1-11). أعضاء مجلس الإدارة
- ١) جمال بن عبدالله بن محمد الدباغ
 - ٢) سعود بن عبدالعزيز بن عبدالله السليمان
 - ٣) محمد حسني جزيل
 - ٤) المعتمد بالله بن محمد بن يوسف علي رضا

٢-١٢. لجنة الاستثمار

سوف يتم تعيين لجنة للاستثمار والتي سوف تكون مسؤولة عن إدارة المحفظة الاستثمارية للشركة. سوف تقوم اللجنة بصياغة ووضع وتنفيذ سياسات الاستثمار وفقاً لأنظمة مؤسسة النقد ذات الصلة بتخصيص الإستثمارات. سوف يتم تعيين رئيس اللجنة وأعضاءها من قبل مجلس الإدارة. سوف تكون اللجنة مسؤولة عن التأكد من الالتزام بالأهداف الاستراتيجية العامة وبسياسات الاستثمار الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وبكافة القوانين والأنظمة السارية.

تشمل لجنة الاستثمار الأعضاء التالية أسماؤهم:

- فصلاً راجع القسم (1-11). أعضاء مجلس الإدارة
- ١) سعود بن عبدالعزيز بن عبدالله السليمان
 - ٢) أيمن بن مأمون بن محمد تمر
 - ٣) محمد بن علي بن حسن بن اخوان
 - ٤) ماجد بن ضياء الدين بن فضل كريم
 - ٥) هاشم بن أحمد بن محمد طاشكندي

٣-١٢. لجنة المراجعة

سوف تقوم الشركة بتعيين لجنة مراجعه مكونة من ما لا يقل عن ثلاثة أعضاء واحد منهم على الأقل متخصص لديه خلفية وخبرة في الأمور المالية والمحاسبية، وسيقوم مجلس الادارة بتعيين رئيس وأعضاء لجنة المراجعة.

سيقوم مجلس الإدارة في كل سنة، بدراسة توصيات لجنة المراجعة، وتقييم نظام عملها وسلطاتها. ومن بين المسؤوليات التي ستضطلع بها لجنة المراجعة ما يلي:

- الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة.
- دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
- دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم وبراى عند التوصية بالتعيين التأكد من إستقلاليتهم.
- متابعة أعمال المحاسبين القانونيين وإعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
- دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وابداء ملحوظاتها عليها.
- دراسة ملحوظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.
- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

تشمل لجنة المراجعة الاعضاء التالية اسمائهم:

- فضلاً راجع القسم (1-11). أعضاء مجلس الإدارة
- ١) محمد حسني جزيل
 - ٢) أيمن بن مأمون بن محمد تمر
 - ٣) محمد بن علي بن حسن بن اخوان
 - ٤) هاشم بن أحمد بن محمد طاشكندي
 - ٥) طارق خالد عبد الله السليمان

٤-١٢. لجنة الترشيحات والمكافآت

نظام الذي يتم إقراره من قبل مجلس الإدارة. يتم تعيين رئيس لجنة المكافآت والترشيحات وأعضاءها الآخرين من قبل مجلس الإدارة.

- سيقوم مجلس الإدارة بمراجعة ودراسة توصيات اللجنة بشأن الترشيحات والمكافآت كما يقوم بمراجعة وتقييم نظام عمل اللجنة سنوياً. ومن بين المسؤوليات التي ستضطلع بها لجنة المكافآت والترشيحات ما يلي:
- التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة مع مراعاة عدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بجريمة مخلة للشرف والأمانة.
 - المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت الذي يلزم أن يخصصه العضو لأعمال مجلس الإدارة.
 - مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.
 - تحديد جوانب العضف والقوة في مجلس الإدارة، وإقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.
 - التأكد بشكل سنوي من إستقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
 - وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، ويراعى عند وضع تلك السياسات استخدام معايير ترتبط بالأداء.

تشمل لجنة المراجعة الاعضاء التالية اسمائهم:

- فضلاً راجع القسم (1-11). أعضاء مجلس الإدارة
- ١) جمال بن عبدالله بن محمد الدباغ
 - ٢) حسن عبد القادر محمد الفضل
 - ٣) طارق خالد عبد الله السليمان
 - ٤) المعتصم بالله بن محمد بن يوسف علي رضا
 - ٥) ماجد بن ضياء الدين بن فضل كريم

٥-١٢. الأعضاء المستقلون غير التنفيذيين

من أجل ضمان التحسين المستمر لممارسات الحوكمة في الشركة، سيتم تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة يمثلون مصلحة الجمهور لضمان توفر الحياد والتوازن في عملية إصدار القرارات من قبل مجلس الإدارة. وهؤلاء الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين لا يشغلون أية مناصب في الشركة خلاف كونهم أعضاء في مجلس الإدارة ولا تربطهم أي صلة بالمساهمين المؤسسين أو المساهمين المالكين لحصص مسيطرة فيها من شأنها التأثير على قدرتهم في اتخاذ قرارات محايدة ومستقلة.

٦-١٢. عقود خدمة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين

لقد أبرم بعض أفراد الإدارة العليا وكبار التنفيذيين عقود خدمة محددة المدة مع الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين تتضمن شروط توظيفهم ومخصصاتهم ومن المتوقع أن تتبع الشركة نفس الهيكلة في أعقاب تأسيسها.

٧-١٢. إقرارات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا ومدير الشؤون المالية وسكرتير مجلس الإدارة

يقر أعضاء مجلس الإدارة والعضو المنتدب وسكرتير مجلس الإدارة لغاية تاريخ هذه النشرة ، وباستثناء ما تم الإفصاح عنه في موضع آخر، بما يلي:

- بأنهم لم يشهروا، في أي وقت من الأوقات، إفلاسهم ولم يخضعوا لأي إجراءات أو دعاوى إفلاس.
- ليست لديهم ولا لأي من أقربائهم أو تابعيهم أو منسوبيهم أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في الأسهم أو أدوات الدين الخاصة بالشركة.
- ليس لديهم أو لأي من أقاربهم أو تابعيهم أي مصالح مادية في أي عقد أو ترتيب خطي أو شفوي ساري المفعول أو محتمل له علاقة هامة بنشاط الشركة، في وقت صدور نشرة الإصدار هذه.
- عدم وجود أي تغيير جوهري سلبي في الوضع المالي أو النشاط التشغيلي أو في رأس مال شركة الشركة السعودية العامة للتأمين – البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين – البحرين للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨م و٢٠٠٧م و٢٠٠٦م، وذلك حتى تاريخ إعداد هذه النشرة.
- ليس لدى الشركة حتى تاريخه أي نشاط تجاري قائم خارج المملكة العربية السعودية.
- ليس لدى الشركة حتى تاريخه أي شركات أخرى تابعة لها عاملة خارج المملكة العربية السعودية.

عملاً بأحكام المادة (٧١) من نظام الشركات، لا تقدم الشركة أي قروض نقدية أي كان نوعها لأي من أعضاء مجلس إدارتها كما إنها لا تقدم أي ضمانات لأي قروض يحصل عليها أي من أعضاء المجلس من الغير.

كما إن وثائق تأسيس الشركة وسياساتها لا تنص على منح أي صلاحية تخول أي عضو بالتصويت على أي عقد أو عرض يكون له مصلحة مادية فيه أو تمكنه من التصويت على أي تعويض أو مكافأة يخصه أو تجيز له الاقتراض من الشركة.

٨-١٢. تضارب المصالح

وفقاً للمادة (٦٩) من نظام الشركات والمادة (١٨-أ) من لائحة حوكمة الشركات، لا يجوز لعضو مجلس الإدارة، بغير ترخيص من الجمعية العامة يجدد كل سنة، أن تكون له أي مصلحة، مباشرة أو غير مباشرة، في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، ويستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المنافسة العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل. وعلى عضو مجلس الإدارة أن يبلغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، ولا يجوز للعضو ذي المصلحة الاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن. ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها ويرفق بهذا التبليغ تقريراً خاصاً من المحاسب القانوني.

ووفقاً للمادة (٧٠) من نظام الشركات والمادة (١٨-ب) من لائحة حوكمة الشركات، لا يجوز لعضو مجلس الإدارة، بغير ترخيص من الجمعية العامة يجدد كل سنة، أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر في أحد فروع النشاط الذي تزاوله وإلا كان للشركة أن تطالبه بالتعويض أو أن تعتبر العمليات التي باشرها لحسابه الخاص قد أجزيت لحسابها.

ووفقاً للمادة (٧١) من نظام الشركات والمادة (١٨-ج) من لائحة حوكمة الشركات، لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده واحد منهم مع الغير.

كما لا يجوز أن يقوم رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة بالتصويت على أي قرارات تتعلق بأجورهم ومخصصاتهم.

٩-١٢. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

تقدم لجنة التعويضات والمكافآت مقترحاتها بشأن مكافآت المدراء التنفيذيين وكبار المدراء في الشركة والتي

يتم إقرارها من قبل الجمعية العامة العادية طبقاً للنظام الأساسي للشركة وفي حدود ما ينص عليه نظام الشركات ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني وكافة الأنظمة واللوائح الأخرى السارية.

وفقاً لنصوص النظام الأساسي للشركة سوف يتقاضى رئيس مجلس الإدارة مكافأة سنوية تبلغ ١٨٠,٠٠٠ ريال، أما بالنسبة لأعضاء المجلس الآخرين فإن مكافأة كل منهم تبلغ ١٢٠,٠٠٠ ريال سنوياً. وبالإضافة إلى المكافأة السنوية سوف يتقاضى رئيس المجلس والأعضاء الآخرين مبلغ ٣,٠٠٠ ريال مقابل حضورهم كل اجتماع للمجلس و١,٥٠٠ ريال مقابل حضورهم كل اجتماع من اجتماعات اللجنة التنفيذية بالإضافة إلى النفقات الفعلية التي يتحملونها من أجل حضور اجتماعات المجلس أو اللجنة التنفيذية بما في ذلك مصروفات السفر والإقامة والإيواء على ألا يزيد مجموع المبالغ المدفوعة للرئيس وأعضاء المجلس عن ٥٪ من صافي أرباح الشركة.

ستزود الشركة كافة المساهمين بتفاصيل المكافآت والتعويضات المقترح دفعها لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة قبل انعقاد اجتماع الجمعية العامة المقرر التصويت فيه على هذه المكافآت والتعويضات كما ستقوم الشركة كذلك بالحصول على موافقة الجمعية العامة على شروط وأحكام المكافآت والتعويضات المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء التنفيذيين والتي لا يحق للأعضاء والموظفين المعنيين التصويت عليها. يتوقف تعديل قيمة التعويضات المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة على موافقة الجمعية العامة غير العادية.

وباستثناء ما تم الإفصاح عنه في هذه النشرة، لا توجد أية اتعاب إحالة أو عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو حصة من ريع صاحب امتيازات ممنوحة أو عوض نقدي أو غير نقدي منحتها الشركة خلال السنتين السابقتين مباشرة قبل تاريخ نشرة الإصدار هذه فيما يتعلق بإصدار أو بيع أية أوراق مالية أو تنفيذ عقده من قبل الشركة.

١٠-١٢ الموظفون

نظراً لأن الشركة لا تزال تحت التأسيس فإنها لم تقم حتى تاريخه بتوظيف أي عمالة ولكنها تنوي إستيعاب موظفي الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين الذي يتمتعون بخبرة عالية في مجال التأمين. تهدف سياسة الشركة إلى توظيف أفراد على قدر عالٍ من التأهيل والكفاءة لضمان توفير مستويات عالية من المهنية والإحترافية والتقييد بالأنظمة المعمول بها.

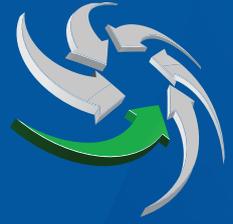
حسب نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، فإن الشركة مطالبة بتحقيق نسبة سعودة تبلغ ثلاثون بالمائة (٣٠٪) من إجمالي الموظفين بنهاية السنة الأولى بعد تأسيسها. وتثق إدارة الشركة من سهولة تحقيق ذلك نظراً لأن الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين واللتين تنوي الشركة الاستحواذ على محفظتيهما لديهما ٢١.٧٪ و ٣٠٪ من الموظفين السعوديين على التوالي وتبلغ النسبة المجتمعة للشركتين معاً ٢٦,١٪ وهو نسبة مقبولة قياساً بمتطلبات مكتب العمل.

تعتمد الشركة الوصول بنسبة العمالة السعودية إلى ٣٠٪ بنهاية السنة الأولى بعد تأسيسها ومن ثم تقوم بالزيادة التدريجية في أعداد الموظفين السعوديين لتصل نسبة السعودة إلى ٥٠٪ بنهاية السنوات الخمس الأولى من التشغيل.

تزمع الشركة تعيين موظفين مؤهلين يتمتعون بقدر عالٍ من النزاهة. تؤمن إدارة الشركة بأن نجاحها المستقبلي سوف يعتمد، على قدرتها على جذب العاملين المؤهلين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم. وعلاوة على توظيفها أفراداً مؤهلين، فإن الشركة ستعد برامج تدريب مصممة لتعزيز قاعدة المعرفة والمهارات لديهم بالطريقة التي يمكن أن تساعد في خدمة عملائها بشكل أفضل وتقوية أدائها المالي وإيجاد ثقافة تقوم على التجاوب والتفاعل في الشركة.

١٣

سياسة توزيع
أرباح الأسهم



١٣. سياسة توزيع أرباح الأسهم

تعتزم الشركة توزيع أرباح الأسهم من صافي الأرباح السنوية بعد سداد الزكاة والضرائب المستحقة، وسيتم احتسابها من صافي ربح الشركة بعد تجنيب حصة أصحاب الوثائق من الأرباح. غير أنه يشترط على الشركة، قبل دفع أرباح الأسهم، أن تخصص مبلغاً يعادل عشرين (٢٠٪) بالمائة من صافي الأرباح بعد سداد الزكاة وتحوله إلى الاحتياطات النظامية. ويجوز للجمعية العمومية العادية وقف هذا الخصم عندما تبلغ الاحتياطات النظامية قيمة كامل رأسمال الشركة المدفوع.

سوف يعتمد أي إعلان لتوزيع أرباح الأسهم على إيرادات الشركة ووضعها المالي ووضع الأسواق والمناخ الاقتصادي العام وغير ذلك من العوامل الأخرى بما فيها تحليل الفرص الاستثمارية واحتياجات إعادة الاستثمار والاحتياجات النقدية والرأسمالية والتوقعات المستقبلية للأعمال وتأثير توزيع الأرباح على وضع الشركة بالنسبة للزكاة، بالإضافة إلى اعتبارات نظامية أخرى.

وبالرغم من أن الشركة تنوي توزيع أرباح أسهم سنوية على المساهمين، إلا أنها لا تقدم أي ضمان بأن يحدث أي توزيع فعلي لأية أرباح أسهم في أية سنة معينة ولا أي ضمان بشأن المبلغ الذي سيتم توزيعه في أي سنة معينة في المستقبل.

كما يخضع توزيع أرباح الأسهم لقيود معينة ورد ذكرها في النظام الأساسي للشركة (فضلاً راجع قسم «ملخص النظام الأساسي للشركة»)، علماً بأن الأسهم المطروحة للاكتتاب سوف تستحق استلام نصيبها من الأرباح التي تعلنها الشركة من تاريخ بداية فترة طرح الأسهم للاكتتاب والسنوات المالية التي تليها.

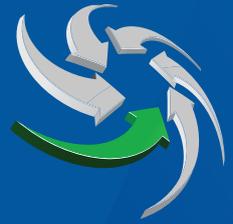
ووفقاً للتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد بخصوص طريقة سداد تكلفة الاستحواذ على المحفظة التأمينية من قبل الشركات السعودية التي تعتزم القيام بالاستحواذ والتي يتم ترخيصها لمزاولة أعمال التأمين التعاوني ويتم تأسيسها حسب مقتضيات نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، فإنه يجب دفع ٥٠٪ من تكلفة الاستحواذ بواسطة الشركة الخليجية العامة للتأمين إلى مساهمي الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين فور القيام بالاستحواذ، على أن يتم دفع الـ ٥٠٪ المتبقية من أرباح الشركة السنوية من خلال دفعات على النحو التالي:

- يتم تحديد قيمة الدفعات كنسبة من الأرباح يتم تحديدها من قبل مؤسسة النقد بعد الاتفاق مع الشركة الخليجية العامة للتأمين، مع الأخذ في الاعتبار الخطة الاستراتيجية للشركة التي تم تقديمها إلى مؤسسة النقد.
- سيتم تحديد الفترة الزمنية التي سيتم خلالها سداد الدفعات المتبقية من تكلفة الاستحواذ.
- الحد الأقصى الذي يمكن سداه في كل عام يجب ألا يزيد عن ٥٠٪ من الأرباح التي يتم تحقيقها في ذلك العام.
- المبلغ الإجمالي الذي سيتم دفعه كتكلفة للاستحواذ سوف يأخذ بعين الاعتبار التغيير في القيمة تبعاً لعامل الوقت.
- إذا لم تحقق الشركة أي أرباح في سنة معينة، فإنه لن يتم دفع أي مبلغ خلال تلك السنة، ولا يمكن دفع أي مبلغ مقابل الاستحواذ باستخدام الأرباح المبقاة من السنوات السابقة.
- يجب الحصول على موافقة مؤسسة النقد قبل دفع أي مبلغ مقابل الاستحواذ.

مما سبق يتضح أن دفع أية أرباح لمساهمي الشركة الخليجية العامة للتأمين يتوقف على وفاء الشركة بالتزاماتها لدفع الـ ٥٠٪ المتبقية من تكلفة الاستحواذ.

١٤

المعلومات المالية



١٤. المعلومات المالية

١٤-١. مقدمة

قام مكتب أرنست ويونغ بفحص التوقع المالي والذي يشمل قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني (شركة مساهمة سعودية تحت التأسيس) كما في ١ يناير ٢٠١٠م (التاريخ المتوقع لبدء النشاط)، والمعدة من قبل الشركة. وقد شمل الفحص، الذي تم وفقاً لمعيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الإجراءات التي تعتبر ضرورية لتكوين درجة معقولة من الاقتناع تمكن من إبداء الرأي حول إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية والافتراضات التي أعدت على أساسها هذه القائمة.

ويرى أرنست ويونغ أن قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة قد تم عرضها والافصاح عنها طبقاً لمعيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وإن الافتراضات التي بنيت عليها تشكل أساساً معقولاً للتوقعات الصادرة عن الإدارة.

ونظراً لأن الأحداث والظروف في كثير من الأحيان قد لا تحدث كما تم توقعها، فمن الطبيعي أن توجد اختلافات بين المتوقع والنتائج الفعلية، وبناءً عليه فإن المركز المالي المستقبلي قد لا يتحقق حيث قد تنتج اختلافات جوهرية بينه وبين المركز المالي الفعلي.

إن مناقشة وتحليل قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة الخليجية العامة للتأمين مبنية على ويجب أن تقرراً مقرونة مع قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة للفترة المنتهية في ١ يناير ٢٠١٠م والايضاحات الملحقة بها والتي تم فحصها والإطلاع عليها من قبل أرنست ويونغ والمضمنة في قسم آخر من نشرة الإصدار هذه. وتشتمل هذه المناقشة والتحليلات لقائمة المركز المالي المستقبلي للشركة الخليجية العامة للتأمين على بيانات ذات طبيعة مستقبلية تنطوي على عدد من المخاطر والتوقعات غير المؤكدة وقد تختلف البيانات الفعلية للشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بشكل جوهري عن تلك المتوقعة في هذه الرؤية المستقبلية نتيجة لبعض العوامل الواردة ضمن هذه المناقشة أو في مواضع أخرى من هذه النشرة خصوصاً قسم «عوامل المخاطرة».

١٤-٢. إقرار مجلس الإدارة بشأن المعلومات المالية

يقر أعضاء مجلس الإدارة المقترحون بأنه قد تم استخراج كافة المعلومات المالية المدرجة في نشرة الإصدار من قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة للفترة المنتهية في ١ يناير ٢٠١٠م (التاريخ المتوقع لبدء النشاط)، دون إجراء أي تعديل جوهري عليها، وأنه تم إعداد وفحص قائمة المركز المالي المستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

كما يقر أعضاء مجلس الإدارة بعدم وجود أي تغيير جوهري سلبي في الوضع المالي للشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني حتى تاريخ نشرة الإصدار هذه. وقد راجعت الشركة التدفقات النقدية المحتملة التي تحتاجها الشركة لأعمالها في الاثني عشر شهراً القادمة وترى الشركة بأنه سيكون لديها من الموارد المالية ما يكفي لتغطية متطلبات رأس المال العامل خلال هذه الفترة.

١٤-٣. أهم السياسات المحاسبية

تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بناءً على مبدأ التكلفة التاريخية وباستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي وعلى أساس مبدأ استمرارية العمليات. وقد تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

٤-٤. قائمة المركز المالي المستقبلية

يتضمن الجدول التالي التفاصيل الخاصة بالموجودات والمطلوبات المستقبلية وحقوق المساهمين كما في ١ يناير ٢٠١٠م (التاريخ المتوقع لبدء النشاط):

شكل رقم (١٤-١): قائمة المركز المالي المستقبلية

المبلغ بالآلاف الريالات	القوائم المالية المستقبلية في ١ يناير ٢٠١٠م
	موجودات متداولة
١٢٠,٠٠٠	النقدية المتوقعة من المساهمين المؤسسين
٨٠,٠٠٠	النقدية المتوقعة من الاكتتاب العام
٢٠٠,٠٠٠	مجموع الموجودات المتداولة
	موجودات غير متداولة
٢٦,٢٠٧	مصاريف ما قبل التأسيس
٢٦,٢٠٧	مجموع الموجودات غير المتداولة
٢٢٦,٢٠٧	مجموع الموجودات
	المطلوبات وحقوق المساهمين
	مطلوبات متداولة
٢٦,٢٠٧	المطلوب إلى جهة ذات علاقة
٢٦,٢٠٧	إجمالي المطلوبات المتداولة
	حقوق المساهمين
١٢٠,٠٠٠	رأس المال المدفوع من قبل المساهمين المؤسسين
٨٠,٠٠٠	رأس المال المتوقع من الاكتتاب العام
٢٠٠,٠٠٠	مجموع حقوق المساهمين
٢٢٦,٢٠٧	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

المصدر: القوائم المالية المستقبلية للشركة

٤-٥. مصاريف ما قبل التأسيس

تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني بناءً على مبدأ التكلفة التاريخية وباستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي وعلى أساس مبدأ استمرارية العمليات. وقد تم إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

شكل رقم (١٤-٢): مصاريف ما قبل التأسيس

المبلغ بالآلاف الريالات	مصاريف التأسيس
٢٢٠	رسوم نظامية
٥,٠٨٨	أتعاب مهنية ^١
٣,٠٠٠	مصاريف طرح الاكتتاب ^٢
٥,٦٨٠	أعباء مالية ^٣
٣,٧٩٩	ديكور المكتب
١,٢٥٠	أتعاب أمن المعلومات (العلم)
٧,١٧٠	أخرى ^٤
٢٦,٢٠٧	المجموع

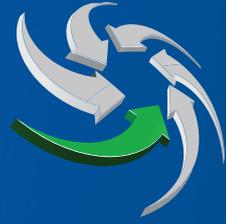
المصدر: القوائم المالية المستقبلية للشركة

يمثل المبلغ المطلوب إلى جهة ذات علاقة والمساهمين المؤسسين والبالغ قدره ٢٦,٢٠٧,٠٠٠ ريال سعودي قيمة المصاريف المتكبدة من الشركة السعودية العامة للتأمين وشركة الخليج التعاونية للتأمين، وهي شركات ذات علاقة، ومساهم مؤسس، وذلك بالنيابة عن الشركة قبل التأسيس.

١ تشمل مصاريف الخدمات الاستشارية القانونية، الإكوتارية، والمحاسبية. ٢ تشمل مصاريف المتعهد بالتغطية، البنوك المستلمة، والطباعة والإعلانات. ٣ تشمل مصاريف إصدار ضمانات بنكية. ٤ تشمل الرواتب ومصاريف شراء أنظمة تقنية المعلومات وأتعاب استشارية أخرى.

١٥

استخدام متحصلات
الاكتتاب



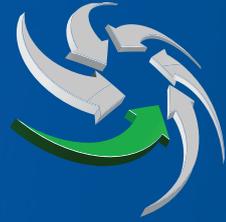
١٥. استخدام متحصلات الاكتتاب

تقدر إجمالي متحصلات الاكتتاب بحوالي (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانون مليون ريال سعودي، يخصم منها حوالي (٩,٣٣٨,٠٠٠) ريال سعودي لتغطية أتعاب ومصاريف الاكتتاب العام، والتي تشمل أتعاب كل من المستشار المالي والمستشار القانوني للاكتتاب والمحاسبين المعدين للتقارير ومصاريف البنوك المستلمة ومصاريف التسويق والطبع والتوزيع والمصاريف الأخرى المتعلقة بالاكتتاب. ستحصل الشركة على صافي متحصلات الاكتتاب البالغة (٧٠,٦٦٢,٠٠٠) ريال سعودي، وسوف لن يحصل المساهمون المؤسسون على أي جزء من تلك المتحصلات.

مع مراعاة أي قيود تفرض من قبل مؤسسة النقد، فإن الشركة تنوي استخدام جزء من صافي متحصلات الاكتتاب العام ومساهمات المساهمين المؤسسين في رأس المال كمقابل لإنهاء عملية الاستحواذ على محفظة أصول الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين، بينما يتم استخدام المبلغ المتبقي للوفاء بمتطلبات رأس المال العامل والأغراض العامة الأخرى للشركة رهناً بالشروط والمتطلبات التنظيمية حيث تتم المحافظة على هامش الملاءة حسب متطلبات نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والمحافظة على الحد الأدنى المطلوب من رأس المال وسوف تتحمل الشركة كافة المصاريف المتعلقة بالاكتتاب العام.

١٦

وصف الأسهم



١٦. وصف الأسهم

١٦-١. رأس المال

يبلغ رأس مال الشركة (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتا مليون ريال سعودي، مقسم إلى (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرين مليون سهم بقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات سعودية للسهم وجميعها أسهم نقدية. اكتتب المساهمون المؤسسون بمقدار (١٢,٠٠٠,٠٠٠) إثنا عشر مليون سهم من أسهم الشركة بقيمة إجمالية (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وعشرون مليون ريال، ودفعوا قيمتها بالكامل وتم إيداعها البنك السعودي الهولندي. وسيتم طرح الأسهم الباقية وعددها ثمانية ملايين (٨,٠٠٠,٠٠٠)، بقيمة إجمالية قدرها (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانون مليون ريال على الجمهور للاكتتاب العام من خلال هذا الاكتتاب.

يجوز للجمعية العامة غير العادية، بعد التثبت من الجدوى الاقتصادية وبعد دفع كامل رأس المال الأصلي وبعد موافقة الجهات المختصة بما فيها مؤسسة النقد العربي السعودي، أن تتخذ قراراً بزيادة رأس مال الشركة مرة واحدة أو عدة مرات بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية للأسهم الأصلية (حسبما تسمح به نصوص نظام الشركات ومتطلبات هيئة السوق المالية). ويبين القرار طريقة زيادة رأس المال، وينص على أن يكون للمساهمين المؤسسين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة الصادرة. وتوزع تلك الأسهم الجديدة على هؤلاء المساهمين الأصليين الذين أبدوا رغبتهم في الاكتتاب بها بنسبة ما يملكونه من أسهم أصلية في الشركة بشرط ألا يتجاوز عدد الأسهم الجديدة التي توزع عليهم العدد الذي طلبوه من الأسهم الجديدة. ويوزع الباقي من الأسهم الجديدة على المساهمين الأصليين الذي طلبوا أكثر من نسبة مساهمتهم بطريقة متناسبة مع حصصهم النسبية في الشركة على ألا يتجاوز إجمالي ما يوزع عليهم العدد الذي طلبوه من الأسهم الجديدة، وتطرح ما يتبقى من الأسهم الجديدة للاكتتاب العام.

يجوز للشركة، وبناء على أسس ومبررات معقولة تتعلق بالأعمال وبعد الحصول على موافقة وزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة سوق المال تخفيض رأس مال الشركة إذا تقرر بأنه زاد عن حاجاتها أو إذا منيت الشركة بخسائر. ويتعين ان يتم ذلك التخفيض بموجب قرار صادر من الجمعية العامة غير العادية. ويتم إصدار هذا القرار وفقاً لأحكام نظام الشركات وبعد ذكر الأسباب التي استندت عليها التوصية بالتخفيض والواردة في تقرير مدقق الحسابات وعن الالتزامات التي على الشركة الوفاء بها وأثر التخفيض في تلك الالتزامات. ويبين القرار طريقة إجراء هذا التخفيض. وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في جريدة يومية توزع في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة، فإذا اعترض أحد الدائنين وقدم إلى الشركة مستندات اثبات دينه في الميعاد المذكور وجب على الشركة أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو أن تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان تاريخ استحقاق سداده سيحل في وقت أجل.

١٦-٢. الأسهم

تكون الأسهم اسمية ولا يجوز أن تصدر بأقل من قيمتها الاسمية. والسهم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة فإذا تملكه أشخاص عديدون وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المتصلة بالسهم ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم ويخضع نقل ملكية السهم للقواعد واللوائح والتعليمات الصادرة عن هيئة السوق المالية.

تكون اسهم الشركة قابلة للتداول وتخضع للأنظمة واللوائح المطبقة على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية «تداول» ويعتبر أي تداول لا يتفق مع تلك الأحكام لاغياً.

١٦-٣. حقوق المساهمين

يعطي كل سهم مالكة حقوقاً متساوية في أصول الشركة وأرباح أسهمها، إضافة إلى حق حضور اجتماعات

الجمعيات العامة بالأصالة أو بالوكالة والتصويت فيها، شريطة أنه في حالة التصويت في الجمعية العمومية على تعيين أعضاء مجلس الإدارة يطبق فرز الأصوات على أساس نظام التصويت التراكمي.

٤-١٦. حقوق التصويت

لكل مساهم يمتلك عشرين (٢٠) سهماً أو أكثر الحق في حضور الجمعيات العمومية، بالأصالة أو بالوكالة، وللمساهم أن يفوض عنه مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة أو كبار موظفي الشركة في حضور الجمعية العامة نيابة عنه. وتحسب الأصوات في اجتماع الجمعيات العمومية العادية وغير العادية على أساس صوت واحد لكل سهم ممثل في الاجتماع، شريطة أنه في حالة التصويت على تعيين أعضاء مجلس الإدارة يطبق فرز الأصوات على أساس نظام التصويت التراكمي.

تصدر قرارات الجمعية العامة التأسيسية والجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة لأصوات الأسهم الممثلة في الاجتماع.

كما تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي أصوات الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها الأساسي أو باندماج الشركة أو دمجها في شركة أو مؤسسة أخرى، وحينها لا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية أصوات ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

٥-١٦. الجمعية العامة للمساهمين

تعتبر الجمعية العامة المكونة تكويناً صحيحاً وتنعقد أصولاً بأنها تمثل جميع المساهمين وتنعقد في المدينة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة.

يجوز أن تنعقد اجتماعات الجمعيات العمومية للمساهمين إما عادية أو غير عادية. وفيما عدا الأمور التي تختص بها الجمعية العامة غير العادية، تختص الجمعية العامة العادية بالنظر في جميع الأمور المتعلقة بالشركة، ويتعين أن ينعقد اجتماعها مرة على الأقل في السنة خلال الستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية للشركة. كما يجوز دعوة جمعيات عامة عادية أخرى للانعقاد كلما دعت الحاجة لذلك.

تتمتع الجمعية العامة غير العادية بصلاحيات تعديل نظام الشركة الأساسي باستثناء النصوص التي لا يمكن تعديلها نظاماً، ولها أن تصدر قرارات في الأمور التي تدخل ضمن اختصاص الجمعية العامة العادية أو المتعلقة بها وذلك بنفس الشروط والأوضاع المقررة للجمعية الأخيرة.

لا يعتبر اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون خمسين في المائة (٥٠٪) على الأقل من رأس مال الشركة، فإذا لم يتوفر هذا النصاب القانوني في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ لينعقد خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للاجتماع السابق وتوجه الدعوة بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٨٨) من نظام الشركات ويعتبر الاجتماع الثاني الذي يعقد خلال ٣٠ يوماً من الاجتماع الأول اجتماعاً صحيحاً أيّاً كان عدد المساهمين الحاضرين فيه.

ولا يعتبر اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون خمسين في المائة (٥٠٪) على الأقل من رأس مال الشركة، فإذا لم يتوفر ذلك العدد المحدد من المساهمين الحاضرين في الاجتماع الأول وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ لينعقد خلال الثلاثين (٣٠) يوماً التالية للاجتماع السابق ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون ربع رأس المال على الأقل.

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة، أو من يمثله في حالة غيابه، وتعين الجمعية العامة أمين سر للاجتماع ومسؤول عن جمع وفرز الأصوات. يحضر باجتماع الجمعية محضر يتضمن أسماء المساهمين الحاضرين بشخصهم أو بممثلين عنهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم وعدد الأصوات المقررة لها والقرارات التي اتخذت وعدد الأصوات التي وافقت على كل قرار أو خالفته وخلاصة وافية للمناقشات التي دارت في الاجتماع. وتدون

المحاضر بصفة منتظمة عقب كل اجتماع في سجل خاص يوقعه رئيس الاجتماع وأمين سره ومسؤول جمع وفرز الأصوات.

٦-٦. مدة الشركة

مدة الشركة تسعة وتسعون (٩٩) سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها، ويجوز دائماً إطالة مدة الشركة بقرار تصدره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل بعد الحصول على موافقة الجهات المختصة.

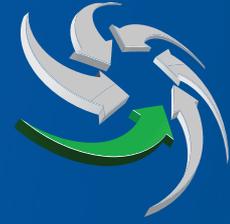
حل الشركة وتصفيتهما: عند انتهاء مدة الشركة أو في حال تم حلها قبل الأجل المحدد تقرر الجمعية العامة غير العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتقوم بتعيين مصفياً واحداً أو أكثر وتحدد صلاحياتهم وأتعابهم.

وتنتهي صلاحيات مجلس الإدارة بانقضاء مدة الشركة، ومع ذلك يستمر المجلس متحملاً لمسؤولياته في إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي، وتبقى للأجهزة الادارية في الشركة اختصاصاتها وصلاحياتها بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات وصلاحيات المصفي.

وفي حالة تصفية الشركة، يجب حماية حقوق الأطراف في فائض عمليات التأمين والاحتياطيات المتراكمة وفقاً لنظام الشركة الأساسي.

١٧

ملخص النظام
الأساسي للشركة



١٧. ملخص النظام الأساسي للشركة

وافقت هيئة الخبراء بمجلس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء على النظام الأساسي للشركة الذي يتضمن بنوداً معينة تم تلخيصها أدناه . تجدر الإشارة إلى أنه ولا يجب الاعتماد على هذا الملخص عوضاً عن الوثيقة الكاملة والأصلية للنظام الأساسي والتي يمكن الاطلاع عليها في المكتب الرئيسي للشركة.

١٧-١. اسم الشركة

الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني «شركة مساهمة سعودية».

١٧-٢. أغراض الشركة

هو القيام - وفقاً لأحكام نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية والأنظمة والقواعد السارية في المملكة العربية السعودية - بمزاولة أعمال التأمين التعاوني وكل ما يتعلق بهذه الأعمال من إعادة تأمين أو توكيلات أو تمثيل أو مراسلة أو وساطة وللشركة أن تقوم بجميع الأعمال التي يلزم القيام بها لتحقيق أغراضها سواء في مجال التأمين أو استثمار أموالها وأن تقوم بتملك وتحريك الأموال الثابتة والنقدية أو بيعها أو استبدالها أو تأجيرها بواسطتها مباشرة أو بواسطة شركات تؤسسها أو تشتريها أو بالاشتراك مع جهات أخرى.

ويجوز للشركة أن تمتلك أو أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو الأعمال المالية أو التي تعاونها على تحقيق غرضها أو أن تدمجها فيها أو تشتريها ، وتباشر الشركة جميع الأعمال المذكورة في هذه المادة سواء داخل المملكة أو خارجها .

١٧-٣. مدة الشركة

مدة الشركة (٩٩) تسع وتسعون سنة ميلادية تبدأ من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيسها وتجاوز إطالة مدة الشركة بقرار تصدوره الجمعية العامة غير العادية قبل انتهاء هذه المدة بسنة على الأقل.

١٧-٤. رأس مال الشركة

رأس مال الشركة هو (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مائتا مليون ريال سعودي، مقسم إلى (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليون سهم متساوية القيمة تبلغ قيمة كل منها (١٠) عشرة ريالات سعودية.

١٧-٥. الاكتتاب في رأس المال

اكتتب المؤسسون بما مجموعه (١٢,٠٠٠,٠٠٠) اثنا عشر مليون سهماً بقيمة (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠) مائة وعشرون مليون ريال سعودي وسدوا قيمتها نقداً، وهي تمثل (٦٠ ٪) ستون بالمائة من كامل أسهم رأس مال الشركة، وسوف تطرح الأسهم الباقية وعددها (٨,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية ملايين سهماً بقيمة (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانون مليون ريال للاكتتاب العام خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر المرسوم الملكي بتأسيس الشركة، وبعد الاكتتاب مباشرة سوف تكتمل أسهم الشركة لتصبح (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرون مليون سهم.

١٧-٦. حقوق المساهمين

يعطي كل سهم مالكة حقوقاً متساوية في أصول الشركة وأرباح أسهمها، إضافة إلى حق حضور اجتماعات الجمعيات العامة بالأصالة أو بالوكالة والتصويت فيها، باستثناء الجمعية العمومية التأسيسية التي يمكن ان

يحضرها مساهمون يملكون أي عدد من الأسهم، يحق لكل مساهم يمتلك عشرين (٢٠) سهماً على الأقل حضور الجمعيات العمومية للمساهمين، بالأصالة أو النيابة، ويجوز لأي مساهم أن يوكل مساهماً آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة بموجب توكيل كتابي وذلك لحضور اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين بالنيابة عنه.

وتحسب الأصوات في اجتماع الجمعيات العمومية العادية وغير العادية على أساس صوت واحد لكل سهم ممثل في الاجتماع، شريطة أنه في حالة التصويت على تعيين أعضاء مجلس الإدارة يطبق فرز الأصوات على أساس نظام التصويت التراكمي.

تصدر قرارات الجمعية العامة التأسيسية والجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة لأصوات الأسهم الممثلة في الاجتماع.

كما تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي أصوات الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو تخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل انقضاء المدة المحددة في نظامها الأساسي أو باندماج الشركة أو دمجها في شركة أو مؤسسة أخرى، وحينها لا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية أصوات ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

٧-١٧. مجلس الإدارة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، ولا يخل ذلك التعيين بحق الشخص المعنوي في استبدال من يمثله في المجلس، واستثناءً من ذلك تعين الجمعية التأسيسية أول مجلس إدارة لفترة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس الشركة.

٨-١٧. صلاحيات مجلس الإدارة

مع مراعاة الاختصاصات المقررة للجمعية العامة، يكون لمجلس الإدارة أوسع السلطات في إدارة الشركة، كما يكون له في حدود اختصاصه أن يفوض واحداً أو أكثر من أعضائه أو من الغير في مباشرة عمل أو أعمال معينة.

٩-١٧. اجتماعات وقرارات مجلس الإدارة

يجتمع المجلس في المركز الرئيس للشركة بدعوة من رئيسته ومتى طلب إليه ذلك اثنان من الأعضاء ويجب أن تكون الدعوة موقفة بالطريقة التي يراها المجلس. ويجوز أن ينعقد المجلس خارج مقر الشركة على أن يجتمع المجلس أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ولا يجوز أن تنقضي أربعة أشهر بدون انعقاد المجلس.

لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلثا الأعضاء بأنفسهم أو بطريق الإنابة بشرط أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين بأنفسهم أربعة أعضاء على الأقل وللعضو أن ينيب عنه عضواً آخر في حضور اجتماعات المجلس وفي التصويت فيها.

تصدر قرارات المجلس بالإجماع، وفي حالة الخلاف بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين على الأقل. وللمجلس أن يصدر القرارات بالتصويت عليها بالتمرير إلا إذا طلب أحد الأعضاء كتابة عقد اجتماع للمداولة فيها، وفي هذه الحالة تعرض هذه القرارات على مجلس الإدارة في أول اجتماع تال له. وعلى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الذي تكون له مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة في أي أمر أو اقتراح معروض على المجلس أو اللجنة التنفيذية أن يبلغ المجلس أو اللجنة طبيعة مصلحته في الأمر المعروض، وعليه - دون استبعاده من العدد اللازم لصحة الاجتماع - الامتناع عن الاشتراك في المداولات والتصويت في المجلس أو اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالأمر أو الاقتراح.

١٧-١. اللجان

يشكل مجلس الإدارة لجنة للمراجعة لا يقل عدد أعضائها عن (٣) ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن (٥) خمسة أعضاء من غير الأعضاء التنفيذيين على أن يكون أغلبهم من خارج مجلس الإدارة وحسب ما تقره مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية.

يشكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لا يقل عدد أعضائها عن (٣) ثلاثة أعضاء ولا يزيد على (٥) خمسة أعضاء، ويختار أعضاء اللجنة التنفيذية من بينهم رئيس اللجنة الذي يرأس اجتماعاتها ، وفي حالة غيابه تختار اللجنة رئيساً مؤقتاً لها من بين أعضائها الحاضرين، ولعضو اللجنة التنفيذية أن ينيب عنه عضواً آخراً له الحق بالتصويت لثلاث اجتماعات فقط، وتكون مدة عضوية اللجنة التنفيذية هي مدة العضوية في المجلس ويملاً المجلس المركز الذي يخلو في اللجنة التنفيذية.

مع مراعاة أي تعليمات تضعها مؤسسة النقد العربي السعودي أو يضعها مجلس إدارة الشركة، تباشر اللجنة التنفيذية كل السلطات التي تقرها المؤسسة أو المجلس، وتعاون اللجنة التنفيذية عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير العام في حدود السلطات المقررة لها.

لا يكون اجتماع اللجنة التنفيذية صحيحاً إلا إذا حضره اثنان على الأقل بطريق الأصاله أو الإنابة بشرط أن لا يقل عدد الحاضرين بأنفسهم عن اثنين. وتصدر قرارات اللجنة التنفيذية بالإجماع وفي حالة الخلاف تصدر بأغلبية أصوات ثلاث أرباع الأعضاء الحاضرين والممثلين. وتعد اللجنة اجتماعاتها من وقت إلى آخر كلما رأى رئيسها ضرورة عقدها على أن تعقد ستة اجتماعات على الأقل سنوياً، ويعقد الاجتماع في أي وقت إذا طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل. ويصدر القرار بالموافقة عليه إذا وافق عليه كتابة اثنان من أعضاء اللجنة.

١٧-٢. الجمعيات العامة

تصدر القرارات في الجمعية التأسيسية والجمعية العادية بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فيها، ومع ذلك فإنه إذا تعلقت هذه القرارات بتقييم حصص عينية أو مزايا خاصة لزمتم موافقة أغلبية الممثلين بأسهم نقدية التي تمثل ثلثي الأسهم المذكورة بعد استبعاد ما اكتتب به مقدمو الحصص العينية أو المستفيدون من المزايا الخاصة، ولا يكون لهؤلاء رأي في هذه القرارات ولو كانوا من أصحاب الأسهم النقدية. وتصدر القرارات في الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع إلا إذا كان القرار متعلقاً بزيادة أو بتخفيض رأس المال أو بإطالة مدة الشركة أو بحل الشركة قبل المدة المحددة في نظامها أو بإدماجها في شركة أو في مؤسسة أخرى فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

١٧-٢. مراقب الحسابات

تعين الجمعية العامة سنوياً اثنين من مراقبي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة في المملكة وتحدد أتعابهما ويجوز لها إعادة تعيينهما.

لمراقب الحسابات في كل وقت حق الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغير ذلك من الوثائق وله أن يطلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورة الحصول عليها وله أيضاً أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها.

على مراقب الحسابات أن يقدم إلى الجمعية العامة السنوية تقريراً يضمنه موقف الشركة من تمكنه من الحصول على البيانات والإيضاحات التي طلبها وما يكون قد كشفه من مخالفات لأحكام نظام الشركات أو نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية أو لهذا النظام ورأيه في مدى مطابقة حسابات الشركة للواقع.

١٣-١٧. السنة المالية

تبدأ سنة الشركة المالية من الأول من يناير وتنتهي بنهاية ديسمبر السنة نفسها على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ القرار الوزاري الصادر بإعلان تأسيس الشركة وتنتهي في ٣١ ديسمبر من العام التالي.

١٤-١٧. توزيع أرباح الأسهم

توزع أرباح المساهمين على الوجه التالي:

- ١) تجنب الزكاة وضريبة الدخل المقررة .
- ٢) يجنب (٢٠٪) من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي ، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور إجمالي رأس المال المدفوع .
- ٣) للجمعية العامة العادية بناءً على اقتراح مجلس الإدارة أن تجنب نسبة مئوية من الأرباح السنوية الصافية لتكوين احتياطي إضافي وتخصيصه لغرض أو أغراض معينه تقررها الجمعية العامة .
- ٤) يوزع من الباقي بعد ذلك دفعة أولى للمساهمين لا تقل عن (٥٪) من رأس المال المدفوع.
- ٥) يوزع الباقي بعد ذلك على المساهمين كحصة في الأرباح أو يحول إلى حساب الأرباح المبقاة .

يجوز بقرار من مجلس الإدارة توزيع أرباح دورية تخصم من الأرباح السنوية المحددة في الفقرة (٤) الواردة أعلاه وفقاً للقواعد المنظمة لذلك والصادرة من الجهات المختصة.

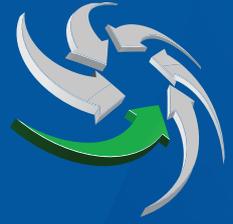
تُبلغ الشركة هيئة السوق المالية دون تأخير بأي قرارات لتوزيع الأرباح أو التوصية بذلك وتدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة، وفقاً للتعليمات التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة مع مراعاة الموافقة الكتابية المسبقة لمؤسسة النقد العربي السعودي. إذا بلغت خسائر الشركة ثلاث أرباع رأس المال وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة أو حلها قبل أجلها المعين بالمادة (٥) من النظام الأساسي، وينشر قرار الجمعية في جميع الأحوال في الجريدة الرسمية.

١٥-١٧. حل وتصفية الشركة

تنقضي الشركة بانقضاء المدة المحددة لها وفقاً لهذا النظام أو وفقاً للأحكام المنصوص عليها في نظام الشركات، وعند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل هذا الأجل تقرر الجمعية العامة غير العادية، بناءً على اقتراح مجلس الإدارة طريقة التصفية وتعين مصفياً أو أكثر وتحدد صلاحياتهم وأتعابهم، وتنتهي سلطة مجلس الإدارة بانقضاء الشركة، ومع ذلك يستمر قائماً على إدارة الشركة إلى أن يتم تعيين المصفي، وتبقى لأجهزة الشركة اختصاصاتها بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصفين.

١٨

معلومات قانونية



١٨. معلومات قانونية

١٨-١. تفاصيل التأسيس

الشركة الخليجية العامة للتأمين هي شركة مساهمة سعودية (تحت التأسيس) بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٥) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣ هـ (الموافق ٢٠٠٨/١٢/١ م) وبموجب المرسوم الملكي رقم م/٨٥ وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٥ هـ (الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣ م).

يبلغ رأس مال الشركة مائتا مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى عشرين مليون (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم، بقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات سعودية للسهم الواحد («الأسهم»).

ستزاوّل الشركة العديد من أنشطة التأمين وفقاً لمبدأ التأمين التعاوني وتحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودي الجهة النظامية المسؤولة عن تطبيق ومراقبة نظام التأمين ولوائحه التنفيذية. وسوف يتضمن نشاط الشركة كافة أنواع التأمين التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر تأمين الحوادث والمركبات والممتلكات والبضائع وهياكل السفن والطيران والسفر والتأمين البحري والهندسي والطبي ومنافع التأمين الجماعي.

وبعد الانتهاء من عملية الاكتتاب وتخصيص الأسهم سيتم توجيه الدعوة إلى المساهمين لحضور الجمعية العامة التأسيسية للقيام بما يلي:

- ١) التحقق من أن رأس المال المكتتب به والحد الأدنى من رأس المال قد دفع بالكامل وفقاً للنظام الأساسي وبكامل القيمة الواجبة الدفع لكل سهم.
- ٢) اعتماد النسخة النهائية للنظام الأساسي مع مراعاة عدم إدخال أي تعديلات جوهرية دون الحصول على موافقة المساهمين الممثلين في الاجتماع.
- ٣) تعيين أعضاء أول مجلس إدارة للشركة.
- ٤) تعيين مراجعي الحسابات وتحديد أتعابهم.
- ٥) مناقشة تقرير المساهمين المؤسسين حول الإجراءات والنفقات المتعلقة بتأسيس الشركة.

بعد إنعقاد الجمعية التأسيسية للمساهمين سيتم تقديم طلب إلى وزير التجارة والصناعة لإعلان تأسيس الشركة وستعتبر الشركة مؤسسة أصولاً كشركة مساهمة عامة من تاريخ صدور قرار وزير التجارة والصناعة بإعلان تأسيس الشركة.

وستتقدم الشركة عقب إكمال إجراءات التأسيس بطلب لهيئة السوق المالية لإدراجها في تداول وفقاً لنظام هيئة السوق المالية.

١٨-٢. التراخيص والتصاريح الأساسية

سوف تتقدم الشركة عقب إكمال تأسيسها وإستخراج سجلها التجاري، بطلب إلى مؤسسة النقد لإستصدار ترخيص بمزاولة أنشطة التأمين، كما ستشروع الشركة أيضاً في أعقاب إكمال إجراءات تأسيسها في الإستحواذ على محفظة أصول الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين وسوف تخضع عملية الإستحواذ على أصول الشركتين وتقييم محفظتيهما لموافقة مؤسسة النقد. وفيما يلي قائمة بالتراخيص والتصاريح الأساسية الصادرة للشركة من الجهات النظامية المختصة حتى تاريخه.

شكل رقم (١٨-١): التراخيص والتصاريح الأساسية

التاريخ	الجهة المصدرة	الترخيص/ التصريح	الفرض
١٤٢٩/١٢/٥ هـ	الديوان الملكي	المرسوم الملكي رقم (٨٥/م)	الترخيص بتأسيس الشركة
الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣ م	مجلس الوزراء	قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٥)	الترخيص بتأسيس الشركة

المصدر: الشركة

٣-١٨. الرسملة والمديونية

يبلغ رأس مال الشركة، لدى تأسيسها، مائتا مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، يتكون من عشرين مليون (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة إسمية قدرها عشرة (١٠) ريالاً للسهم الواحد. وقد إكتتب المساهمون المؤسسون بمقدار مائة وعشرون مليون (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال تمثل ٦٠٪ من رأس المال المدفوع، بينما سيتم إستقطاب الثمانون مليون (٨٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال المتبقية والتي تمثل ٤٠٪ من رأس المال المدفوع من خلال الاكتتاب العام.

٤-١٨. مبالغ مطلوبة لجهة ذات علاقة ومساهم مؤسس

المبلغ أدناه يمثل قيمة مصاريف متكبدة من شركة (شريك مؤسس) وذلك نيابة عن الشركة (فضلاً راجع قسم «٢٤» تقرير المحاسبين).

شكل رقم (٢-١٨) مبالغ مطلوبة لجهة ذات علاقة ومساهم مؤسس

البند	المبلغ (بالآف الريالات)	المبلغ الإجمالي (بالآف الريالات)
رسوم نظامية	٢٢٠	مائتان وعشرون الف
أتعاب مهنية	٥,٠٨٨	خمسة آلاف وثمانية وثمانون
مصروفات طرح الاكتتاب	٣,٠٠٠	ثلاثة آلاف
أعباء مالية	٥,٦٨٠	خمسة آلاف وستمائة وثمانون
ديكور المكتب	٣,٧٩٩	ثلاثة آلاف وسبعمائة وتسعة وتسعون
أتعاب أمن المعلومات - العلم	١,٢٥٠	ألف ومائتان وخمسون
أخرى	٧,١٧٠	سبعة آلاف ومائة وسبعون
إجمالي المبلغ المطلوب	٢٦,٢٠٧	سنة وعشرون ومائتان وسبعة

المصدر: القوائم المالية المستقبلية للشركة

٥-١٨. رأس المال العامل

قامت الشركة بمراجعة متطلبات رأس المال العامل اللازم لتسيير أعمال الشركة المرجح تطبيقها على العمل خلال بالنسبة لإثني عشر شهراً التالية، وترى الشركة انه يوجد لدى الشركة الأموال الكافية لتمويل بأن لديها الموارد المالية الكافية لتغطية متطلبات رأس المال العامل لهذه الفترة خلال فترة الإثني عشر شهراً التالية لنشرة الإكتتاب.

٦-١٨. أدوات/سندات الدين والقروض طويلة الأجل والإلتزامات المحتملة

يؤكد أعضاء مجلس الإدارة أنه لا يوجد لدى الشركة أدوات /سندات دين أو قروض طويلة الأجل أو التزمات محتملة حتى تاريخ هذه النشرة. كما يقر مجلس الإدارة أيضاً إن رأس مال الشركة غير مشمول بحق خيار.

٧-١٨. رهونات والأعباء والحقوق على ممتلكات الشركة

يؤكد أعضاء مجلس إدارة الشركة بأنه لا توجد أية رهونات أو حقوق أو أعباء على ممتلكاتها لغاية تاريخ هذه النشرة.

٨-١٨. العمولات

يؤكد مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا المقترحون بأن الشركة لم تقم بدفع أو تقديم أية عمولة أو خصم أو رسوم وساطة أو عوض غير نقدي آخر يتعلق بإصدار أو بيع أي أوراق مالية من قبل الشركة ، وذلك خلال السنتين السابقتين مباشرة لتاريخ تقديم الطلب للإدراج بالقائمة الرسمية.

٩-١٨. علاقات محددة وتعاملات مهمة مع أطراف ذوي علاقة بالشركة

نظراً لأن الشركة لا تزال في طور التأسيس فإنها لم تدخل حتى الآن في أي تعاملات مع أطراف ذوي علاقة بالشركة كما يجب أن يتم التفاوض على كافة التعاملات المبرمة بين الشركة وأي من كبار موظفيها أو أعضاء مجلس إدارتها أو مساهميها المؤسسين والشركات التابعة لهم بمنأى عن أية علاقة أو صلة، ويتعين أن لا يتم ذلك بموجب شروط لا تقل خدمة لمصلحة الشركة عن تلك التي يمكن للشركة الحصول عليها اذا ابرمت تعاملات مع أطراف ثالثة ليست مرتبطة بها، كما يجب الموافقة عليها من غالبية أعضاء مجلس الإدارة. وتؤكد الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ومساهموها المؤسسون إلتزامهم بتطبيق المادتين (٦٩) و(٧٠) من نظام الشركات والمادة (١٨) من لائحة حوكمة الشركات.

تعتمد الشركة، في أقرب وقت مناسب عقب إكمال تأسيسها، إبرام اتفاقية شراء أصول مع الشركة السعودية العامة للتأمين- البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين تقوم بموجبها الشركة بشراء الأصول بناءً على التقييم المقبول لمؤسسة النقد. ويتوقف إلتزام أي من الطرفين بإنهاء عملية الاستحواذ على شروط معينة تشمل على سبيل المثال لا الحصر موافقة الجهات التنظيمية المختصة. وسيتم تزويد المساهمين بتفاصيل قيمة الاستحواذ والتفاصيل الأخرى المعتمدة من مؤسسة النقد خلال إجتماع الجمعية التأسيسية المنعقد في أعقاب تأسيس الشركة.

وافقت كل من الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين، بموجب إتفاقية شراء الأصول وكشروط لإتمام الاستحواذ، على إنهاء العمل باتفاقيات الوكالة المبرمة مع الشركة السعودية العامة للإستثمار التجاري والخدمات وشركة التسويق والوكالات التجارية المحدودة. ولقد وافقت الشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين أيضاً على تزويد الشركة بالمساحة اللازمة للمكاتب والعمالة والأجهزة إضافة إلى المساندة الإمدادية في الجوانب الإدارية والفنية والمالية والتسويقية وفقاً لاتفاقية تعاون تجاري يتم إبرامها بين هذه الاطراف في أقرب فرصة عقب تأسيس الشركة الشيء الذي يجنب الشركة التعرض إلى أي إنقطاع في الأعمال عقب الاستحواذ.

١٠-١٨. إستمرار الأنشطة

إن الشركة قيد التأسيس وبالتالي لم يسبق لها ولتاريخ إعداد نشرة الإصدار ان مارست أي من أنشطة التأمين. ولا يوجد أي نية لإجراء أي تغيير جوهري على طبيعة النشاط. كما أنه لم يحدث أي انقطاع في أعمال الشركة السعودية العامة للتأمين لشركة الخليج التعاونية للتأمين يمكن ان يؤثر او يكون قد اثر تأثيراً ملحوظاً على الوضع المالي خلال الأشهر الإثني عشرة الأخيرة.

١١. العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الأخرى

لا يوجد للشركة أية علامة تجارية أو أية ملكيات فكرية أخرى مسجلة باسمها في أي منطقة إختصاص قانوني تعمل فيها. وسعيًا منها لتعزيز الاسم التجاري للشركة والحفاظ على صورتها في السوق، تنوي الإدارة، بعد تأسيس الشركة، اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لحماية جميع العلامات والأسماء التجارية وعلامات الخدمة وكافة الملكيات الفكرية الأخرى للشركة عن طريق تسجيلها في المملكة العربية السعودية وجميع الأسواق الرئيسية الأخرى التي تنوي العمل فيها.

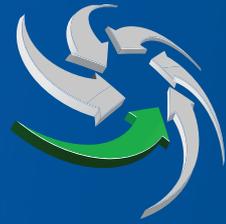
١٨-١٢. المنازعات والدعاوى القضائية

كون الشركة في طور التأسيس فهي غير معنية بأية منازعات أو دعاوى قضائية حتى تاريخه. كما يؤكد المساهمون المؤسسون بأنه، ولغاية تاريخ هذه النشرة، لم يكن أيًا منهم، ما عدا الشركة السعودية العامة للتأمين، طرفاً في أي قضية أو إجراء تحكيمي أو دعوى قضائية أو مطالبة أو أية إجراءات إدارية قد يكون لها أي آثار سلبية جوهرية على مركز الشركة المالي ونشاط عملها، وأنه على حد علمهم لا يوجد أي تهديد بنشوء أو استحقاق أي دعوى قضائية أو إجراء تحكيمي أو مطالبة أو إجراء إداري.

يوجد لدى الشركة السعودية العامة للتأمين أربع قضايا لم يتم البت فيها حتى تاريخه ويصل إجمالي المبالغ موضوع هذه القضايا ٥٤١,٨٠٧ ريال سعودي، ويقوم مكتب محاماة مفوض بمتابعة هذه القضايا مع جهات الاختصاص. والمبلغ المشار إليه عبارة عن مدفوعات مستحقة للشركة السعودية العامة للتأمين مقابل خدمات قامت بتقديمها ولم يتم تسديد مستحقاتها.

١٩

ملخص العقود
المهمة



١٩. ملخص العقود المهمة

كون الشركة في طور التأسيس فهي لم تدخل بعد في أي إتفاقيات جوهرية ومهمة. بعد إستكمال إجراءات تأسيس الشركة وصدور التراخيص اللازمة لممارسة أعمالها ستدخل الشركة في إتفاقيات تساهم في تسيير أعمالها.

وبما أن الشركة تنوي الإستحواذ على المحفظتين التأمينيتين العائدين لكل من الشركة السعودية العامة للتأمين. وشركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة. وكافة الحقوق والإلتزامات المتعلقة بهاتين المحفظتين فمن المتوقع أن تتابع الشركة تنفيذ العقود الموقعة سابقا من قبل كل من الشركة السعودية العامة للتأمين وشركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة بما يتماشى مع، ويخدم مصالح الشركة.

تتوزع الإتفاقيات الجوهرية والمهمة التي من المتوقع أن تتابع الشركة تنفيذها، على النحو الآتي:

أ- إتفاقيات إعادة التأمين:

إثر قيام الشركة بالإستحواذ على المحفظة التأمينية العائدة لكل من الشركة السعودية العامة للتأمين وشركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة ستقوم الشركة بمتابعة تنفيذ عقود إعادة التأمين التي أبرمتها الشركتين المذكورتين وذلك بهدف تغطية محافظ التأمين التي إستحوذت عليها.

ب- إتفاقيات إيجار:

يمارس كل من الشركة السعودية العامة للتأمين وشركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة أعمالهما من خلال ثلاثة فروع في الرياض وجدة والخبر ومن أجل ذلك دخلت الشركات المذكورة منفردة أو مجتمعة أو من خلال مثلها التجاري في عقود إيجار مباني بهدف إستعمال المباني المؤجرة كمكاتب لممارسة اعمال التأمين.

نتيجة للإستحواذ على المحفظة التأمينية العائدة لكل من الشركة السعودية العامة للتأمين وشركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة وبالموازاة مع ذلك ستقوم الشركة بالحصول على الموافقات اللازمة للحلول محل هاتين الشركتين أو من يمثلهما في هذه العقود ومتابعة تنفيذها بما يتماشى مع مصلحتها.

ج- إتفاقيات خدمات فنية:

لدى الشركة السعودية العامة للتأمين وشركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة حاليا عقد خدمات فنية مع شركة ميدنت. تعتزم الشركة التعاقد مع شركة خدمات فنية اخرى في ما يخدم مصلحتها.

د- إتفاقيات التمويل :

لم تبرم الشركة أية إتفاقيات لترتيب تمويل مع أي من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى.

هـ- إتفاقيات الإستثمار:

تعتزم الشركة، بعد تأسيسها وحسب أصول العمل الصحيحة المتعارف عليها، إبرام إتفاقية مع مؤسسة مالية مرخصة من هيئة السوق المالية تقوم بموجبها هذه المؤسسة المالية بإدارة الموارد المالية للشركة.



تفطية الاكتتاب



٢.٠ تغطية الاكتتاب

٢.٠.١. متعهد التغطية

ستكون شركة السعودي الهولندي المالية متعهد التغطية الوحيد للاكتتاب.

وقد أبرمت الشركة ومساهموها المؤسسون اتفاقية تعهد بتغطية الاكتتاب مع متعهد التغطية. وفيما يلي ملخص للشروط الأساسية لاتفاقية التعهد بتغطية الأسهم المطروحة للاكتتاب.

٢.٠.٢. ملخص اتفاقية التعهد بالتغطية

بمقتضى شروط اتفاقية التعهد بالتغطية:

- أ. تتعهد الشركة وكل من مساهميها المؤسسين لمتعهد التغطية بأن يقوم اتحاد الشركات، في تاريخ الانتهاء، (حسب ما هو محدد في اتفاقية التعهد بالتغطية) بطرح أسهمه على المشتريين الذين يستقطنهم متعهد التغطية أو على متعهد التغطية نفسه.
- ب. يتعهد المتعهد بالتغطية للشركة ولكل من مساهميها المؤسسين بأن يقوم بنفسه، في تاريخ الانتهاء، بشراء عدد الأسهم المطروحة التي لم يتم الاكتتاب فيها وذلك على أساس سعر الاكتتاب.

وقد وافق متعهد التغطية على استقطاب المشتريين لشراء كافة الأسهم المطروحة، وأن يشتري بنفسه الأسهم المطروحة إذا أخفق في ذلك.

٢.٠.٣. الأتعاب

سيُدفع المساهمون المؤسسون، نيابة عن الشركة، لمتعهد التغطية أتعاب تعهد تغطية بناءً على القيمة الإجمالية للطرح. وإضافة إلى ذلك، وافق المساهمون المؤسسون، نيابة عن الشركة، على دفع تكاليف ومصاريف معينة فيما يتعلق بالاكتتاب والمقدرة ٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.

٢١

شروط وأحكام
الاكتتاب



٢١. شروط وأحكام الاكتتاب

على جميع المكتتبين قراءة شروط وأحكام الاكتتاب بعناية تامة قبل تعبئة نموذج طلب الاكتتاب حيث أن توقيع نموذج طلب الاكتتاب يمثل قبولاً لشروط وأحكام الاكتتاب وموافقة عليها.

٢١-١. الاكتتاب في الأسهم المطروحة

أن طلب الاكتتاب المُوَقَّع والمُقَدَّم إلى أي من البنوك المستلمة يمثل اتفاقية ملزمة نظاماً بين الشركة والمكتتب.

يملك المساهمون المؤسسون ٦٠٪ من إجمالي أسهم رأس مال الشركة المصدرة. يقتصر الاكتتاب في الأسهم على الأشخاص الطبيعيين من الجنسية السعودية، ويجوز للمرأة السعودية المطلقة أو الأرملة التي لها أولاد قصر من زوج غير سعودي الاكتتاب بأسمائهم لصالحها على أن تقدم ما يثبت أنها مطلقة أو أرملة وما يثبت أمومتها للأولاد القصر ويعد طلب الإكتتاب لاجيا لمن اكتتب باسم مطلقته. ويمثل الاكتتاب ٤٠٪ من إجمالي أسهم رأس مال الشركة. ويمكن للمستثمرين المحتملين الحصول على نسخة من نشرة الإصدار واستمارة طلب الاكتتاب من أي من البنوك التالية:

البنك السعودي الهولندي

شارع الضياف
ص.ب: ١٤٦٧
الرياض ١١٤٢٢ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦١ ٤٠١ ٢٨٨ فاكس: +٩٦٦١ ٤٠٣ ١١٠٤
www.shb.com.sa

البنك السعودي الهولندي
Saudi Hollandi Bank



البنك الأهلي التجاري

طريق الملك عبد العزيز
ص.ب: ٣٥٥٥
جدة ٢١٤٨١ المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦٢ ٦٤٩ ٣٣٣٣ فاكس: +٩٦٦٢ ٦٤٣ ٧٤٢٦
www.alahli.com

NCB الأهلي



بنك الرياض

طريق الملك عبد العزيز
ص.ب: ٢٢٦٢٢ الرياض ١١٦١٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦١ ٤٠٤ ٢٦١٨ فاكس: +٩٦٦١ ٤٠٣ ٣٠٣٠
www.riyadhbank.com

بنك الرياض
riyad bank

البنك السعودي الفرنسي

شارع المعذر
ص.ب: ٥٦٠٠٦ الرياض ١١٥٥٤
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦١ ٤٠٤ ٢٢٢٢ فاكس: +٩٦٦١ ٤٠٢ ٢٣١١
www.alfransi.com.sa

البنك
السعودي
الفرنسي
Banque
Saudi
Fransi



مجموعة سامبا المالية

طريق الملك عبد العزيز
ص.ب: ٨٣٣ الرياض ١١٤٢
المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦١ ٤٧٧ ٤٧٧٠ فاكس: +٩٦٦١ ٤٧٩ ٩٤٠٢
www.samba.com.sa

سامبا sambasamba

ستبدأ البنوك المستلمة باستلام نماذج طلبات الاكتتاب في فروعها المنتشرة في المملكة العربية السعودية اعتباراً من يوم ١٤/١٠/٢٠١٤هـ (الموافق ٣/١٠/٢٠٠٩ م) وتستمر لمدة (٧) أيام شاملة يوم الاغلاق وهو يوم ٢٠/١٠/٢٠١٤هـ (الموافق ٩/١٠/٢٠٠٩ م).

وبعد توقيع طلب الاكتتاب وتقديمه تقوم البنوك المستلمة بختمه وتزويد المكتتب بصورة من الطلب المكتمل. وإذا كانت المعلومات المقدمة في الطلب غير كاملة أو غير دقيقة أو إذا لم يختم الطلب من قبل البنوك المستلمة فسيعتبر طلب الاكتتاب لاغياً.

يجب على كل طالب الاكتتاب تحديد عدد الأسهم التي يتقدم للاكتتاب فيها في استمارة طلب الاكتتاب حسب سعر الاكتتاب. تكون المبالغ المطلوبة من كل مكتتب مساوية لحاصل ضرب عدد الأسهم المطلوب الاكتتاب في سعر اكتتاب السهم البالغ عشرة (١٠) ريالاً. ولن يقبل أي طلب اكتتاب في أقل من خمسين (٥٠) سهماً أو في كسر من هذا العدد. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز لأي مكتتب أن يتقدم للاكتتاب في أكثر من (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف سهم من الأسهم المطروحة.

يجب على كل مكتتب تقديم طلب الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب للاكتتاب مرفقاً به أصل وصورة البطاقة الشخصية أو دفتر العائلة إضافة إلى مبلغ يساوي عدد الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها مضروباً بسعر الاكتتاب البالغ عشرة (١٠) ريالاً سعودية لكل سهم. وفي حال تقديم الطلب نيابة عن المكتتب (الوالدين والأبناء فقط) يجب أن يذكر في طلب الاكتتاب اسم الشخص الذي سيوقع الطلب نيابة عن المكتتب وإرفاق أصل وصورة الوكالة الشرعية التي تؤكد صلاحية ذلك الشخص في التصرف نيابة عن المكتتب. وبالنسبة للأشخاص الذين يقيمون في المملكة العربية السعودية تصدر الوكالة الشرعية عن طريق كاتب العدل. أما بالنسبة للمقيمين خارج المملكة العربية السعودية فيتم التصديق على الوكالة من السفارة أو القنصلية السعودية في الدولة التي يقيم فيها الشخص المتقدم. وستقوم البنوك المستلمة بمطابقة كافة صور بطاقات إثبات الهوية مع الأصل ومن ثم إعادة الأصل للمكتتب.

يجب تعبئة طلب اكتتاب واحد لكل رب عائلة يتقدم بطلب لنفسه ولأفراد أسرته المشمولين في دفتر عائلته، إذا طلب المكتتبون التابعون للأسرة أن يكتتبوا في نفس العدد من الأسهم كالذي اكتتب فيه المكتتب الرئيسي، وفي هذه الحالة: (أ) تسجل باسم المكتتب الرئيسي جميع الأسهم التي خصصت للمكتتب الرئيسي والمكتتبين التابعين، (ب) ستعاد للمكتتب الرئيسي أية مبالغ فائضة تم دفعها للاكتتاب في الأسهم من قبل المكتتب الرئيسي والمكتتبين التابعين ولم يتم تخصيصها لهم، كما سترد للمكتتب الرئيسي مبالغ مقابل أسهم اكتتب بها باسم زوجته إذا اكتتبت بصورة مستقلة (ج) يحصل المكتتب الرئيسي على جميع الأرباح الموزعة للأسهم المخصصة للمكتتب الرئيسي والمكتتبين التابعين (في حال عدم بيع الأسهم أو نقل ملكيتها). وإذا رغبت الزوجة في الاكتتاب بالأسهم باسمها/ لحسابها، فإن عليها تعبئة نموذج طلب اكتتاب منفصل وذلك كمكتتب رئيسي. وفي هذه الحالة، فإن الطلبات التي يتم تقديمها من قبل الأزواج نيابة عن زوجاتهم سيتم إلغاؤها ويتم البت في الطلب المستقل الذي تقدمه الزوجات من قبل البنك المستلم.

ويجب استخدام طلب اكتتاب منفصل في الحالات التالية: (١) إذا كانت الأسهم المكتتب بها والمخصصة سيتم تسجيلها باسم شخص آخر غير المكتتب الرئيسي/ رب العائلة، و(٢) إذا رغب المكتتبون التابعون طلب الاكتتاب في عدد من الأسهم يختلف عن عدد الأسهم الذي يطلب المكتتب الرئيسي الاكتتاب به، و(٣) إذا رغبت الزوجة في الاكتتاب باسمها وإضافة الأسهم المخصصة لحسابها ولكن عليها تعبئة نموذج طلب اكتتاب منفصل كمكتتب رئيسي وفي هذه الحالة سيتم إلغاء طلبات الاكتتاب المقدمة من قبل الأزواج نيابة عن زوجاتهم ويتم البت في الطلب المستقل الذي تقدمه الزوجات من قبل البنك المستلم.

يوافق كل مكتتب على الاكتتاب في شراء عدد الأسهم المحددة في نموذج طلب الاكتتاب وذلك بمبلغ يعادل عدد الأسهم الذي تقدم بطلبها مضروباً بسعر الاكتتاب وهو (١٠) ريالاً سعودية لكل سهم. ويكون كل مكتتب قد قام بشراء عدد أسهم الاكتتاب المخصصة له عندما: (أ) قيام المكتتب بتسليم نموذج طلب الاكتتاب إلى أي من البنوك المستلمة (ب) قيام المكتتب بدفع إجمالي القيمة الكاملة لأسهم الاكتتاب المكتتب بها إلى البنك المستلم، و(ج) تسلم المكتتب من مدير الاكتتاب أو البنك المستلم خطاب تخصيص يحدد عدد الأسهم المخصصة له.

ويجب سداد إجمالي قيمة الأسهم المكتتب فيها كاملة لدى أحد فروع البنوك المستلمة من خلال تفويض البنك بالخصم من حساب المكتتب لدى البنك المستلم الذي قدم طلب الاكتتاب من خلاله. كما يمكن للأفراد المكتتبين الذين شاركوا في اكتتاب عام أولي مؤخراً التقدم بطلبات الاكتتاب في الأسهم المطروحة للاكتتاب عبر الانترنت أو الهاتف المصرفي أو أجهزة الصراف الآلي لأي من البنوك المستلمة التي تقوم بتقديم إحدى أو كل هذه الخدمات شريطة أن: (١) يكون لدى المكتتب الفرد حساباً لدى البنك المستلم، (٢) عدم وجود تعديل على المعلومات الخاصة بالمكتتب الفرد منذ آخر اكتتاب عام تم الاشتراك فيه أو تكون هذه التعديلات قد بلغت للبنك المعني.

إذا لم يقدم نموذج طلب الاكتتاب وفقاً لشروط وأحكام الاكتتاب، فإن للشركة الحق في أن ترفض كلياً أو جزئياً هذا الطلب. يتعين على المكتتب قبول أي عدد من الأسهم المخصصة له طالما لا يتجاوز عدد الأسهم الممنوحة عدد الأسهم المطلوبة في نموذج طلب الاكتتاب.

٢-٢١. تخصيص الأسهم ورد فائض الاكتتاب

ستقوم البنوك المستلمة بفتح حسابات امانة تحت مسمى «الطرح العام الأولي للاكتتاب في الشركة الخليجية العامة للتأمين». وتقوم البنوك المستلمة بإيداع كافة المبالغ المستلمة من المكتتبين في حسابات الأمانة المذكورة.

يسمح للمكتتب أن يكتتب في عدد (٥٠) خمسين سهماً كحد أدنى أو (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف سهم كحد أقصى. وسيتم تخصيص (٥٠) خمسين سهماً على الأقل لكل مستثمر، ويوزع باقي الأسهم على المكتتبين على أساس حصص تناسبية. ولا تضمن الشركة تخصيص الحد الأدنى من الأسهم المطروحة، وهو (٥٠) خمسون سهماً، في حالة تجاوز عدد المكتتبين (١٦٠,٠٠٠) مائة وستون ألف مكتتب، حينها يتم تخصيص الأسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتتبين، وإذا تجاوز عدد المكتتبين عدد الأسهم المطروحة فيتم التخصيص في هذه الحالة حسب ما تقرره هيئة السوق المالية. وتعاد أموال فائض الاكتتاب، إن وجدت، دون أية عمولات أو اقتطاعات من قبل البنوك المستلمة.

ومن المتوقع أن يتم الإعلان عن العدد النهائي الذي تم تخصيصه من الأسهم المطروحة إلى جانب أي مبلغ فائض مستحق للمكتتب في موعد أقصاه يوم ٢٥/١٠/١٤٣٠هـ (الموافق ١٤/١٠/٢٠٠٩م). وستنشر شركة السعودي الهولندي المالية إعلاناً في الصحف المحلية الصادرة في المملكة العربية السعودية تبلغ فيه المكتتبين بالتخصيص النهائي ورد الفائض والطلب من البنوك المستلمة البدء في عملية رد مبالغ فائض الاكتتاب.

وستقوم البنوك المستلمة بإرسال خطابات أشعار/تأكيد للمكتتبين تحدد لهم العدد النهائي من الأسهم التي تم تخصيصها لهم إلى جانب مبالغ الاكتتاب الفائضة التي سترد اليهم (إن وجدت). وستقوم البنوك المستلمة برد أية مبالغ فائضة عن الأسهم التي لم يتم تخصيصها إلى المكتتبين المعنيين حسب ما يرد في خطابات الأشعار/التأكيد. ويتم رد المبالغ الفائضة للمكتتبين كاملة بدون أية اقتطاعات أو رسوم بإيداعها في حسابات المكتتبين لدى البنوك ذات العلاقة بهم. وللحصول على أي معلومات أخرى، على المكتتب الاتصال بفرع البنك المستلم الذي تم تقديم نموذج طلب الاكتتاب لديه.

٣-٢١. إقرارات

بتعبئته نموذج طلب الاكتتاب وتقديمه، فإن المكتتب:

- يوافق على الاكتتاب في أسهم الشركة بعدد الأسهم المحدد في نموذج طلب الاكتتاب،
- يقر بأنه قرأ نشرة الاكتتاب وفهم جميع محتوياتها والقيود الوارد فيها،
- يقبل النظام الأساسي للشركة وشروط وتعليمات الاكتتاب الواردة في نشرة الإصدار،
- يحتفظ بحقه في مقاضاة الشركة للحصول على تعويضات نتيجة عدم صحة أو عدم استكمال المعلومات الواردة في نشرة الإصدار أو نتيجة تجاهل معلومات رئيسية كان يجب أن تكون جزءاً من نشرة الاكتتاب وقد تؤثر على قرار المكتتب في شراء الأسهم،
- يقر بأنه لم يسبق أن اكتتب هو أو أي من أفراد عائلته المذكورين في نموذج طلب الاكتتاب في أسهم الشركة وأن للشركة الحق في رفض جميع الطلبات،
- يقبل عدد الأسهم التي ستخصص له ويوافق على جميع شروط وتعليمات الاكتتاب المذكورة في نشرة الإصدار وفي نموذج طلب الاكتتاب،
- يوافق على عدم إلغاء أو تعديل نموذج طلب الاكتتاب بعد تقديمه إلى البنك المستلم.

٤-٢١. بنود متفرقة

يعتبر طلب الاكتتاب وجميع الشروط والأحكام والتعهدات المتعلقة به ملزمة وتوؤل لمصلحة أطراف الاكتتاب وخلفهم والمتنازل إليهم من قبلهم ومنفذي وصاياهم ومديري تركاتهم وورثتهم، شريطة عدم قيام أي طرف من

أطراف الاكتتاب بالتنازل عن أو تحويل طلب الاكتتاب أو أي من الحقوق والمزايا أو الالتزامات المترتبة عليه دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر، باستثناء ما هو منصوص عليه بالتحديد في هذه النشرة.

٥-٢١. سوق الأسهم السعودية (تداول)

تم تأسيس نظام تداول في عام ٢٠٠١م، كنظام بديل للنظام الإلكتروني لمعلومات الأسهم والأوراق المالية في المملكة. وفي عام ١٩٩٠م تم تطبيق نظام ألي كامل لتداول الأسهم السعودية. وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة عبر نظام تداول تسعة مليارات وثمانمائة وستة وسبعون مليون وخمسمائة وأربعة عشرة ألف وتسعمائة وأربعون (٩٠.٨٧٦.٥١٤.٩٤٠) ريال سعودي في ٢ يونيو ٢٠٠٩م، فيما بلغ عدد الشركات المساهمة المدرجة في نظام تداول في ذلك التاريخ ١٢٨ شركة.

يغطي نظام تداول عملية التداول من خلال نظام متكامل تماماً ابتداءً بتنفيذ الصفقة وانتهاءً بالتسوية. ويتم التداول من الساعة ١١:٠٠ صباحاً وحتى ٣:٣٠ عصراً. وحينما يكون التداول مقللاً فيمكن تقديم الأوامر أو تعديلها أو إلغاؤها ابتداءً من الساعة ١٠:٠٠ صباحاً حتى الساعة ١١:٠٠ صباحاً، علماً بأن النظام لا يتوفر بين الساعة ٨:٠٠ مساءً و١٠:٠٠ من صباح اليوم التالي. ويمكن إدخال أوامر واستفسارات جديدة اعتباراً من الساعة ١٠:٠٠ صباحاً. وفي مرحلة الافتتاح (التي تبدأ من الساعة ١٠:٠٠) يبدأ النظام بإجراءات الافتتاح ويحدد أسعار الافتتاح والأوامر التي يتم تنفيذها حسب قواعد المقارنة بين الأوامر.

ويتم تنفيذ الصفقات من خلال مطابقة آلية للأوامر، ويتم قبول واستخراج كل أمر نظامي وفقاً لمستوى الأسعار. وبشكل عام يتم تنفيذ أوامر السوق أولاً (الأوامر المقدمة بأفضل الأسعار)، وتليها الأوامر محددة السعر (الأوامر المقدمة بالسعر المحدد). شريطة أنه في حال إدخال عدة أوامر بنفس السعر يتم تنفيذها وفقاً لتوقيت الإدخال.

ويقوم نظام تداول بتوزيع نطاق شامل من المعلومات من خلال قنوات مختلفة أبرزها موقع تداول على الإنترنت وربط معلومات تداول الذي يقوم بتوفير بيانات التداول في السوق بشكل فوري لمقدمي المعلومات المعروفين مثل رويترز. وتتم تسوية عمليات تحويل الصرف فوراً في نفس اليوم، أي أن نقل الملكية للأسهم يتم مباشرة بعد تنفيذ الصفقة.

ويجب على الشركات المصدرة تقديم تقارير عن جميع الإعلانات والمعلومات ذات الأهمية للمستثمرين عبر نظام تداول لتوزيعها على العامة. وتتولى إدارة تداول مسؤولية مراقبة السوق بصفتها مشغل السوق بهدف ضمان التداول المنصف وانتظام عمليات السوق.

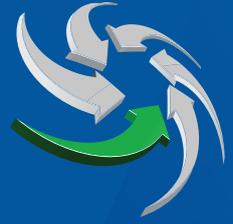
٦-٢١. تداول أسهم الشركة على نظام «تداول»

يتوقع البدء بتداول أسهم الشركة على نظام «تداول» بعد انتهاء عملية التخصيص وسوف تعلن تداول تاريخ البدء في التداول حالما يتقرر. وتعتبر التواريخ والمواعيد الواردة في هذه النشرة تواريخ ومواعيد مبدئية ويمكن تغييرها أو تمديدها بموافقة هيئة السوق المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التداول في الأسهم المطروحة إلا بعد قيد الأسهم المخصصة في حسابات المكتتبين في نظام «تداول»، وتسجيل الشركة في القائمة الرسمية وإدراج أسهمها في السوق المالية «تداول». ويحظر التداول المسبق في أسهم الشركة قبل ذلك حظراً تاماً ويتحمل المكتتب الذي يتعامل في أية أنشطة تداول مسبق المسؤولية الكاملة عنها، ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية قانونية في هذه الحالة.

٢٢

المستندات
المتاحة للمعاينة



٢٢. المستندات المتاحة للمعاينة

- ستتوفر المستندات التالية للاطلاع عليها ومعاينتها في المركز الرئيسي للشركة الكائن في مدينة جدة بين الساعة الثامنة والنصف صباحاً إلى الساعة الخامسة مساءً قبل أسبوع من فترة الاكتتاب العام وخلال تلك الفترة.
- عقد تأسيس الشركة المثبت لدى كتابة العدل.
 - النظام الأساسي المقترح للشركة.
 - قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٥) وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٣ هـ، الموافق ٢٠٠٨/١٢/١ م بالموافقة على ترخيص الشركة.
 - المرسوم رقم م/٨٥ وتاريخ ١٤٢٩/١٢/٥ هـ (الموافق ٢٠٠٨/١٢/٣ م) بالموافقة على ترخيص الشركة.
 - موافقة هيئة السوق المالية على طرح الأسهم للاكتتاب العام.
 - موافقة خطية من مكتب المراجع القانوني على نشر تقريرهم ضمن نشرة الإصدار.
 - موافقة خطية من مكتب المستشار القانوني على الإشارة إليهم ضمن نشرة الإصدار كمستشار قانوني.
 - موافقة خطية من مستشار دراسة السوق على الإشارة إليهم واستخدام تقاريرهم في نشرة الإصدار.
 - القوائم المالية المدققة للشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ م، ٢٠٠٧ م و ٢٠٠٨ م.
 - القوائم المالية المستقبلية للشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
 - اتفاقية إعادة التأمين
 - الممتلكات العقارية (اتفاقية إيجار مكاتب الدمام والرياض وجدة).
 - تقرير تقييم المحفظة التأمينية من مؤسسة النقد العربي السعودي للشركة السعودية العامة للتأمين - البحرين وشركة الخليج التعاونية للتأمين - البحرين
 - العقود الواجب الإفصاح عنها بموجب الفقرة (٥) (و) من الملحق الرابع من قواعد التسجيل والإدراج (إن وجدت).
 - التقارير والتقييم ودراسات الجدوى...ألخ المشار إليها في نشرة الإصدار والتي تناح للمعاينة حسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج مالم يتم الاستثناء/الإعفاء من قبل هيئة السوق المالية.
 - نسخة أولية غير نهائية من اتفاقية إنتقال الأعمال من الشركة السعودية العامة للتأمينالبحرين - وشركة الخليج التعاونية للتأمين والتي تشمل بنود تحويل الأصول و الأستحواز على المحافظ التأمينية.

٢٣

تقرير المحاسبين



الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
شركة مساهمة سعودية
(تحت التأسيس)

قائمة المركز المالي المستقبلية
١ يناير ٢٠١٠م (تاريخ التأسيس المتوقع)

إرنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٩٩٦
الدور الرابع - مركز للتجول
طريق المدينة - حي الحمراء
جدة ٢١٤٤٩ - المملكة العربية السعودية
هاتف: +٩٦٦٢٦٦٧١٠٤٠ / +٩٦٦٢٦٦٤٢٠٧٦
فاكس: +٩٦٦٢٦٦٧٢١٢٤
www.ey.com/me
رقم الترخيص ٤٥

تقرير فحص حول قائمة المركز المالي المستقبلية للشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني - تحت التأسيس

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة للشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني - تحت التأسيس ("الشركة") كما في ١ يناير ٢٠١٠م (تاريخ التأسيس المتوقع)، والإيضاحات المرفقة، من رقم ١ إلى رقم ٧. إن قائمة المركز المالي هذه من مسؤولية إدارة الشركة (الإدارة) وقد تم إعدادها وقدمت لنا من قبلهم. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأينا حول قائمة المركز المالي المستقبلية والإيضاحات المرفقة بها استناداً إلى أعمال الفحص الذي قمنا به. تم فحصنا وفقاً لمعيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وقد اشتمل الفحص على تلك الإجراءات التي ارتأينا ضرورة القيام بها للوصول إلى درجة معقولة في القناعة التي يمكننا من إبداء رأينا في الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة وفي إعداد وعرض قائمة المركز المالي المستقبلية.

في رأينا، أن قائمة المركز المالي المستقبلية المرفقة قد تم عرضها والإفصاح عنها طبقاً لمتطلبات معيار القوائم المالية المستقبلية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأن الافتراضات التي تقوم عليها توفر أساساً معقولاً لتوقعات الإدارة.

إن الأحداث والظروف كثيراً ما لا تحدث كما هو متوقع، ولذا فإن المركز المالي المتوقع قد لا يحدث وقد تكون الاختلافات بين المركز المالي المتوقع والفعلي جوهرية. ونظراً لأن الأحداث والظروف قد تتغير من وقت لآخر فلا نتحمل أي مسؤولية لتحديث هذا التقرير فيما يتعلق بالأحداث والظروف التي تقع بعد تاريخ هذا التقرير.

إرنست ويونغ

سامي فرح
ترخيص رقم ١٦٨



٩ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ
٤ مايو ٢٠٠٩م
جدة، المملكة العربية السعودية

الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
شركة مساهمة سعودية
(تحت التأسيس)

قائمة المركز المالي المستقبلية
كما في ١ يناير ٢٠١٠م (تاريخ التأسيس المتوقع)

ريال سعودي (بالآلاف)	إيضاح	الموجودات
١٢٠,٠٠٠	٤	الموجودات المتداولة
٨٠,٠٠٠	٥	النقد الذي سيحدد من قبل المساهمين المؤسسين
		النقد المتوقع من الطرح الأولي للاكتتاب العام
<u>٢٠٠,٠٠٠</u>		مجموع الموجودات المتداولة
٢٦,٢٠٧	٦	الموجودات غير المتداولة
		مضروفات ما قبل التشغيل
<u>٢٢٦,٢٠٧</u>		مجموع الموجودات
		المطلوبات وحقوق المساهمين
٢٦,٢٠٧	٧	المطلوبات المتداولة
		المستحق لجهات ذات علاقة
<u>٢٦,٢٠٧</u>		مجموع المطلوبات المتداولة
١٢٠,٠٠٠	٤	حقوق المساهمين
٨٠,٠٠٠	٥	رأس المال الذي سيحدد من قبل المساهمين المؤسسين
		رأس المال المتوقع من الطرح الأولي للاكتتاب العام
<u>٢٠٠,٠٠٠</u>		
<u>٢٢٦,٢٠٧</u>		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ على ٧ جزءاً من قائمة المركز المالي المستقبلية.

الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
شركة مساهمة سعودية
(تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية
١ يناير ٢٠١٠م (تاريخ التأسيس المتوقع)

١ - النشاط

الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني، شركة مساهمة سعودية - تحت التأسيس (الشركة) هي بصدد الحصول على ترخيص لمزاولة أعمال التأمين في المملكة العربية السعودية على أساس مبادئ التأمين التعاوني بموجب الرسوم الملكي رقم م/٨٥ وتاريخ ٥ ذو الحجة ١٤٢٩هـ (الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٠٨م) وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٣٦٥ وتاريخ ٣ ذو الحجة ١٤٢٩هـ (الموافق ١ ديسمبر ٢٠٠٨م).

تتمثل أغراض الشركة في تقديم خدمات التأمين والخدمات المتعلقة به وفقاً لعقد تأسيس الشركة والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

سيملك المؤسسون المدرجة أسماءهم في إيضاح ٤ حول قائمة المركز المالي المستقبلية ٦٠٪ من رأس مال الشركة البالغ ١٢٠ مليون ريال سعودي، أما النسبة المتبقية وهي ٤٠٪ من رأس المال ومقدارها ٨٠ مليون ريال سعودي فسيتم طرحها في الاكتتاب العام كما هو مبين في إيضاح ٥.

٢ - السياسات المحاسبية الهامة

أعدت قائمة المركز المالي المستقبلية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية، فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة المتبعة:

العرف المحاسبي

أعدت قائمة المركز المالي المستقبلية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

استعمال التقديرات

يتطلب إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها استعمال تقديرات وافتراضات. قد تؤثر مثل هذه التقديرات والافتراضات على أرصدة بعض الموجودات والمطلوبات المصرح عنها كما في تاريخ قائمة المركز المالي. كما أن أي تقديرات أو افتراضات تؤثر على الموجودات والمطلوبات قد تؤثر على الإيرادات والمصروفات المصرح عنها لنفس الفترة المعدة لها قائمة المركز المالي. وبالرغم من أن هذه التقديرات تستند إلى أفضل ما لدى الإدارة من علم بالأحداث والتصرفات الحالية والمستقبلية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

مصروفات ما قبل التشغيل

تتم رسلة المصروفات التي تنفقها الشركة أثناء فترة التأسيس فيما يتعلق بعملية طرح الأولي في الاكتتاب العام (الطرح في الاكتتاب العام) ويتم تسجيلها كمصروفات ما قبل التشغيل.

تحمل مصروفات ما قبل التشغيل التي ليس لها منافع مستقبلية على قائمة الدخل خلال الفترة المالية الأولى للشركة. أما مصروفات ما قبل التشغيل التي لها منافع مستقبلية فيتم إطفائها على أساس القسط الثابت أو على مدى سبع سنوات أو فترة الإنتفاع المقدرة لها، أيهما أقصر.

الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
شركة مساهمة سعودية
(تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية
١ يناير ٢٠١٠م (تاريخ التأسيس المتوقع)

٢ - السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

دائنون ومبالغ مستحقة الدفع

يتم إدراج المطلوبات المتعلقة بالمبالغ المطلوب سدادها في المستقبل مقابل المصروفات التي يتم انفاقها من قبل المساهمين المؤسسين باسم الشركة وبالنيابة عنها.

٣ - استعمال الافتراضات والتقديرات في إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية

وضعت الإدارة بعض الافتراضات والتقديرات عند إعداد قائمة المركز المالي المستقبلية، كما هو مبين بالتفصيل في الإيضاحات ٤ إلى ٧ أدناه، والتي تؤثر على أرصدة الموجودات والمطلوبات المصرح عنها. تتضمن قائمة المركز المالي المستقبلية توقعات حتى تاريخ التأسيس، وقد تختلف الأرصدة الفعلية للموجودات والمطلوبات عن الأرصدة المصرح عنها لأن الأحداث كثيراً ما لا تقع حسبما هو مخطط له.

٤ - النقد الذي سيسدد من قبل المساهمين المؤسسين

الاسم	عدد الأسهم (غير مدقق)	رأس المال المدفوع (ريال سعودي بالآلاف) (غير مدقق)
الشركة السعودية العامة للتأمين (البحرين) ش.م. (انظر إيضاح ٧)	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة ش.م. (البحرين)	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
شركة محمد سعيد تمر للإستثمار التجاري المحدودة	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
شركة أسفار العالمية القابضة للإستثمار التجاري	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
شركة الفضل للإستثمار	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
شركة الإنصاف العالمية للتنمية العقارية	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
شركة إيبل للإئتماء العقاري المحدودة	١,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
شركة زينل للصناعات المحدودة	٨٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠
شركة أبناء عبدالله العلي المنجم	٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠
	<u>١٢,٠٠٠,٠٠٠</u>	<u>١٢٠,٠٠٠</u>

٥ - رأس المال المتوقع من الطرح الأولي في الاكتتاب العام

يمثل هذا البند ٤٠٪ من رأس المال، البالغ ٢٠٠ مليون ريال سعودي، ومقداره ٨٠ مليون ريال سعودي ويتكون من ٨,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريال سعودي لكل سهم سيتم طرحها في الاكتتاب من خلال الطرح الأولي في الاكتتاب العام.

الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني
شركة مساهمة سعودية
(تحت التأسيس)

إيضاحات حول قائمة المركز المالي المستقبلية
١ يناير ٢٠١٠م (تاريخ التأسيس المتوقع)

٦ - مصروفات ما قبل التشغيل

ريال سعودي
بالآلاف
(غير مدقق)

٢٢٠
٥,٠٨٨
٣,٠٠٠
٥,٦٨١
٣,٧٩٩
١,٢٥٠
٧,١٧٠

مصروفات نظامية
أتعاب مهنية
مصروفات طرح في الاكتتاب
أعباء مالية
ديكور المكتب
أتعاب أمن المعلومات - العلم
أخرى

٢٦,٢٠٧

٧ - المعاملات مع جهات ذات علاقة وأرصدها

هناك مبلغ ٢٦,٢٠٧ ألف ريال سعودي مستحق السداد لاثنتين من المساهمين المؤسسين هما الشركة السعودية العامة للتأمين ش.م. و شركة الخليج التعاونية للتأمين المحدودة ش.م.٠ فيما يتعلق بمصروفات ما قبل التشغيل التي دفعت من قبل هذين المساهمين بالنيابة عن الشركة.







الفيثي بلازا، الطابق الثاني بالقرب
من مركز أدهم التجاري، طريق
المدينة المنورة

صندوق البريد 1866. جدة 21411
المملكة العربية السعودية
هاتف + 966 2 6516610
فاكس + 966 2 6511720
البريد الإلكتروني mailjed@ggi-sa.com

www.ggi-sa.com